الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministry of Higher Education and Scientific Research
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
People's Democratic Republic of Algeria

HIGHER SCHOOL OF MANAGEMENT AND DIGITAL ECONOMY

H.S.M.D.E

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: التمويل الرقمي وإدارة البنوك

الموضوع:

أعمال نهاية السنة للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز – البليدة

ـ دورة الخزينة ـ

من إعداد:

- السيد سلطاني علاء الدين
- السيد بعطوش ضياء الدين

تحت إشراف:

السيد مقران فريد
أستاذ مساعد من الصنف (أ)

السنة الجامعية

2025-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministry of Higher Education and Scientific Research
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
People's Democratic Republic of Algeria

HIGHER SCHOOL OF MANAGEMENT AND DIGITAL ECONOMY

H.S.M.D.E

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: التمويل الرقمي وإدارة البنوك

الموضوع:

أعمال نهاية السنة للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز – البليدة

- دورة الخزينة -

من إعداد:

- السيد سلطاني علاء الدين
- السيد بعطوش ضياء الدين

تحت إشراف:

السيد مقران فريد
أستاذ مساعد من الصنف (أ)

السنة الجامعية

2025-2024

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات I

الإهداء IV

الشكر والتقدير VI

قائمة الأشكال VIII

قائمة الجداول X

الملخص XIV

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي وأعمال نهاية السنة في المؤسسة الاقتصادية 1

تمهيد: 1

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية 2

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية 2

المطلب الثاني: أشكال المؤسسة الاقتصادية 3

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية 5

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي (SCF) 7

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF) 7

المطلب الثاني: أهداف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واستثناءاته 9

المطلب الثالث: إجراءات الإقفال المحاسبي 10

المبحث الثالث: مفهوم وخطوات أعمال نهاية السنة 11

المطلب الأول: الإطار العام لأعمال نهاية السنة 11

المطلب الثاني: مفهوم الجرد وعمليات التسوية 14

المطلب الثالث: أعمال الجرد والتسوية لمختلف الحسابات 19

المطلب الرابع: اختتام الدورة المحاسبية 37

المبحث الرابع: العمليات المحاسبية لأعمال نهاية السنة المتعلقة بدورة الخزينة 46

المطلب الأول: تقديم الخزينة 46

المطلب الثاني: تدفقات الخزينة 48

المطلب الثالث: التسويات المحاسبية المتعلقة بالخزينة في نهاية الدورة 53

خلاصة: 65

الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز - البليدة 66

تمهيد: 67

المبحث الأول: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز – البليدة 68

المطلب الأول: مجمع سونلغاز ونشأته 68

المطلب الثاني: مؤسسة التوزيع 69

المطلب الثالث: مديرية التوزيع - البليدة 69

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: جرد وتسوية حسابات مختلف الدورات 74
المطلب الأول: ميزان المراجعة قبل الجرد 74
المطلب الثاني: جرد وتسوية حسابات الأصول..... 75
المطلب الثالث: جرد وتسوية حسابات الخصوم 78
المطلب الرابع: معالجة الاستهلاكات غير المفوترة..... 80
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للحسابات المتعلقة بدورة الخزينة 81
المطلب الأول: جرد ومقاربة حسابات الخزينة..... 81
المطلب الثاني: جرد وتسوية الأوراق التجارية..... 82
المطلب الثالث: جرد وتسوية الزبائن..... 83
المبحث الرابع: عرض وتحليل القوائم المالية..... 84
المطلب الأول: ميزان المراجعة بعد الجرد..... 84
المطلب الثاني: تجميع الحسابات وتحديد نتيجة الدورة 87
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية..... 88
خلاصة:..... 94
الخاتمة العامة..... 95
قائمة المصادر والمراجع..... 98
قائمة الملاحق..... 102

الإهداء

إلى من غرسوا في قلبي بذور الطموح، وسقوها بحبهم ورعايتهم، إلى من كانوا لي السند والدعم في كل لحظة على درب العلم والمعرفة، أهدي ثمرة جهدي، وتعب سنيني، ونتاج أيام مضت بين السهر والتحدي، بين الأمل والإصرار.

إلى والدي العزيزين، من علماني أن لا شيء مستحيل مع الإرادة، وأن الصبر مفتاح النجاح، من كانا النور الذي أضاء دربي، والملجأ الذي ألوذ إليه في لحظات الضعف، والنبع الذي لا ينضب من الحب والتضحيات، لا كلمات توفيكما حقكما، ولا شكر يكافئ عطاؤكما، فلكما في قلبي كل الحب، وبهذه المذكرة أقدم لكما عربون وفاء وتقدير.

إلى أساتذتي الأفاضل، من كانت بصمتهم واضحة في كل خطوة علمية خطوتها، من فتحوا لنا أبواب الفكر، وغرسوا فينا روح البحث والتساؤل، وعلمونا أن العلم رسالة وأمانة، إليكم أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان، على ما قدمتموه لنا من علمٍ وتوجيه، وعلى صبركم وإخلاصكم في أداء رسالتكم النبيلة.

إلى أصدقائي وإخوتي في درب العلم، من شاركوني لحظات التعب والكد، والفرح والنجاح، من كانت ضحكاتهم دواء، وكلماتهم سندا في لحظات الشك والتعب، لن أنسى ذكرياتنا، فهي زاد روحي، ومحفورة في القلب قبل أن تكون على صفحات الذاكرة.

إلى كل من كان له أثر جميل في رحلتي العلمية، ولو بكلمة، بدعاء، بابتسامة، أو بنصيحة صادقة، أقول لكم: شكرا من القلب.

أهديكم هذا العمل المتواضع، راجيا من الله أن يكون لبنة في بناء مستقبلي، وأن يحمل بين صفحاته بصمة فخر ونجاح، أستند إليها في القادم من طموحاتي، وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم، وأن يتوج بالتوفيق والسداد.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر والتقدير والامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، والتي تمثل ثمرة جهود سنوات من الدراسة، والعمل، والمثابرة.

في المقام الأول، أخص بالشكر عائلتي العزيزة، التي كانت ولا تزال سندي القوي وملجئي في كل المراحل، بدعمها المعنوي، وتشجيعها الدائم، وإيمانها بي، فلولا دعاؤهم ومساندتهم، ما كنت لأصل إلى هذه اللحظة. إلى والدي الكريمين، لكم مني كل الحب والوفاء والامتنان.

كما لا يفوتني أن أعبر عن عميق امتناني إلى زملائي وأصدقائي، الذين شاركوني هذه الرحلة العلمية بكل تفاصيلها، لحظات الجد والضغط، ولحظات النجاح والفرح، فكنتم العون والدافع الذي لا يستهان به، شكرا لوقوفكم إلى جانبي.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل، الذين كان لهم الفضل بعد الله في تكويني العلمي والأكاديمي، لما قدموه من علم وتوجيه ونصح طيلة سنوات الدراسة، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وعلى وجه الخصوص، أتقدم بخالص الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف: مقران فريد، على ما بذله في توجيهي، خلال مراحل إعداد هذه المذكرة، فقد كان مثالا في التوجيه الأكاديمي، ولم يبخل علي بخبرته ونصائحه القيمة التي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل، ومنحي من وقتهم وجهدهم، وأثمن عاليا كل ملاحظة أو توجيه يسهم في تحسين هذا البحث وتطوير مستواي العلمي.

وأخيرا، لكل من قدم لي يد العون، ولو بكلمة طيبة، أو تشجيع صادق، أو دعاء في ظهر الغيب، أقول لكم: جزاكم الله عني خير الجزاء.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل أعمال نهاية السنة	12
02	أنواع قيود التسوية	18
03	مكونات جدول تدفقات الخزينة	50
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز - البليدة	71
05	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التثبيتات القابلة للإهتلاك	21
02	شكل جدول الإهتلاك	22
03	المعامل الضريبي للاهتلاك المتناقص	22
04	قيد قسط الإهتلاك	23
05	قيد إثبات خسارة قيمة التثبيتات	24
06	قيد زيادة خسارة قيمة التثبيتات	24
07	قيد إنقاص أو إلغاء خسارة قيمة التثبيتات	24
08	قيد التنازل عن التثبيتات مع فائض القيمة	25
09	قيد التنازل عن التثبيتات مع ناقص القيمة	26
10	قيد اثبات خسارة قيمة عن تثبيتات مالية	27
11	قيد استرجاع خسارة قيمة عن تثبيتات مالية	27
12	قيد تنازل عن تثبيتات مالية بربح	28
13	قيد تنازل عن تثبيتات مالية بخسارة	28
14	قيد الجرد المتناوب	30
15	قيد فارق الجرد المبرر الموجب	31
16	قيد فارق الجرد غير المبرر الموجب	31
17	قيد فارق الجرد غير المبرر السالب	32
18	قيد تكوين خسارة القيمة عن المخزونات	32
19	قيد تخفيض خسارة القيمة عن المخزونات	32
20	قيد تكوين مؤونة أعباء خصوم جارية	33
21	قيد تخفيض مؤونة أعباء خصوم جارية	33
22	قيد تكوين مؤونة أعباء خصوم غير جارية	34
23	قيد تسوية الأعباء واجبة الدفع	35
24	قيد تسوية الأعباء المعاينة مسبقا	35
25	قيد تسوية المحسومات التي ستكتسب	36
26	قيد تسوية المنتوجات المالية غير المحصلة	36
27	قيد تسوية الإيرادات المعاينة مسبقا	36
28	شكل ميزان المراجعة	39
29	شكل الميزانية (جانب الأصول)	41
30	شكل الميزانية (جانب الخصوم)	42
31	شكل جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	43
32	شكل جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	44
33	شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	51
34	شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	52
35	قيد تحويل زبون عادي الى مشكوك فيه	54
36	قيد تكوين أو رفع خسارة القيمة عن الزبائن	54
37	قيد تخفيض أو إلغاء خسارة القيمة عن الزبائن	54

38	قيد ترصيد زبون مشكوك فيه بخسارة حقيقية أكبر من المتوقعة	55
39	قيد ترصيد زبون مشكوك فيه بخسارة حقيقية أصغر من المتوقعة	55
40	قيد تسوية حسابات الزبائن ذات الرصيد الدائن	55
41	قيد المنتجات التي لم تعد فواتيرها	56
42	قيد معاينة القيم المنقولة في حالة الفوائض	56
43	قيد معاينة القيم المنقولة في حالة النواقص	57
44	قيد التنازل عن القيم المنقولة في حالة الربح	57
45	قيد التنازل عن القيم المنقولة في حالة الخسارة	57
46	شكل جدول التقارب البنكي	58
47	قيد تكوين خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك	59
48	قيد إلغاء أو تخفيض خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك	59
49	قيد تحقق خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك	59
50	قيد تسوية حساب الصندوق في حالة الفائض	60
51	قيد تسوية حساب الصندوق في حالة العجز	60
52	قيد تسوية حساب الموردين المدينين	60
53	قيد إنشاء الورقة التجارية مستحقة القبض	61
54	قيد تحصيل الورقة التجارية	61
55	قيد إظهار الورقة التجارية مستحقة القبض	62
56	قيد الأوراق التجارية المشكوك في تحصيلها	62
57	قيد إنشاء الورقة التجارية مستحقة الدفع	62
58	قيد سداد الورقة التجارية مسحقة الدفع	63
59	قيد تسجيل السحب على المكشوف	64
60	قيد تسوية سداد السحب على المكشوف	64
61	ميزان المراجعة قبل الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة	74
62	جدول فارق الجرد للتثبيتات لمؤسسة سونلغاز البليدة	75
63	معدل الاهتلاك المطبق من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة وفقا للضرائب	76
64	تسجيل قيد حيازة تثبيت من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	76
65	مخطط إهتلاك تثبيت في حيازة مؤسسة سونلغاز البليدة	77
66	تسجيل قسط إهتلاك تثبيت في حيازة مؤسسة سونلغاز البليدة	77
67	تسجيل تسوية مؤونة الأخطار والأعباء من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	78
68	تسجيل تسوية مؤونة العطل من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	78
69	تسجيل تسوية مؤونة الميداليات من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	79
70	تسجيل تسوية مؤونة التقاعد من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	79
71	تسجيل تسوية الأعباء واجبة الدفع من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	79
72	تسجيل تسوية الاستهلاكات غير المفوترة من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	80
73	جدول التقارب البنكي لمؤسسة سونلغاز البليدة	81
74	جدول مقاربة الحساب الجاري البريدي لمؤسسة سونلغاز البليدة	82
75	تسجيل تسوية الشيكات غير المسددة من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	82

76	تسجيل تسوية ديون الزبائن من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة	83
77	ميزان المراجعة بعد الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة	84
78	جدول مقارنة ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة	85
79	جدول تجميع حسابات الأعباء والمنتوجات لمؤسسة سونلغاز البليدة	87
80	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة سونلغاز البليدة	88
81	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سونلغاز البليدة	89
82	الميزانية الختامية لمؤسسة سونلغاز البليدة -جانب الأصول-	91
83	الميزانية الختامية لمؤسسة سونلغاز البليدة -جانب الخصوم-	92

الملخص

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة أعمال نهاية السنة وبالخصوص دورة الخزينة في المؤسسة الاقتصادية، وفقا لمقتضيات النظام المحاسبي المالي (SCF) المطبق في الجزائر منذ سنة 2010، وذلك من خلال الجمع بين الإطار النظري والتطبيقي، يهدف البحث إلى توضيح دور هذه الأعمال في تقديم صورة مالية صادقة وشاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة، عبر معالجة مختلف العمليات المحاسبية المتعلقة بالجرد، التسويات، وإعداد القوائم المالية.

يتكون العمل من فصلين، يتناول الأول الجانب النظري ويعرض فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، النظام المحاسبي المالي، ومراحل وأهداف أعمال نهاية السنة، أما الفصل الثاني، فيركز على دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، حيث تم تحليل كيفية تطبيق هذه الأعمال على مستوى المؤسسة، مع التركيز على جرد وتسوية الحسابات، المعالجة المحاسبية لدورة الخزينة، وتحليل القوائم المالية.

وقد أظهرت الدراسة أن احترام قواعد النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتحسين جودة التسيير المالي، رغم بعض العراقيل المرتبطة بالتثبيتات القديمة وصعوبة التسوية الدقيقة لبعض الأرصدة. واختتم البحث بجملة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين الأداء المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

النظام المحاسبي المالي، أعمال نهاية السنة، دورة الخزينة، المؤسسة الاقتصادية، مديرية توزيع الكهرباء والغاز، التسويات المحاسبية، الجرد المحاسبي، الحسابات المالية.

Résumé

Ce travail porte sur l'étude des travaux de fin d'exercice, en particulier du cycle de trésorerie au sein de l'entreprise économique, conformément aux exigences du Système Comptable Financier (SCF) appliqué en Algérie depuis 2010. En combinant un cadre théorique et une étude pratique, la recherche vise à clarifier le rôle de ces travaux dans la présentation d'une image fidèle et complète de la situation financière de l'entreprise, à travers le traitement des différentes opérations comptables liées à l'inventaire, aux régularisations et à l'élaboration des états financiers.

Le mémoire se compose de deux chapitres : le premier traite l'aspect théorique en présentant les concepts fondamentaux liés à l'entreprise économique, au SCF, ainsi qu'aux étapes et objectifs des travaux de fin d'exercice. Le second chapitre est consacré à une étude de cas de la Direction de Distribution de l'Électricité et du Gaz de Blida, où l'on a analysé l'application concrète de ces travaux, en mettant l'accent sur l'inventaire et la régularisation des comptes, le traitement comptable du cycle de trésorerie et l'analyse des états financiers.

L'étude a montré que le respect des règles du SCF contribue à renforcer la fiabilité de l'information financière et à améliorer la qualité de la gestion financière, malgré certaines difficultés liées aux immobilisations anciennes et à la complexité de la régularisation précise de certains soldes. La recherche s'achève par une série de recommandations visant à améliorer la performance comptable des entreprises algériennes.

Mots clés :

Système Comptable Financier, Travaux de fin d'exercice, Cycle de trésorerie, Entreprise économique, Direction de distribution de l'électricité et du gaz, Régularisations comptables, Inventaire comptable, Comptes financiers.

المقدمة العامة

عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات عميقة في مختلف الميادين، خاصة في الجانب الاقتصادي، بفعل ظاهرة العولمة التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على أنماط الإنتاج، التبادل، وحتى التنظيم الداخلي للمؤسسات. هذا الانفتاح العالمي، الذي تجسد من خلال إنشاء منظمات اقتصادية دولية كمنظمة التجارة العالمية، دفع بالكثير من الدول، ومن بينها الجزائر، إلى السعي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحديث منظوماتها القانونية والاقتصادية، وعلى رأسها المنظومة المحاسبية.

لقد أصبح من الضروري على الدول التي تطمح إلى الانخراط الفعلي في السوق العالمية أن تعيد النظر في أدواتها المحاسبية، بما يضمن توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، وهو ما جعل الجزائر تتجه إلى إصلاح المخطط المحاسبي الوطني القديم، الذي لم يعد يساير متطلبات الاقتصاد الحديث، فكان ميلاد النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي دخل حيز التنفيذ الرسمي ابتداء من سنة 2010، بهدف تحسين نوعية المعلومات المالية وضمان شفافيتها وقابليتها للفهم والمقارنة، خاصة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين.

النظام المحاسبي المالي لا يمثل فقط تحولا في شكل الوثائق المحاسبية أو طريقة التقديم، بل هو تغيير جذري في المفهوم المحاسبي ذاته، إذ أصبح يعتمد على منطق تقديم المعلومات المالية حسب النشاط الاقتصادي الحقيقي، مع إدماج لمفاهيم جديدة كالأدوات المالية، القيمة العادلة، المخصصات، والمخاطر، وهي كلها مفاهيم كانت غائبة في النظام السابق، هذا التحول يتطلب من المحاسبين والفاعلين في المؤسسة الاقتصادية تطوير مهاراتهم والتكيف مع منطق جديد يتجاوز مجرد التسجيل التقليدي للعمليات إلى التحليل والتقدير واتخاذ القرار.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية أعمال نهاية السنة كمحطة أساسية في حياة المؤسسة، حيث يتم من خلالها تقييم الوضعية المالية الحقيقية، ضبط الحسابات، وإعداد القوائم المالية التي تمثل صورة واضحة عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية، وتمتد هذه الأعمال لتشمل عدة جوانب، منها الجرد المادي والمحاسبي، التسويات المحاسبية، إعداد الوثائق الختامية، معالجة الحسابات النهائية، والتأكد من احترام قواعد النظام المحاسبي المالي.

وتعتبر أعمال نهاية السنة مرآة لمدى التزام المؤسسة بالتنظيم المحاسبي، كما تعكس مدى نضج النظام المالي داخلها، ومن أهم الجوانب التي تندرج ضمن هذه الأعمال، نجد العمليات المالية المختلفة، مثل الحسابات البنكية، الفوائد المستحقة، وغيرها من العمليات التي تندرج ضمن ما يعرف بدورة الخزينة، والتي تؤثر بشكل مباشر على توازن السيولة داخل المؤسسة.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة أعمال نهاية السنة ودورة الخزينة للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة، خاصة في ظل الحاجة إلى تقييم مدى تطبيق مقتضيات النظام المحاسبي في الواقع العملي، ومدى احترام المؤسسات الجزائرية وعلى رأسها المؤسسات العمومية الكبرى لمتطلبات الشفافية والدقة المحاسبية، وقد تم اختيار مديرية توزيع الكهرباء والغاز - البليدة - كنموذج تطبيقي لهذه الدراسة، نظرا لما تمثله من وزن اقتصادي، وكونها تخضع بشكل صارم للنظام المحاسبي المالي، مما يجعلها أرضية خصبة لتحليل وتقييم واقع تطبيق أعمال نهاية السنة.

أولا: الإشكالية

وعليه وبهدف الفهم الأفضل للموضوع أردنا طرح الإشكالية التالية:

كيف تتم تسجيلات أعمال نهاية السنة وبالخصوص دورة الخزينة وكيف تساهم في تقديم صورة مالية صادقة للمؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا: الأسئلة الثانوية

ولمعالجة مختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري والتنظيمي لأعمال نهاية السنة، وما المراحل الأساسية التي تمر بها المؤسسة لإنجازها وفق النظام المحاسبي المالي SCF؟
- كيف يتم التعامل مع الحسابات المالية المرتبطة بدورة الخزينة في نهاية السنة؟
- ما مدى احترام مؤسسة سونلغاز لمتطلبات النظام المحاسبي المالي في إنجاز هذه الأعمال؟

ثالثا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا سنقوم بوضع جملة من الفرضيات والتي سنحاول في بدراساتنا اختبار مدى صحتها وفعاليتها وهي كالتالي:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تنظيم وإنجاز أعمال نهاية السنة عبر مراحل تهدف إلى إعداد قوائم مالية شفافة وصادقة.
- تمثل العمليات المرتبطة بالخزينة نقطة حساسة تتطلب ضبطا محكما لتفادي الاختلالات المالية في نهاية السنة.
- تلتزم مديرية التوزيع سونلغاز البليدة إلى حد معتبر بتنفيذ مقتضيات النظام المحاسبي المالي.

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أعمال نهاية السنة المحاسبية باعتبارها مرحلة حاسمة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وتظهر مدى احترام القواعد المحاسبية وفق النظام المالي المحاسبي، كما تكتسب الدراسة قيمتها من مزجها بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة كبرى، مما يتيح فهما واقعيا للتحديات المرتبطة بهذه الأعمال.

خامسا: أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على مضمون أعمال نهاية السنة في إطار النظام المحاسبي المالي SCF.
- ✓ تقييم مدى التزام سونلغاز بتطبيق هذه الأعمال.
- ✓ الالتفاف الى الحسابات المالية المرتبطة بالخزينة.
- ✓ اقتراح توصيات لتحسين الأداء المحاسبي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لرغبتنا الشخصية في فهم أعمق لأعمال نهاية السنة، وأيضا من خلال ملاحظتنا أن هذا الجانب ما يزال غامضا لدى بعض الطلبة، وبحكم تخصصنا المتعلق بالمالية أردنا إثراءه من خلال الخوض في تفاصيله المتعلقة بالخزينة والمالية، ومن خلال التربص في شركة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، واجهنا هذه الأعمال عمليا، مما حفزنا على التعمق فيها وربط الجانبين النظري والتطبيقي.

سابعا: المنهجية المتبعة

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال تحليل واقع مؤسسة سونلغاز البليدة، بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والمقابلات مع الإطارات المالية داخل المؤسسة، كما اعتمدنا على مصادر متنوعة ثانوية كالكتب والقوانين والمراسيم وكذا الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب الموضوع.

ثامنا: خطة العمل

تم تقسيم البحث إلى فصلين متكاملين:

الفصل الأول: يتناول المفاهيم العامة للمؤسسة الاقتصادية، النظام المحاسبي المالي، وأعمال نهاية السنة.

الفصل الثاني: يتناول الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز البليدة وتحليل كيفية تنفيذ أعمال نهاية السنة داخلها.

الفصل الأول:

النظام المحاسبي المالي وأعمال نهاية السنة في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تلعب دورا محوريا في خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة. ولضمان استمرارية نشاطها، تعتمد المؤسسة على نظام محاسبي دقيق يعكس وضعها المالي الحقيقي، ويتيح لمختلف الأطراف المعنية اتخاذ قرارات سليمة.

في هذا السياق، يمثل النظام المحاسبي المالي الإطار القانوني والمحاسبي الذي يحدد كيفية إعداد القوائم المالية وفق معايير دقيقة، مما يسهم في تحقيق الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية. ومن بين أهم العمليات التي تتم في هذا الإطار، نجد أعمال نهاية السنة، التي تشمل مجموعة من الإجراءات المحاسبية الهادفة إلى إتمام الدورة المالية السنوية وضبط الحسابات.

ومن بين الجوانب الأساسية في أعمال نهاية السنة، نجد العمليات المحاسبية المتعلقة بدورة الخزينة، والتي تعكس التدفقات النقدية داخل المؤسسة، وتساعد في تقييم سيولتها المالية وإدارتها بفعالية.

بناءا على ذلك، يتناول هذا الفصل المحاور التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: مفهوم وخطوات أعمال نهاية السنة.

المبحث الرابع: العمليات المحاسبية لأعمال نهاية السنة المتعلقة بدورة الخزينة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بكيانها المستقل وهيكلها التنظيمي الذي يحدد طبيعة نشاطها وأهدافها. ومع اختلاف أنواع المؤسسات، تحظى المؤسسة الاقتصادية بأهمية خاصة لارتباطها المباشر بالحياة الاقتصادية من خلال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات وفق آليات تسيير محددة.

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، أهميتها وتصنيفاتها، مما يوفر إطارًا لفهم دورها في الدورة المالية والمحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها[1] :

-التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.

-تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.

-اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الشاملة الخاصة بها:

تعرف على أنها «اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى»[2].

وتعرف كذلك على أنها «شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة»[3].

كما تعرف «أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع»[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، *اقتصاد المؤسسة*، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص:08.
[2] ناصر دادي عدون، *اقتصاد المؤسسة*، المرجع السابق، ص: 10.
[3] صمويل عبود، *اقتصـاد المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982، ص:58.
[4] أحمد طرطار، *تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 15.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها[1]:

- ✓ المؤسسة مركز للتحويل: إن المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيها تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات) وتتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الأفراد.
- ✓ المؤسسة مركز للتوزيع: تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال الناتجة عن بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية.
- ✓ المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية: تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي اغلبية العمال ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال: صراعات، محبة، خيبة أمل، رضاء وعليه فإن المسير في المؤسسة يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وأيديولوجياتهم واهداف تواجدهم في المؤسسة، وذلك من أجل تحقيق اهداف المؤسسة بأكبر فعالية.
- ✓ المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات، كمية المنتوجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، وذلك ألن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبورة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (إستراتيجية، تكتيكية، عملية).
- ✓ المؤسسة شبكة المعلومات: إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على انتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين من أجل إنجاز المهام الخاصة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.[2]
- ✓ المؤسسة مركز للمخاطرة: إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطرة بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا تجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من اجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.[3]

المطلب الثاني: أشكال المؤسسة الاقتصادية

تختلف أشكال المؤسسة الاقتصادية حيث من خلال:

- ✓ الشكل حسب طبيعة الملكية.
- ✓ الشكل القانوني.
- ✓ الشكل حسب الطابع الاقتصادي.

[1] د. حسين حريم، *إدارة المنظمات: منظور كلي*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، عمان الأردن، ص:76.
[2] د. غول فرحات، *الوجيز في اقتصاد المؤسسة*، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص:10.
[3] د. غول فرحات، *الوجيز في اقتصاد المؤسسة*، المرجع السابق، ص:11.

الفرع الأول: أشكال المؤسسة تبعا لطبيعة الملكية

تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية الى:[1]

- ✓ **مؤسسات خاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها الى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أي هم الذين يتحكمون فيها دون تدخل الدولة.
- ✓ **مؤسسات عامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أو الجهات المحلية حيث تقوم الدولة بإنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب كالمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتأميم المؤسسات التي كانت ملكا للأجانب.
- ✓ **مؤسسات مختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالاشتراك بين الدولة والقطاع الخاص سواء كان وطني او أجنبي.

الفرع الثاني: أشكال المؤسسة تبعا للشكل القانوني

نميز نوعين من المؤسسات تبعا للشكل القانوني تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ **مؤسسات فردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد ومحدودة النشاط والمسؤولية ويمتاز هذا النوع من المؤسسات بسهولة في النشاط والتنظيم، ويكون صاحب المؤسسة هو المسؤول الوحيد في اتخاذ القرارات ونتائج نهاية السنة.
- ✓ **الشركات:** وتتمثل فيما يلي:
  - شركات الأشخاص: شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، وشركات المحاصة.
  - شركات الأموال: شركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

الفرع الثالث: أشكال المؤسسة تبعا للطابع الاقتصادي

في خصوص أشكال المؤسسة تبعا للطابع الاقتصادي نجد:[3]

- ✓ **مؤسسات صناعية:** وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي ومنها مؤسسات الصناعات الثقيلة (كمصنع الحجار) والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها ومنها مؤسسات الصناعة التحويلية أي صناعات متوسطة أو ضخمة.
- ✓ **مؤسسات فلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم برفع إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم بإنتاج الخيرات النباتية والحيوانية.
- ✓ **مؤسسات تجارية:** وهي التي يتمثل نشاطها في التجارة أي القيام بعملية توزيع الخيرات المادية والخدمات.
- ✓ **مؤسسات مالية:** نذكر منها على سبيل المثال: البنوك، صناديق التوفير والاحتياط، مؤسسات التأمين، البريد والمواصلات...الخ
- ✓ **مؤسسات الخدمات:** هي التي تقوم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل وعيادات الطب ومكاتب الخبرات (خبير المحاسبة) ونشاط هذا القطاع يمس هذه الميادين والمجتمع. هذا الجانب يحتاج إلى تكوين مسمى لضمان الصيانة والترميم وتقديم أحسن الخدمات.

---

[1] عبد القادر حنفي، *الإدارة المالية المعاصرة*، دار الجامعة بيروت، 1999، ص: 21.
[2] إسماعيل العرباجي، *إقصاد وتسيير المؤسسة*، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص:17-18.
[3] إسماعيل العرباجي، *إقصاد وتسيير المؤسسة*، المرجع السابق، ص: 18-19.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية[1]

- **الأهداف الاقتصادية:**

✓ تحقيق الربح: تسعى المؤسسة إلى تحقيق هذا الهدف من أجل الحفاظ على مكانتها ألجل استمرارها، خاصة إذا كانت في طور النمو، أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها، حيث أن وسائل الإنتاج تتزايد أسعارها باستمرار وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تحقيق الربح من أجل الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير من جهة والتوسع مستقبلا من جهة أخرى.

✓ تحقيق متطلبات المجتمع: تتم تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة.

✓ عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاج المؤسسة بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

- **الأهداف الاجتماعية:**

✓ ضمان مستوى مقبول للأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال من العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

✓ تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، توفير إمكانيات مالية ومادية للعامل وللمؤسسة.

✓ إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواءا لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

✓ توفير مناصب شغل: إن إنشاء مؤسسات اقتصادية يعمل على توفير مناصب الشغل وهذا يسمح بامتصاص البطالة داخل المجتمعات وبالتالي القضاء تدريجيا على الآفات الاجتماعية.

✓ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: إن ظاهرة تماسك الجماعة تنتج عن التفاعل، وهي محصلة للعمليات الجماعية الأخرى التي تتحقق من خلال التكامل في عناصر الفرد، والتماسك ال ينحصر في الولاء للجماعة ولكن يمثل أيضا جهود الاعضاء للتعاون، ومستوى دوافعهم للتعاون في إنجاز المهام بحماس وكفاءة.

✓ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تسعى المؤسسات للمحافظة على عمالها من خلال توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، منح التقاعد ... الخ

[1] د. زبشي منال، *اقتصاد المؤسسة*، مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم 2023، ص10-13.

- **الأهداف الثقافية والرياضية:**
  - ✓ توفير وسائل ترفيهية وثقافية.
  - ✓ تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى.
  - ✓ تخصيص أوقات للرياضة.

- **الأهداف التكنولوجية:**

✓ البحث والتنمية: تماشيا مع التطور والتقدم التكنولوجي تلجأ بعض المؤسسات إلى إنشاء وتوفير إدارة ومصلحة خاصة بعملية تطوير وسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة، ولقد أعطي لهذا النوع من البحث اهتمام أكبر من طرف المؤسسات في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت تتنافس فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها.

✓ مساندة السياسة القائمة في البلاد: تساعد المؤسسة الدولة في مجال البحث والتطوير وبالتالي تنفيذ الخطط التنموية المسطرة من طرف الدولة من خلال التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي، جامعات ومؤسسات اقتصادية وغيرها.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية[1]

يمكن تقسيم الوظائف في المؤسسة الى وظائف رئيسية ووظائف ثانوية سواء كانت صناعية أو تجارية:

- **المِؤسسة الصناعية:**
  - ✓ الوظائف الرئيسية:
    - وظيفة التموين (الشراء).
    - وظيفة الإنتاج.
    - وظيفة التوزيع (البيع).
  - ✓ الوظائف الثانوية:
    - وظيفة إدارية.
    - وظيفة مالية.
- **المِؤسسة التجارية:**
  - ✓ الوظائف الرئيسية:
    - وظيفة التموين (الشراء).
    - وظيفة التوزيع (البيع).
  - ✓ الوظائف الثانوية:
    - وظيفة إدارية.
    - وظيفة مالية.

تناولنا في هذا المبحث تعريف المؤسسة الاقتصادية من خلال مفهومها، خصائصها، أشكالها القانونية، وأهدافها ووظائفها. وتبيّن أنها الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، حيث تسعى لتحقيق الربحية والاستدامة عبر إدارة مواردها بفعالية. كما يعكس تنوع أشكالها القانونية اختلاف أنماط التنظيم الاقتصادي. يمهّد هذا المبحث لفهم أعمق لدور المؤسسة في النظام المحاسبي المالي، والذي سيتم التطرق إليه لاحقا.

[1] عبد الكريم بويعقوب: *المحاسبة التحليلية*، ط05 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص:20-21.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي تعوض و بلغي المخطط المحاسبي الوطني، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة و تكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق ولتطوير نظام المحاسبة في الجزائر و لتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، بحيث يعتبر هذا النظام عن مجموع القواعد والممارسات المحاسبية، فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات واثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات و الكشوف المحاسبية و الإحصائية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام، وسنتعرف في هذا المبحث على ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF) من خلال التعرف به، وخصائصه و الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.[1]

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF)

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF)

1. **التعريف العام:**

- صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 00-22 المؤرخ في 02 نوفمبر .0222 وطبقا لهذا القانون فان: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[2]

2. **من الناحية الاقتصادية:**

- النظام المحاسبي المالي (SCF) هو نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[3]

3. **من الناحية القانونية:**

- النظام المحاسبي المالي (SCF) هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفق أحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.[4]

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي (SCF)[5]

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- معالجة العمليات المحاسبية تكون من خلال مبادئ محاسبية متطابقة.
- التركيز عن المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.
- امكانية القياس العددي للمعطيات والمعلومات.
- كشوف مالية تعكس المركز المالي وأداء المؤسسة.
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول حسابات النتائج.
- معرفة رصيد الخزينة وحركة تدفقاتها من خلال جدول تدفقات الخزينة.

---

[1] جمال لعشيشي، *"محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"* ، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص: 10.
[2] القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر،2007 الجريدة الرسمية، العدد،74، ص: 03.
[3] موسى بودهان، *الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي*، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 40.
[4] عاشور كنوش، *متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IRS/IFRS) في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 291.
[5] بو علي عبد النور، *النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة جامعة اكلى محند أولحاج بويرة 2015/2014 ص 78.

الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF)

إن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي: الوحدة المحاسبية، استمرارية النشاط، القياس النقدي، استقلالية الدورات، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة، القيد المزدوج، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية، الإفصاح، الموضوعية، تحقيق الإيراد، مقابلة الإيرادات بالنفقات.... الخ.

أما المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هي ثمانية نستعرضها فيما يلي: [1]

- **محاسبة التعهد (الالتزام):** وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسات مسك محاسبة الالتزام، وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها، ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق (الالتزام)، وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.
- **استمرارية الاستغلال (النشاط):** يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك، وعموما يفترض المحاسبون دائما، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.
- **المعلومة واضحة وسهلة الفهم:** يقصد بالمعلومات القابلة للفهم هي المعلومات الواضحة والسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعمليها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، المالية، المحاسبة والاقتصاد، فالمعلومة المالية تزود مستعمليها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.
- **الملائمة:** الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الاقتصادية لمستعمليها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.
- **المعلومات ذات المصداقية:** يقصد بالمعلومات ذات مصداقية هي تلك المعلومة المالية والمحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير وطرق علمية وهي خالية من الأخطاء ومدروسة بشكل جيد وموثوقة.
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى. من بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات، فالمقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق، أما المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق.
- **التكلفة التاريخية:** تعتبر الكلفة التاريخية الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للاستثمارات، المحزونات، وطبقا لهذا المبدأ فإن العمليات المسجلة في السابق يجب أن تبقى بقيمتها التاريخية، فمثلا عند شراء استثمار ما في سنة معينة بمبلغ معين فإن هذه القيمة هي التي تكون الأساس للتسجيل المحاسبي عند تاريخ الشراء وتبقى كذلك مقيدة في الدفاتر. لكن يعاب على هذا المبدأ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الميولات التضخمية، وبالتالي تظهر ذمة المؤسسة مشوهة، أي أن المبالغ لا تمثل الواقع، لذلك ظهرت الحاجة إلى استعمال القيمة الحالية كأساس للتقييم أو ما يعرف بإعادة تقدير الممتلكات.

[1] بن بلغيث مدني، *إشكالية التوحيد المحاسبي*، مجلة الباحث العدد الأول مجلة تصدر عن الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2002, ص57.

- **تغليب الجوهر على الشكل أو أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** ويقصد به أن جميع التعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما يمكن أن تدر هذه التعاملات من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، وخير دليل على ذلك التأجير التمويلي، والممتلكات في شكل امتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر الشروط الملكية.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واستثناءاته

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF)

إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية والهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية: [2]

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.
- السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد داخل الوحدة وفي مكان محدد على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات.
- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانزيمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين والشركاء إلى الدولة والمستعملين الآخرين، المعنيين بالأمر كالمستخدمين والدائنين.
- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات معنوية مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية.
- السماح بالتسجيل بطريقة شاملة وموثوق فيها لكل المعاملات والحقوق الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق فيها مضمونة منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح) حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقارير المالية الدولية.
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.
- يتأقلم النظام الجديد تماما مع أدوات الإعلام الآلي الموجودة التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية.
- إعداد القوائم المالية وتقديم مستندات التسيير حسب النشاط.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واستثناءاته

1) مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

حسب ما تنص المادة 02 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي وتطبيق أحكامه فإنه يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم موجب نص قانوني أو تنظيمي لمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي: [3]

- ✓ الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.

---

[1] بن بلغيث مدني، *إشكالية التوحيد المحاسبي* المرجع السابق ص53.

[2] حسيني منال، *إعداد وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى مطابقته للمعايير الدولية المحاسبية -دراسة حالة - مؤسسة الزجاج الجديدة بالشلف*، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، سعد دحلب بالبليدة كلية العلوم الاقتصادية 2010,ص66.

[3] المادة 04 من القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- ✓ الأشخاص الطبيعيون المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2) الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 07/11 استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية (الدولة، البلدية ... الخ)، أما الكيانات المصغرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها و رقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن ستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي المالي المتمثلة في المحاسبة المالية وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة نظرا لقيامها على أساس فريضة الخزينة و ليس على فريضة الالتزام.[1]

المطلب الثالث: إجراءات الإقفال المحاسبي

يعتبر النظام المحاسبي المالي المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تنظيم وتسجيل مختلف عملياتها المحاسبية، لكن في التطبيق العملي لا تكتفي المؤسسات فقط بتطبيق ما جاء في هذا النظام نظريا، بل تقوم باعتماد مجموعة من الإجراءات العملية المبنية على مبادئه، تعرف بالإجراءات المحاسبية، من خلال تأكيده صراحة على ضرورة وضع اجراء خاص بالإقفال، حيث تنص المادة 19 من القانون رقم 07-11 على ما يلي:[2]

"يجب القيام بإجراء قفل موجه الى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات."

هذه الإجراءات هي خطوات واضحة ومفصلة تساعد المؤسسة على تسوية الحسابات في نهاية السنة، فمثلا تحدد المؤسسة كيف ومتى تسجل العمليات، وما هي الوثائق المطلوبة، وأي حسابات يتم استعمالها، وذلك حسب ما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.

كما تعتمد المؤسسات على هذا النظام في إعداد إجراءات الجرد والتسويات المحاسبية، مثل الاهتلاكات، المؤونات، والنفقات المدفوعة مسبقا، والتي تعد جزءا من أعمال نهاية السنة، وتقوم بعض المؤسسات بكتابة هذه الإجراءات في دليل خاص تستعمله كمرجع داخلي لتوحيد طريقة العمل بين مختلف المصالح وضمان احترام القوانين.

بالتالي، يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي لا يستخدم فقط كمرجع قانوني، بل يعتبر أيضا أساسا تبني عليه المؤسسات إجراءاتها العملية لضمان الدقة، الشفافية، والامتثال للضوابط المحاسبية.

استعرضنا في هذا المبحث النظام المحاسبي المالي من حيث تعريفه، أهدافه، خصائصه ومبادئه، حيث يعد الإطار الذي يضمن دقة وشفافية المعلومات المالية داخل المؤسسة. وباعتباره أداة أساسية للتسيير، فإنه يحدد كيفية تسجيل ومعالجة العمليات المالية وفق معايير موحدة. وفي هذا السياق، يعد تطبيقه ضروريا خاصة عند إنجاز أعمال نهاية السنة، وهو ما سنتناوله في المبحث القادم.

[1] المادة 02 و05 من القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
[2] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة 19.

المبحث الثالث: مفهوم وخطوات أعمال نهاية السنة

مع اقتراب نهاية السنة المالية، تباشر المؤسسة جملة من العمليات المحاسبية الختامية التي تهدف إلى إعداد القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لوضعيتها، تعرف هذه العمليات بأعمال نهاية السنة، وتشمل عدة خطوات، بدءا من الجرد والتسويات المحاسبية وصولا إلى إعداد الميزانية الختامية، فأعمال نهاية السنة ما هي الى تجسيد للمبادئ المحاسبية، في هذا المبحث، سنتناول مفهوم هذه الأعمال وخطوات تنفيذها وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الإطار العام لأعمال نهاية السنة

الفرع الأول: مفهوم اعمال نهاية السنة وأهميتها القانونية

1. مفهوم أعمال نهاية السنة:

على امتداد دورة الاستغلال تمتد أشغال التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات الجارية للمؤسسة، والتي يتم تسجيلها بدفتر اليومية وهذا حسب السندات المبررة لها وتحليلها، وترجمتها، حسب زمن وقوعها مثلا، ثم نقلها إلى دفتر الأستاذ لكي تراجع بعدها بميزان المراجعة، وهي إجراءات تمر بمراحل الأعمال الروتينية للمحاسبة. حيث يبذل المحاسب قصار جهده من حيث التنظيم والدقة والموضوعية (وجود مستندات، ترتيبها، دراستها، تسجيلها، والاحتفاظ بها كما يجب في الأرشيف).[1]

بعد إعداد ميزان المراجعة قبل الجرد يتم القيام بقيود محاسبة لمعالجة الأخطاء أو الانحرافات أو العمليات التي لم تسجل أصلا، وتسمى هذه القيود بقيود التسوية، والتي من شأنها تجعل الدورة المحاسبية تتحمل أعبائها وإيراداتها بصفة دقيقة، وبعد ذلك تتم عملية تجميع الحسابات الجزئية والفرعية في حساباتها الرئيسية عن طريق قيود اليومية ثم يتم البحث عن نتيجة الدورة الصافية، عن طريق إعداد الكشوف المالية.

وبالتالي يمكن تعريف أعمال نهاية السنة على أنها "مختلف التسويات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة في نهاية السنة بهدف تحديد النتيجة الصافية، وتصوير صافي المركز المالي للمؤسسة.

2. الأهمية القانونية:

حسب الأمر 07-11 المادة 02 من النظام المحاسبي المالي (SCF)، يتم جرد عناصر الأصول والخصوم، وقفل كافة الحسابات لغرض إعداد الميزانية وحساب النتائج حيث ينسخ من هذا دفتر الجرد من الدفاتر المحاسبة الإجبارية التي نص عليها القانون التجاري على وجوب مسكها.[2]

الفرع الثاني: مراحل اعمال نهاية السنة

تتم أعمال نهاية السنة وفق المراحل التالية:[3]

- ✓ تصوير ميزان المراجعة قبل الجرد.
- ✓ إقامة جرد مادي لممتلكات المؤسسة.
- ✓ تسجيل مختلف عمليات التسوية.
- ✓ تمثيل ميزان المراجعة بعد الجرد.
- ✓ تحويل وتركيز الحسابات الفرعية بالأساسية.
- ✓ تحديد نتيجة الدورة.
- ✓ إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد.

---

[1] منيعي رحيمة، عماري وردة، بحري سفيان، *أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي في المحاسبة والجباية*، مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، دفعة2015 ص21-22.

[2] د. فداوي أمينة، *مطبوعات محاضرات في المحاسبة المعمقة*، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.

[3] حيرش يونس، فحام علي، *أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي*، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة قسم العلوم الاقتصادية جامعة أحمد بوقارة بومرداس ,2013,ص41.

✓ تصوير الميزانية الختامية وإعداد القوائم المالية.

وهذا ما يمثله الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (01): مراحل أعمال نهاية السنة

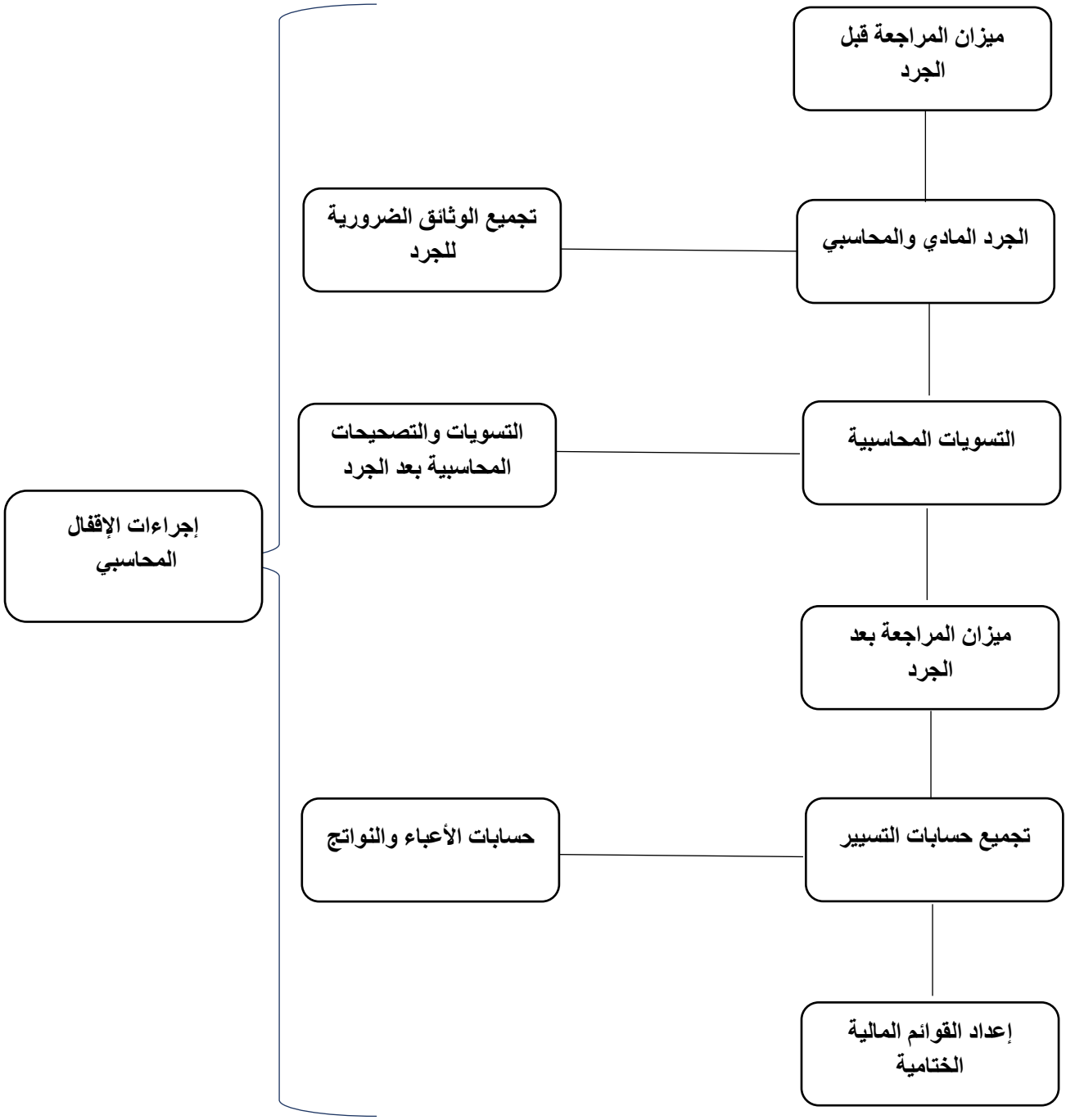

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المصدر.

[1] علاوي لخضر، *المحاسبة المعمقة وفق (SCF)*، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2014، ص 376.

الفرع الثالث: دور وأهداف اعمال نهاية السنة

1. دور أعمال نهاية السنة:

يتجلى دور أعمال نهاية السنة فيما يلي:

- ✓ المطابقة بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية التي تفرض على المؤسسة تحضير وتقديم جرد كامل ومفصل لأملاكها في نهاية الدورة بتاريخ 31/12/ن.
- ✓ وضع الموافقة على الأرصدة المحاسبية وضبط كل التصحيحات اللازمة.
- ✓ تحديد الحسابات السنوية والوثائق الملحقة وإعطاء ختم المصداقية.

2. أهداف أعمال نهاية السنة:

لأعمال نهاية السنة أهداف عدة تعمل على خدمة المحاسبة نذكر منها: [1]

- ✓ تبرير كل العمليات المسجلة والمقيدة محاسبيا.
- ✓ التأكد من وجود القيم الثابتة.
- ✓ التأكد من مصداقية وجود المخزونات.
- ✓ التسجيل والمعاينة المادية للتجهيزات والمخزونات لأجل تحديد: التجهيزات غير الصالحة للاستعمال والمخزونات التالفة والاستهلاك الاستثنائي للتجهيزات.
- ✓ انجاز المقارنات المادية والبطاقات المتعلقة بالتجهيزات والمخزونات.
- ✓ ربط التكاليف والنواتج بالدورة.

وبالتالي فإن القانون يحتم على المحاسبين القيام بأعمال نهاية السنة في المؤسسات، وذلك تفاديا للأخطاء التي قد تظهر، وهذا لضمان سلامة سير المؤسسات التي لا بد لها من محاسبة سليمة.

[1] منيعي رحيمة، أعمال *نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي في المحاسبة والجباية*، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

المطلب الثاني: مفهوم الجرد وعمليات التسوية

الفرع الأول: الجرد

1. تعريف الجرد:

الجرد هو عملية مدققة لما تملكه المؤسسة (الاصول) وكل ما تلزم به تجاه الغير (الخصوم) فهو عملية محاسبية تتم في نهاية الفترة المالية أي بعد القيام بميزان المراجعة قبل الجرد واستخراج أرصدته وتتم عملية الجرد بمقارنة أرصدة الاصول والخصوم المسجلة محاسبيا مع ما هو موجود فعل وبالتالي نقوم بتحديد الفروقات والبحث عن أسبابها وإثبات قيود التسوية الضرورية لجعل الارصدة المسجلة محاسبيا مطابق لما هو موجود في الواقع مع احترام مبدأ استقلالية الدوران.

بحيث تنص المادة 10 من القانون التجاري الجزائري على أنه يجيب لكل تاجر أن يقوم بعملية جرد كل عناصر الأصول وعناصر خصوم الميزانية وتسجل المراقبة الحقيقية في سجل خاص يسمى سجل الجرد.[1]

2. أهداف الجرد:

إن الهدف من الجرد هو اعطاء صورة حقيقة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية الختامية التي تعد في نهاية الفترة وهذا من أجل:

- التأكد من القيمة النقدية للأصول والخصوم تمثل الواقع في تاريخ الجرد.
- التأكد من أن الخصوم ملك المشروع وهي حقيقة وليست صورية ويلزم بها المشرع للغير.
- التأكد من الأرصدة التي يظهرها ميزان المراجعة صحيحة ومطابقة للواقع، وأن المصروفات والإيرادات تتعلق بالفترة المحاسبية.
- بناءا على التحقق الفعلي بالجرد تجرى تسويات الجرد به والتي تمثل قيود دفترية في اليومية العامة والدفاتر الأخرى وهذا هو الجانب المحاسبي من الجرد.
- تحديد المركز المالي للمشروع بصورة صحيحة واستخراج نتائج أعماله التسوية من ربح أو خسارة.[2]

3. موعد الجرد:

من المتعارف عليه أن عملية الجرد تقام في نهاية العام المالي للمنشأة، بعد تجهيز ميزان المراجعة قبل الجرد وقبل إعداد القوائم المالية الختامية، وفي وقت تكون فيه كمية البضاعة في حدها الأدنى حيث لا يعطل القيام به عمل المنشأة، كما يمكن القيام به في أي وقت من العام لأغراض خاصة.[3]

4. أنواع الجرد:

يمكن تقسيم أنواع الجرد حسب معياريين:

أ. معيار موعد (توقيت) الجرد:[4]

يقسم هذا المعيار إلى:

- الجرد الدائم: وهي العملية التي تجعل بالإمكان الوقوف على وضعية المؤسسة في أي وقت.
- الجرد المتناوب: وهو الجرد الذي يتم بصورة متقطعة.
- الجرد النهائي: وهو الجرد الذي يتم في نهاية السنة.

---

[1] سعدان شبايكي، *تقنيات المحاسبة*، دار الهدى، الجزائر ص 12.
[2] منتدى الموظف الجزائري https://www.mouwazaf.dz.com. تم استرجاعه في 12 مارس 2025.
[3] محمد ساير الأعرج، عبد الرحمن رشوان، *مبادئ المحاسبة المالية*، الجزء الثاني، الكمية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، 2017، ص10.
[4] سعدان شبايكي، *تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي*، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص202.

ب. معيار درجة مطابقة الأرصدة:[1]

وينقسم الجرد حسب هذا المعيار إلى:

- **الجرد المادي:**

تجرد عناصر الميزانية (الاستثمارات، المخزونان، الفرق، الاموال الخاصة والديون) جردا ماديا مرة في السنة على الأقل وتستخرج الفروق الناتجة عن المقارنة مما هو موجود في الدفاتر وما موجود فعلا من هذه الفروق نذكر:

- استثمارات مسجلة بالدفاتر لكنها غادرت المؤسسة.
- استثمارات صغتها المؤسسة لنفسها موجودة ومستعملة لكنها غير مسجلة في الدفاتر.
- حقوق وديون ظاهرة بالدفاتر ولكنها في الواقع أصبحت مستحيلة التحصيل.
- مخزونات أتلفت أو أفسدت وأصبحت غير صالحة للاستعمال أو البيع.
- إهتلاكات الاستثمارات المسجلة لم تتم كما يجب.
- تدهور قيم بعض الأصول لم تأخذ بعين الاعتبار.
- خسائر محتملة الوقوع لم تأخذ في الحساب أو أخذت في الحساب ومبالغ فيها نفقات تعود إلى الدورة ولم تدفع ونفقات لا تعود إلى الدورة ولكنها دفعت وسجلت ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات.

- **الجرد المحاسبي:**

يشمل مجموعة من التسويات الجردية في صورة قيود بدفتر اليومية والتي تمت ملاحظتها في الجرد المادي، والهدف هو أن ترحل للحسابات الختامية الإيرادات والتكاليف المتعلقة بهذه الفترة فقط لا أكثر ولا أقل.

5. جرد مختلف العناصر:[2]

أ. جرد عناصر الأصول:

- **الجرد المادي للاستثمارات:** يجب القيام بجرد عناصر الاستثمارات ثم مقارنتها مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وتتمثل هذه الاستثمارات في:
  - ✓ الأراضي والمباني: هناك دفتر خاص يضم هذا النوع من الاستثمارات وعند الجرد لابد من الاعتراف بالندى الحاصل في قيمة الأراضي والمباني.
  - ✓ المعدات والأدوات والأثاث: لابد أن يدرج كل استثمار في بطاقة يسجل فيها:

تاريخ الحيازة. رقم الحساب. قيمة الحيازة. معدل الإهتلاك المطبق. قسط الإهتلاك السنوي. ويتم التسوية كل استثمار في نهاية الدورة.

  - ✓ القيم المعنوية: لابد من أن تظهر أموال التجارة ضمن عناصر الأصول تكلفة الشراء إذ تم إنشائها من قبل المستغل لا يدرج قيمتها في المحاسبة (عند التصفية لغرفة التجارة)، ويؤخذ تدلي الأموال التجارة بعين الاعتبار في نهاية الدورة.

- **الجرد المادي للمخزونات:** يسمح الجرد الدائم للمخزون بمتابعة الموجودات بالمخازن بصفة مستمرة حيث تستطيع المؤسسة القيام بالجرد الدوري في نهاية السنة المالية ثم تقوم بالمقارنة مع الموجود الفعلي بالمخزون لكي يتجنب الأخطاء، يجب تفادي السرعة في العمل وتحدي الدقة فيه، ويعتبر جرد المخزونات أدق وأهم مرحلة من الجرد المادي لأنه من الضروري إعداد قائمة تأخذ بعين الاعتبار كل صنف من البضائع واللوازم وكل العناصر الأخرى المتعلقة المخزونات، ولكن يجب:

[1] سعدان شبايكي، *تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي*، المرجع السابق ص:12.
[2] منتدى الموظف الجزائري، مرجع سبق ذكره.

- تحسين فرق العد والحرص على أن كل فرقة تقوم بالعد مستقلة عن الأخرى.
- يجري العد بعاملين على الأقل، الأول يحصي ويقيس، يحسب ويعلن بصوت مرتفع عن نتائج ملاحظاته أما الثاني فيسجل المعلومات على أوراق الجرد.
- التأكد من أن كل البضائع واللوازم الموجودة في المخزن ظهرت في الجرد بما فيها البضائع التي لم تستلم فواتيرها من الموردين كما تظهر في الجرد قيم البضائع لدى الغير.

ولكن هناك مخزونات لا تجرد تتمثل في:

- البضائع واللوازم التي اشتريت وهي في طريق الوصول حتى ولو سجلت فواتيرها في المحاسبة.
- البضائع التي ليست ملك للمؤسسة أي مستلمة فقط للتخزين لصالح الغير.
- البضائع المباعة والتي سجل بيعها ولم ترسل بعد.

ب. الجرد المادي لعناصر الحقوق:

- **الصندوق:** خلال السنة يقوم أمين الصندوق بإعداد الكشوف للصندوق يسجل فيه كل حركات هذا الأخير أي المدخولات والمخزونات وتتم عملية الجرد بالتحقق من أن السيولة الموجودة فعلا في الصندوق تساوي مبلغ رصيد حساب الصندوق المسجل في الكشف.
البنك: يجب في نهاية السنة التأكد من أن الرصيد المحاسبي للأموال المودوعة في البنك تساوي رصيد كشف المقارنة الصادر في البنك أي ما يسمى بالمقارنة البنكية وتتم في تاريخ الجرد. وفي غالب الأحيان يكون الرصيدين مختلفين وبالتالي يجب تقريب الحسابات من أجل التفسير وتبرير الفرق، يجب القيام بنفس العملية بالنسبة للأموال المودوعة في الحسابات البريدية.
- **الأوراق التجارية:** لابد من إعداد قائمة الأوراق التجارية المعدة للتحصيل وتلك الموجودة في الحقيقة مع تحديد تاريخ استحقاقها ..... إلخ. ولابد أن يكون هناك تطابق بين القيم الأسمية مع الرصيد المدين لحساب أوراق القبض.
- **الأوراق المالية:** الأوراق المالية (السندات، الأسهم، الالتزامات) لابد من أن تكون محل تعداد شبيه بتعداد المخزون مع الأخذ بعين الاعتبار حساب السندات في دفاتر المؤسسة وحساب الإيداع لدى البنك والسندات المسجلة في المحاسبة بتكلفة الشراء، عند الجرد لابد من القيام بتقييم هذه السندات وقيمة التقييم الذي يسجل في المحاسبة وهو السعر الجاري في البورصة للشهر الأخير للسندات المرقمة.
أما القيمة المحتملة للبيع بالنسبة للسندات الغير مرقمة، إذا كانت قيمة التقييم أكبر من تكلفة الشراء لا تسجل فائض القيمة على عكس من ذلك إذا كانت أقل من تكلفة الشراء.
- **الديون على الزبائن:** لابد من إعداد مراجعة الكشف العام للزبائن وإعداد وضعية المدينون العاديون والمدينون المشكوك فيهم والمدينون المعدمون.

ج. جرد عناصر الخصوم:

فيما يخص عناصر الخصوم يجب:

- التحقق من ديون المؤسسة اتجاه الموردين وذلك استنادا بكشوف الفواتير كما يجب التأكيد من الديون اتجاه المستخدمين، الهيئات الاجتماعية والدولية ...إلخ.
- مراقبة الديون حسب تاريخ استحقاقها.[1]

[1] منتدى الموظف الجزائري، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: عمليات التسوية[1]

1. مفهوم قيود التسوية:

قيود التسوية هي القيود التي تصحح أرصدة الأصول والخصوم وما يقابلها من حسابات الإيرادات والمصاريف، حيث تقوم بالتحقق من العديد من الحسابات مثل الحسابات المقدرة والمدفوعة بجانب الحسابات المستحقة في كل من قائمة الدخل والميزانية العمومية. ويتم إعداد قيود التسوية في نهاية الفترة المالية، بعد إعداد ميزان المراجعة وقبل إعداد القوائم المالية.

ويمكن القول أن قيود التسوية هي قيود يومية تقوم بها الشركة في نهاية السنة المالية، وذلك بهدف تحديد نتيجة أعمال وأنشطة الشركة، وبيان مركزها المالي. حيث تهدف تلك القيود لتعديل أرصدة بعض الحسابات، وللتأكد من القيمة الحقيقة لحسابات وأصول الشركة، وجرد المصروفات والإيرادات الخاصة بفترة زمنية محددة ومقابلتهم ببعضهم البعض وفقًا لأسس المحاسبة.

2. طريقة حساب قيود التسوية:

يتم إعداد قيد التسوية بواسطة قيد اليومية، كما تعتمد الشركات في عملية قيد التسوية على البرامج المحاسبية المتخصصة، وفيما يلي أبرز خطوات عمل قيد التسوية:

- تدوين وحفظ جميع الفواتير والمستندات الخاصة بجميع العمليات والمعاملات المالية والتجارية التي قامت بها الشركة.
- يجب تحديد الطرف المدين والطرف الدائن حيث يجب تحديد الحسابات الدائنة والمدينة.
- تحديد الحسابات التي يجب إجراء بعض التعديلات عليها، ومن ثم تحديد الحسابات المتأثرة سواء كان الحسابات في قائمة الدخل أو حساب الميزانية العمومية.
- تحديد وتحليل جميع المبالغ المرتبطة بحسابات قيود التسوية.
- يجب تحديد رقميًا ما سيظهر في قائمة الدخل من إيراد أو مصروف.
- يجب تحديد رقميًا ما سيظهر في قائمة المركز المالي كأصل أو تحديد نسبة الخصم من المبالغ المدفوعة أو المستحقة.
- عند إعداد التسوية يجب مقارنة المبالغ بما هو مدون، والتأكد من قيد هذه المبالغ في ميزان المراجعة.
- تسجيل وتسوية الحسابات في دفتر اليومية، ثم الترحيل لدفتر الأستاذ.
- إقفال جميع الأرصدة التابعة للحسابات المؤقتة، وإقفال الحسابات المدينة بجعلها دائنة، والحسابات الدائنة بجعلها مدينة.

3. الفرق بين قيود التسوية وقيود الاقفال:

يعد قيد التسوية هو عبارة عن وضع قيود على الحسابات التي تشمل المصروفات المقدمة والمستحقة بجانب الإيرادات المستحقة والمقدمة. ويتم ذلك قبل إعداد القوائم والتقارير المالية، لتقييم وضع حسابات الشركة ومعرفة وضعها المالي. أما قيد الإقفال فهو حسابات قائمة الدخل التي تشمل الإيرادات، المصروفات والتكاليف، وملخص الدخل. وتتم عملية إقفال البنود والحسابات بعكس طبيعتها، وذلك من خلال جعل الحسابات المدينة دائنة والعكس صحيح.

[1] موقع دفترة، قيود التسوية، دليل شامل لفهم التسويات الجردية في المحاسبة، https://www.daftra.com/hub , تم استرجاعه في 12 مارس 2025.

4. أنواع قيود التسوية:[1]

معظم قيود التسوية يمكن أن تصنف على النحو التالي:

- **المصاريف المقدمة:** المصروفات التي قامت الشركة بدفعها مقابل الحصول على سلع أو خدمات خلال فترة مالية جديدة، ولكن لم يتم تحقيق المنفعة من هذه الخدمات في الفترة الحالية (مثل الرواتب المدفوعة مقدما ومصاريف تأمين مقدم... الخ).
- **المصاريف المستحقة:** مصاريف مقابل سلع وخدمات تم الاستفادة منها لكن لم يتم دفعها (مثل رواتب الموظفين التي لم يتم دفعها بعد والايجار الذي يجب دفعه ...الخ).
- **الإيرادات المقدمة:** الإيرادات والأرباح التي تم تحصيلها مقدمًا قبل تقديم خدمة أو سلعة ما، وتظهر في ميزان المراجعة كإيراد مقبوض (مثل إيرادات تأجير المخازن والدفع المسبق للاشتراك في خدمة معينة...الخ).
- **الإيرادات المستحقة:** الأرباح والإيرادات الناتجة عن سلعة أو خدمة قدمتها الشركة، ولم يتم تحصيلها بعد (مثل القروض والمشاريع طويلة الأمد).

وفيما يلي مخطط يوضح أنواع قيود التسوية:

الشكل رقم (02): أنواع قيود التسوية

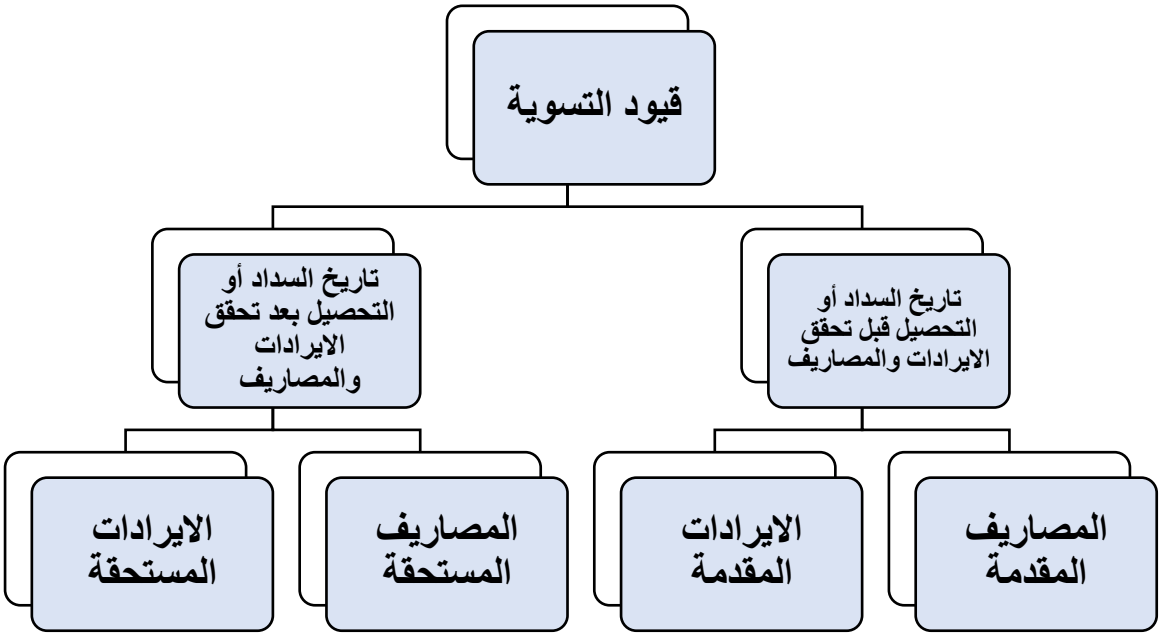

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المذكورة في المصدر.

[1] موقع دفترة، المرجع السابق.

المطلب الثالث: أعمال الجرد والتسوية لمختلف الحسابات

يعتبر الجرد والتسوية من العمليات المحاسبية الأساسية التي تجرى في نهاية السنة المالية لضمان صحة ودقة القوائم المالية. وتختلف أعمال الجرد والتسوية حسب طبيعة الحسابات، حيث تشمل الأصول، الخصوم، الأعباء، والإيرادات. ويهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على كيفية إجراء هذه العمليات لمختلف الحسابات وفقًا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: جرد وتسوية حسابات الأصول

تصنف عناصر الأصول وفق النظام المحاسبي المالي إلى:

- **أصول غير جارية:** وتضمن التثبيتات على اختلاف أنواعها (معنوية، مادية ومالية).
- **أصول جارية:** وتتضمن المخزونات والزبائن، المدينين الآخرين والخزينة الإيجابية.

أولا: الأصول الغير جارية (التثبيتات)

يعتبر مصطلح التثبيتات (الأصول الثابتة) كما جاء بها النظام المحاسبي المالي، عن تلك الأصول الغير الجارية العينية والمعنوية والمالية التي تكون بحوزة المؤسسة.[1]

وتنقسم الى:

- **التثبيتات العينية (ح/21):** التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من اجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله الى ما بعد مدة السنة المالية.[2]
  للاعتراف بالتثبيتات العينية يجب توفر بعض الشروط:
  - يجب أن يزيد عمر التثبيت عن سنة فما فوق.
  - أن يكون الغرض من امتلاك التثبيت تحقيق منافع اقتصادية.
  - امتلاك المنشأة لهذا التثبيت (الأصل).
- **التثبيتات المعنوية (ح/20):** حسب النظام المحاسبي المالي فإن التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد، غير مادي وغير نقدي، مر اقب ومستخدم من قبل الكيان في إطار نشاطه العادي، ومن الأمثلة عن التثبيتات المعنوية المحلات التجارية، العلامات التجارية، برامج الإعلام الآلي، مصاريف تطوير المناجم بهدف استغلالها تجاريا، مصاريف البحث القابلة للتثبيت ...الخ[3]
  على المؤسسة أن تعترف بالأصل وفق المعيار المحاسبي الدولي ias 38:
  - إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل ستتدفق للمؤسسة.
  - ينبغي على المؤسسة تقييم احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية على مدى العمر النافع للأصل.[4]
- **التثبيتات المالية (ح/26):** تعرف التثبيتات المالية على أنها تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس بغرض بيعها وإنما استعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات مثل سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة.[5]

---

[1] عاشور كتوش، *المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام الحاسبي المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، 09 – 2013 ط2، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 87.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1430 ه الموافق ل 25 مارس 2009، العدد 19.

[3] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، أكتوبر 2009 ,ص 69.

[4] شعيب شنوف، *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS*، ج 2، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو الجزائر،2009, ص 139 .140

[5] عوادي مصطفى، *المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2012 ص125.

من الأمثلة على الأصول التي تعتبر أصول مالية:[1]

- النقد.
- الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.
- الذمم المدينة.
- القروض الممنوحة للغير.
- الاستثمارات المالية في السندات.
- الأصول المالية المشتقة.
- الذمم المدينة لعقد الإيجار التمويلي.

إن جرد التثبيتات يشمل العمليتين:

- ✓ **الجرد المادي للتثبيتات:** من قيم معنوية وعينية ومالية وتحديد قيمتها الفعلية.
- ✓ **تسوية حسابات التثبيتات:** بالاعتماد على الجرد المادي نقوم بملاحظة وتسجيل كل انخفاض في التثبيتات سواء أكان هذا الانخفاض ناتجا عن الاستخدام أو القدم أو انخفاض الأسعار (فتكون أقساط الإهتلاك وخسارة القيمة... الخ).

1. إهتلاك التثبيتات:[2]

أ. تعريف الإهتلاك:

وفق المادة 121-7 عرف نظام المحاسبي المالي الإهتلاك على أنه:" استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء، إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية أنتجه الكيان نفسه، اذا الإهتلاك هو تسجيل محاسبي لتناقص تدريجي في قيمة التثبيتات بسبب الاستخدام المستمر، التطور التكنولوجي، العوامل الاقتصادية، العوامل القانونية، أو نتيجة الاستخدام والتأكل والتقادم.

ويمثل الإهتلاك التكلفة السنوية لاستخدام أصل ثابت، ولا تطبق الاهتلاكات على التثبيتات التي استأجرتها المؤسسة من الغير إيجارا بسيطا وليس إيجارا بالتمويل، كما لا تطبق الاهتلاكات على التثبيتات قيد الإنجاز، في حين يمكن أن تكون لها خسارة في القيمة، وحسب قانون الضرائب فإنه يقترح على المؤسسة بدء حساب الإهتلاك ابتداء من تاريخ استخدام التجهيزات أي لا تقوم المؤسسات باهتلاك معدات جديدة لم تبدأ في استخدامها بعد.

[1] الدكتور جمعة حميدات، *المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRF EXPERT*، ط 2014 ص: 439.

[2] عوادي مصطفى، مجلة *الدراسات الاقتصادية والمالية*، مرجع سبق ذكره.

ب. التثبيتات القابلة للإهتلاك:

يمكن تصنيف التثبيتات القابلة للإهتلاك (الضريبي) في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01): التثبيتات القابلة للإهتلاك

التثبيتات	مدة المنفعة N	معدل الإهتلاك T
البناءات	**30-20 سنة**	**3,33%-5%**
المعدات والأدوات الصناعية	**20-5 سنوات**	**5%-20%**
معدات النقل	**10-3 سنوت**	**10%-33,3%**
أثاث مكتب	**5 سنوات**	**20%**
تجهيزات المكتب ومعدات الاعلام الالي	**10-3 سنوات**	**10%-33,3%**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، بتاريخ 24 مارس 2024، الملحق المتعلق بمدة الإهلاك الضريبي للممتلكات الثابتة.

حيث يتم حساب معدل الإهتلاك كما يلي: 100 / مدة المنفعة.

ج. طرق إهتلاك التثبيتات:[2]

سمح النظام المحاسبي المالي بطرق الاهتلاك المواتية:

- **طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت):**

حسب هذه الطريقة يحسب قسط الاهتلاك من القيمة الأصلية حيث يمتلك التثبيت بأقساط متساوية خلال كل سنة مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتوقعة الباقية في نهاية العمل الإنتاجي أي حساب:

- القيمة الاساسية للاهتلاك= القيمة الاصلية- القيمة الباقية المتوقعة.
- قسط الاهتلاك = القيمة الاساسية للاهتلاك/ العمر الإنتاجي.
- معدل الاهتلاك= قسط الاهتلاك/ القيمة الاساسية للاهتلاك x 100

[1] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل, 2016, ص:9-10.
[2] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، المرجع السابق ص:10.

وفيما يلي شكل جدول الإهتلاك:

الجدول رقم (02): شكل جدول الإهتلاك

السنة	المبلغ القابل للإهتلاك V0	قسط الإهتلاك A	الإهتلاك المتراكم Am	القيمة المحاسبية الصافية VNC

المصدر: فدوي أمينة، مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة، مرجع سابق ص:10.

- المبلغ القابل للإهتلاك= القيمة المحاسبية الاصلية - القيمة المتبقية.
- قسط الاهتلاك الثابت= المبلغ القابل للاهتلاك x معدل الاهتلاك.
- الاهتلاك المتراكم = هو يمثل مجموع الاهتلاكات المطبقة السابقة في نهاية كل سنة.
- القيمة المحاسبية الصافية= تمثل قيمة التثبيتات الصافية بعد حساب الاهتلاك نهاية كل سنة وتحسب بالفرق بين القيمة المحاسبية الاصلية ومجموع الاهتلاكات المتراكمة: V0-Am=VNC

- **طريقة الاهتلاك المتناقص:**

يعتبر هذا الاهتلاك تكلفة متناقصة من سنة إلى أخرى حيث تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع عبء متناقص على مدة المنفعة لأصل.

ويعتمد في هذا الاهتلاك على معدل الاهتلاك المتناقص عن طريق المعامل الضريبي.

معدل الاهتلاك المتناقص=معدل الاهتلاك الخطي*المعامل الضريبي.

الجدول رقم (03): المعامل الضريبي للاهتلاك المتناقص[1]

مدة المنفعة	المعامل الضريبي
3 او 4 سنوات	1.5
5 او 6 سنوات	2
أكثر من 6 سنوات	2.5

المصدر: حواص صالح، المحاسبة المالية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 155.

- يحسب قسط الاهتلاك السنوي كل مرة على أساس القيمة المحاسبية الصافية.
- نتوقف على تطبيق الاهتلاك المتناقص لما يكون الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة الباقية على السنوات المتبقية.

[1] حواص صالح، *المحاسبة المالية*، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 155.

- **طريقة الاهتلاك المتزايد:**

يتم تحميل سنوات التثبيت بإهتلاك يتزايد تدريجيا كلما زاد عمر الأصل حيث تتحمل السنوات الاولى الجزء الأصغر من الإهتلاك، فهو متزايد بالنسبة لمدة الاستعمال ووفقا لهذه الطريقة يتزايد قسط الإهتلاك من سنة إلى أخرى.

ويتم اللجوء إلى استخدام هذه الطريقة إذا كان الاستثمار متطورا ويحتاج إلى بعض السنوات للتحكم فيه.

- قسط الإهتلاك المتزايد= القيمة القابلة للإهتلاك x معدل الاهتلاك.
- معدل الإهتلاك= رقم السنة/ مجموع أرقام السنوات (البداية بالسنة الأولى).
- مجموع أرقام السنوات = N(N+1)/2 أو تحسب بجمع أرقام سنوات الأصل= (1 + 2 + 3 .....N).

د. التسجيل المحاسبي للإهتلاك:

يعتبر الإهتلاك عبء ويسجل في الحساب 681 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة لعناصر الأصول الغير جارية في الجانب المدين وحساب إهتلاك التثبيت المعني في الجانب الدائن. وفق القيد التالي:[1]

الجدول رقم (04): قيد قسط الإهتلاك

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية**	**XXX**	
	280X	**إهتلاك التثبيتات المعنوية**		**XXX**
	281X	**إهتلاك التثبيتات العينية**		**XXX**

2. خسارة القيمة عن التثبيتات:

أ. تعريف خسارة القيمة:

عرف النظام المحاسبي المالي الخسارة في القيمة بأنها فائض القيمة المحاسبية للأصول عن قيمتها الواجبة أي الممكنة التحصيل وهذا حسب المادة 112-07 , أو هي الفرق بين القيمة المحاسبة الصافية في نهاية الدورة وبين القيمة القابلة للتحصيل. أما المادة 112-09 فتنص على ضرورة مراجعة خسارة القيمة المدرجة أي المسجلة بالنسبة لكل أصل، وهذا بهدف زيادة الخسارة أو تخفيضها تبعا لتطور القيمة القابلة للتحصيل الأصل المعني وتكون عملية تكوين خسارة القيمة ومراجعتها وتعديلها في نهاية السنة.[2]

وتحدد خسارة القيمة بالعلاقة التالية:

خسارة القيمة (PV) = القيمة المحاسبية الصافية (VNC) - القيمة القابلة للتحصيل (VR).

[1] حنيفة بن ربيع، *الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية*، الجزء الأول، الجزائر، بدون سنة النشر.
[2] لعباني فيصل، *أعمال نهاية السنة في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد*، ص 34.

ب. التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة:

قد تتعرض التثبيتات إلى نقص في قيمتها نتيجة لعدة أحداث الحوادث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية والتطور التكنولوجي... الخ، وعليه نقول إننا أمام تدهور في قيمة التثبيتات إذا كانت قيمتها الحالية اقل من القيمة المحاسبية الصافية يتفرع ومنه يتم إثبات الخسارة كما يلي:[1]

الجدول رقم (05): قيد إثبات خسارة قيمة التثبيتات

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية**	**XXX**	
	29X	**خسارة القيمة عن التثبيتات**		**XXX**

وتتم مراجعة خسائر القيمة عن التثبيتات في غاية كل سنة إما عن طريق رفعها، تخفيضها أو إلغائها كما يلي:

- **زيادة خسارة القيمة:** تتم بنفس قيد إثبات خسارة القيمة.

الجدول رقم (06): قيد زيادة خسارة قيمة التثبيتات

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية**	**XXX**	
	29X	**خسارة القيمة عن التثبيتات**		**XXX**

- **إنقاص أو إلغاء خسارة القيمة:** إذا حدث وارتفعت القيمة القابلة للتحصيل للتثبيت المعني في نهاية السنة المقبلة فإننا نسترجع خسارة القيمة التي سبق تخصيصها لهذا التثبيت كليا أو جزئيا وفق القيد التالي:

الجدول رقم (07): قيد إنقاص أو إلغاء خسارة قيمة التثبيتات

29X		**خسارة القيمة عن التثبيتات**	**XXX**	
	781	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات أصول غير جارية**		**XXX**

[1] لعباني فيصل، *أعمال نهاية السنة في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد*، المرجع السابق.

3. التنازل عن التثبيتات:

يقصد بالتنازل عن وجود التثبيتات المعنية ويتمثل في:

- بيع التثبيت.
- تبادل التثبيت
- أحيانا تدمير (تخريب) التثبيت.

عند اتخاذ القرار من طرف المؤسسة بإدراج التثبيت ضمن قائمة التثبيتات المتنازل عنها، يتم توقيف حساب قسط الاهتلاك، وعدم تسجيل قسط الاهتلاك التكميلي في سنة التنازل.

عند التنازل على تثبيت ما يخضع محاسبيا للمراحل التالية:

- ✓ تحويل حساب الاهتلاك وكذا حساب خسارة القيمة في حالة وجودها الى حساب التثبيت المعني.
- ✓ اثبات قيد التنازل.

حيث نميز بين حالتين:

أ. حالة فائض القيمة:

يجعل ح/462 الديون الدائنة عن عملية بيع التثبيتات أو ح/512 بنوك الحسابات الجارية، أو حساب الصندوق مدينا بسعر البيع كما يجعل الحساب 281 مدينا بالاهتلاك المتراكم إلى غاية تاريخ التنازل، ويجعل الحساب 291 مدينا بمجموع خسارة القيمة المطبقة على التثبيت المتنازل عنه ومن جهة أخرى يجعل رقم حساب التثبيت المعني بالقيمة الأصلية التثبيت دائنا، وح/752 فائض القيمة الناتج عن العملية دائنا أيضا.

حيث فائض القيمة يمثل:

فائض القيمة (ح/ 752) = سعر البيع + (ح/ 281 + ح/ 291) - القيمة الأصلية (ح/ 21)

ويسجل قيد التنازل بفائض كما يلي:[1]

الجدول رقم (08): قيد التنازل عن التثبيتات مع فائض القيمة

462		الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	XXX	
281X		إهتلاك التثبيتات العينية	XXX	
291X		خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	XXX	
	21X	التثبيت العيني		XXX
	752	فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية		XXX

[1] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

ب. حالة ناقص القيمة:

يجعل الحساب 462 أو 512 مدينا بسعر البيع كما يجعل الحساب 28 مدينا بالاهتلاك المتراكم إلى غاية تاريخ التنازل والحساب 29 مدينا بمجموع خسائر القيمة المطبقة على التثبيت المتنازل عنه كما يجعل الحساب 652 مدينا بناقص القيمة الناتج عن العملية ومن جهة أخرى يجعل حساب التثبيت المعني دائن بالقيمة الأصلية للتثبيت.

حيث ناقص القيمة تمثل:

ناقص القيمة (ح/ 652) = سعر البيع + (ح/ 281 + ح/ 291) - القيمة الأصلية (ح/ 21)

ويسجل قيد التنازل بفائض كما يلي:[1]

الجدول رقم (09): قيد التنازل عن التثبيتات مع ناقص القيمة

462		الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	XXX	
281X		إهتلاك التثبيتات العينية	XXX	
291X		خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	XXX	
652		نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	XXX	
	21X	التثبيت العيني		XXX

ملاحظة:

قبل تسجيل عملية التنازل يتم أولا تسجيل الاهتلاك المكمل لسنة التنازل أن وجد بنفس الطريقة التي نسجل بها الاهتلاكات في بداية السنة إلى تاريخ التنازل، ولكن عند حساب المدة من 1 الى 15 من الشهر لا يعتبر شهرا.

[1] هادفي خالد، *البدر في تسيير المحاسبي والمالي*، الجزء الأول، دار البدر للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر, 2014 ص 33.

4. **جرد التثبيتات المالية:**

تحديد قيمة السندات عند الجرد: قيم الجرد لعناصر الأصول المالية تساوي قيمتها الحالية، هذه الأخيرة هي الأكبر بين القيمة البيعية والتي تمثل المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من عملية بيع الأصل في معاملة تمت في الظروف العادية للسوق، والقيمة الاستعمالية التي تمثل قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل ومن خروجه.[1]

- ❖ تخضع السندات في نهاية كل دورة إلى اختبار التدني من أجل تثبيت الخسارة في القيمة وفقا للقواعد العامة لتقييم الأصول، أي عندما تكون القيمة العادلة القيمة الحالية للسندات أقل من القيمة المحاسبية الصافية.

تتم عملية المقارنة بين القيمة الحالية والقيمة المحاسبية الصافية عنصر بعنصر، وبالنسبة للسندات فإن مفهوم العنصر يعني السندات التي تم إصدارها من قبل نفس المؤسسة ويعطي لحامليها نفس الحقوق، ولا يمكن اجراء أي مقاصة بين سندات مختلفة.

هذه التثبيتات تكون لها خسارة عن القيمة إذا كانت قيمتها القابلة للتحصيل أقل من قيمتها المحاسبية الصافية، وتسجل خسارة القيمة في نهاية السنة بجعل ح/ 686 مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة –أصول مالية- مدينا، مع ح/ 296 خسائر القيمة عن التثبيتات المالية دائنا ويكون القيد كالتالي:

الجدول رقم (10): قيد اثبات خسارة قيمة عن تثبيتات مالية

686		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول مالية**	**XXX**	
	296	**خسارة القيمة عن التثبيتات المالية**		**XXX**

والتسجيل المحاسبي لاسترجاع خسارة القيمة يكون كالتالي:

الجدول رقم (11): قيد استرجاع خسارة قيمة عن تثبيتات مالية

296		**خسارة القيمة عن التثبيتات المالية**	**XXX**	
	786	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات أصول مالية**		**XXX**

[1] جمعة هوام، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 70.

❖ أما في حالة التنازل عن التثبيتات المالية فقد تتم وفق حالتين:

✓ **تنازل بربح:** يظهر الحساب 767 (أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية) دائنا مع الحساب 26 مقابل الحسابين 512 و296 ويتم التسجيل المحاسبي كالتالي:[1]

الجدول رقم (12): قيد تنازل عن تثبيتات مالية بربح

512		**البنك**	**XXX**	
296		**خسائر القيم عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات**	**XXX**	
	26	**مساهمات وحسابات ملحقة بالمساهمين**		**XXX**
	767	**أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية**		**XXX**

✓ **تنازل بخسارة:** يظهر الحساب 667 (خسائر صافية عن التنازل عن الأصول المالية) مدينا مع الحسابين 512 و296 مقابل الحساب 26 ويظهر القيد كالتالي:

الجدول رقم (13): قيد تنازل عن تثبيتات مالية بخسارة

512		**البنك**	**XXX**	
296		**خسائر القيم عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات**	**XXX**	
667		**خسائر صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية**	**XXX**	
	26	**مساهمات وحسابات ملحقة بالمساهمين**		**XXX**

[1] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، الجزائر, 2009, ص 154.

ثانيا: الأصول الجارية

- **جرد وتسوية المخزونات:**

لقد أعطى الكثير من الاقتصاديين أهمية بالغة لموضوع المخزون، حيث اختلفت التعاريف من شخص لآخر، ومن أهمها: يعرف المخزون على أنه "مجموع الأموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام، والأجزاء والسلع الوسيطية، وكذلك وحدات تحت التشغيل بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع."

ويعرف أيضا: "المخزون أصلا محتفظ به بغرض ضمان النشاط العادي للمؤسسة أو في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلا للبيع أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات." وهو: "الأشياء التي يمكن أن يحتفظ بها وتمثل جزءا من الموجودات الكلية".

حيث يكون جرد المخزونات وفق نظاميين:[1]

أ. الجرد المتناوب:

تتحدد قيمة المخزون بصفة دورية عادة كل سنة وهو النظام أكثر تداولا، إذ يناسب المؤسسات التي تبيع بضائع متنوعة ومتعددة، كما ويكون سعر الوحدة فيها منخفض وهذه حالة مساحات بيع المواد الغذائية أو الصيدليات، فقد تبيع المؤسسة الزبون الواحد عدة أنواع من البضائع وباعتبار هذه العملية تتكرر في اليوم عدة مرات فعلا، فلا تعقل أن نرجع للسجلات في كل مرة لمعرفة وتسجيل تكلفة كل وحدة مباعة، لهذا عادة ما ينتظر حتى نهاية الدورة المحاسبية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة.

ومن مزايا الجرد المتناوب نذكر ما يلي:

- ✓ السهولة في التطبيق.
- ✓ يتم الحصر الفعلي بمجودات المخازن قبل إعداد الحسابات الختامية، مما يساعد في تقييم وتحديد المواد المخزنة في نهاية الفترة.
- ✓ هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تتم عمليات جرد محتويات مخازنها خلال فترة قصيرة.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

[1] سمسوم صليحة، *محاضرات في المحاسبة المالية الحالات الخاصة لأعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي*، جامعة الجزائر 3، 2018، ص: 60-66.

الجدول رقم (14): قيد الجرد المتناوب

		تغيرات المخزون	XXX	
	3X	المخزونات		XXX
		إلغاء مخ1		
60X			XXX	
	38X	تغيرات المخزون		XXX
		المشتريات المخزنة		
		ترصيد المشتريات		
3X		المخزونات	XXX	
	60X	تغيرات المخزون		XXX
60X		تسجيل مخ 2 (المادي)		

ب. الجرد الدائم:

هو نظام متبع في المؤسسات التي تتميز مبيعاتها بتكلفة مرتفعة نسبيا ويكون من السهل التعرف على عنصر مباع وهذه حالة المؤسسات التي تبيع الأجهزة المعمرة كالثلاجات، التلفزيون، أو السيارات...، الخ، حيث بإمكان تسجيل تكلفة البضاعة المباعة لكل تكلفة بيع، وتسجل في حساب المخزون كل وحدة تضاف له أو تسحب منه يوميا، لذا يسمى هذا النظام المخزون المستمر.

وطريقة الجرد المستمر تمكننا من المتابعة اليومية والدورية للمخزونات، كذلك يمكننا في حالة المنتوج التام تقديم التكاليف ومقابلتها بالعوائد المنتظرة، ومن مزاياه نذكر:

- ✓ الجرد المستمر لا يحتاج إلى إعداد قوائم مسبقة.
- ✓ الجرد المستمر يساعد على إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب وذلك لأن السجلات قد عدلت مسبقا.[1]

حيث يتم تسوية حسابات المخزونات وفق هذه الطريقة بالقيام بتسوية فوارق الجرد ويعرف هذا الأخير بأنه ذلك الفرق الحسابي بين الجرد المادي والجرد المحاسبي، ويحسب بالعلاقة التالية: **فرق الجرد = الجرد المادي – الجرد المحاسبي** ويمكن تمييز حالتين من فوارق الجرد:

- **فارق جرد مبرر:**

وهو الفارق الذي يمكن تفسيره بأسباب معروفة ومحددة مثل:

- أخطاء في التسجيل المحاسبي.
- عمليات استلام أو تسليم لم يتم تسجيلها في الوقت المناسب.
- تلف أو كسر مبرر بوثائق (تقارير معاينة، محاضر تلف).
- نقص طبيعي بسبب التبخر أو التقلص في الوزن لبعض السلع.

[1] سموم صليحة، *محاضرات في المحاسبة المالية الحالات الخاصة لأعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي*، المرجع السابق، ص: 66.

✓ في حالة ما كان الجرد المادي أكبر من المحاسبي أي فرق موجب يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[1]

الجدول رقم (15): قيد فارق الجرد المبرر الموجب

3X		**المخزونات**	**XXX**	
	60X	**المشتريات المستهلكة**		**XXX**
	724	**تغيرات المخزونات من المنتجات**		**XXX**

✓ أما في حالة ما كان الجرد المادي أصغر من المحاسبي أي فرق سالب يكون التسجيل المحاسبي بعكس القيد أعلاه.

- **فارق جرد غير مبرر:**

وهو الفارق الذي لا يوجد له تفسير واضح أو وثائق داعمة، وقد يكون ناتجا عن:

- سرقة أو اختلاس.
- أخطاء في الجرد الفعلي.
- تلاعب في الحسابات أو الإهمال في التسجيل المحاسبي.

✓ في حالة ما كان الجرد المادي أكبر من المحاسبي أي فرق موجب يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[2]

الجدول رقم (16): قيد فارق الجرد غير المبرر الموجب

3X		**المخزونات**	**XXX**	
	757	**نواتج استثنائية عن عمليات التسيير**		**XXX**

[1] مجلس المحاسبة، *النظام المحاسبي المالي*، الجزائر، المطبعة رغاية، 2009. ص 79.
[2] سموم صليحة، *محاضرات في المحاسبة المالية الحالات الخاصة لأعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي* مرجع سبق ذكره، ص: 76.

✓ أما في حالة ما كان الجرد المادي أصغر من المحاسبي أي فرق سالب يكون التسجيل المحاسبي بعكس القيد أعلاه لكن مع جعل الحساب 657 أعباء استثنائية للتسيير الجاري مدينا كما يلي:

الجدول رقم (17): قيد فارق الجرد غير المبرر السالب

657		**أعباء استثنائية للتسيير الجاري**	**XXX**	
	3X	**المخزونات**		**XXX**

ج. خسارة القيمة عن المخزونات:[1]

إن انخفاض أسعار الخدمات واللوازم والسلع نتيجة التلف والقدم يجبر المؤسسة على تخصيص مؤونة لمواجهة تدني قيم المخزون.

- **تكوين المؤونة:** يكون التسجيل عند تكوين المؤونة وفق القيد التالي:

الجدول رقم (18): قيد تكوين خسارة القيمة عن المخزونات

685		**مخصصات الاهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة أصول جارية**	**XXX**	
	39X	**خسارة القيمة عن المخزونات والمنتوجات**		**XXX**

- **استعمال المؤونة:**

- **في حالة ارتفاع المؤونة:** يكون نفس قيد تكوين المؤونة.
- **في حالة انخفاض المؤونة:** يجب إلغاء الجرد الذي لم تعد المؤسسة في حاجته وفق القيد التالي:

الجدول رقم (19): قيد تخفيض خسارة القيمة عن المخزونات

39X		**خسارة القيمة عن المخزونات والمنتوجات**	**XXX**	
	785	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات أصول جارية**		**XXX**

- **إلغاء المؤونة:** أي أن المؤونات التي كونت من قبل لم يعد لها فائدة، ولهذا يجب استرجاعها وفق قيد التخفيض وبكامل المؤونة المكونة.

[1] سموم صليحة، *محاضرات في المحاسبة المالية الحالات الخاصة لأعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي* المرجع السابق، ص: 77-78.

الفرع الثاني: جرد وتسوية حسابات الخصوم

تعد الخصوم من العناصر الأساسية في القوائم المالية، حيث تمثل التزامات المؤسسة تجاه الأطراف الخارجية نتيجة عمليات سابقة. ويهدف جرد وتسوية حسابات الخصوم إلى التأكد من صحة الأرصدة المسجلة، وضمان عكسها بدقة في القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة. ومن خلال هذه العملية، تقوم المؤسسة بتحديد طبيعة الخصوم، سواء كانت جارية تستحق خلال فترة قصيرة أو غير جارية تمتد لأجل طويل، مما يسهم في تقديم صورة مالية دقيقة عن وضعها الحقيقي.

- **تسوية المؤونات**

حسب المادة 135 من النظام المحاسبي المالي، تعرف مؤونات الأعباء بأنها التزامات غير مؤكدة من حيث المبلغ أو تاريخ الاستحقاق، تسجل عندما:

- يكون للمؤسسة التزام قانوني أو ضمني.
- يرجح خروج موارد مالية لتسويته.
- يمكن تقديره بشكل موثوق.

يتم تكوين المؤونة وتعديلها في نهاية السنة المالية وفقا لأفضل تقدير للنفقات، وتستخدم فقط للغرض المخصص لها. وتصنف إلى خصوم جارية وغير جارية.

أ. مؤونات الأعباء الخصوم الجارية: عند اقفال حسابات الفترة فإن الخصوم التي يكون مبلغها غامضا والتي قد يقع استحقاقها خلال اثني عشر شهرا يكون موضوع التسجيل المحاسبي كالآتي:[1]

- **تكوين المؤونة:** يتم تسجيل القيد كالتالي:

الجدول رقم (20): قيد تكوين مؤونة أعباء خصوم جارية

685		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول جارية**	**XXX**	
	481	**مؤونات الخصوم الجارية**		**XXX**

- **معاينة المؤونة:** في نهاية السنة تتم مراجعة المؤونة وتعديلها كما يلي:
  - **في حالة ارتفاع المؤونة:** يكون نفس قيد تكوين المؤونة.
  - **في حالة انخفاض المؤونة:** تكون وفق القيد التالي:

الجدول رقم (21): قيد تخفيض مؤونة أعباء خصوم جارية

481		**مؤونات الخصوم الجارية**	**XXX**	
	785	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيم والمؤونات أصول جارية**		**XXX**

[1] علاوي لخضر، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد*، مرجع سبق ذكره، ص 356.

إلغاء المؤونة: أي أن المؤونات التي كونت من قبل لم يعد لها فائدة أو غير مبررة، ولهذا يجب استرجاعها وفق قيد التخفيض وبكامل المؤونة المكونة.

ب. مؤونات الأعباء الخصوم غير الجارية: تسجيل مؤونات الأعباء والخسائر عن الخصوم غير الجارية والتي يتوقع أن تتحملها المؤسسة خلال الدورات قادمة قد حددها النظام المحاسبي المالي في الحساب ح/15 ويكون التسجيل المحاسبي لمؤونات الأعباء كما يلي: [1]

- **تكوين المؤونة:** يتم تسجيل القيد كالتالي:

الجدول رقم (22): قيد تكوين مؤونة أعباء خصوم غير جارية

681		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية**	**XXX**	
686		**مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول مالية**	**XXX**	
	15	**مخصصات الأعباء خصوم غير جارية**		**XXX**

- المعالجة المحاسبية لمعاينة المؤونة أو إلغائها تتم بنفس طريقة مؤونة الأعباء الخصوم الجارية.

[1] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفرع الثالث: جرد وتسوية الأعباء

من أجل احترام مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية فإنه يجب تسوية حسابات الأعباء من خلال تحديد تلك المتعلقة بدورة محاسبية واحدة، ذلك لأنه توجد بعض الأعباء المدفوعة والمتعلقة بدورات لاحقة والتي يتوجب معالجتها، نحدد منها في دراستنا الأعباء المعاينة مسبقا والأعباء واجبة الدفع.

- **الأعباء واجبة الدفع:** في نهاية السنة المالية عند جرد الأعباء المتعلقة بالدورة لكنها لم تسجل بسبب عدم استلام المؤسسة الوثائق التي تثبت ضرورة سداد العملية، وهذا طبقا لمبدأ استقلالية الدورات المالية فإن هذه الأعباء يجيب تحملها في هذه الدورة من خلال تسجيلها في الحسابات المعنية.[1]

الجدول رقم (23): قيد تسوية الأعباء واجبة الدفع

6X		**الأعباء**	**XXX**	
	408	**موردوا الفواتير التي لم تصل الى اصحابها**		**XXX**

ملاحظة: عندما تصل الفاتورة أو الوثيقة اليت تثبت السداد نرصد حساب 408 مدينا مع أحد الحسابات المالية أو حسابات الغير دائنا في السنة الموالية.

- **الأعباء المعاينة مسبقا:** هي عبارة عن أعباء سجلت خلال الدورة ولكنها لا تتوافق مع مشتريات السلع أو الخدمات التي تم تقديمها خلال الدورة بل تتعلق بدورات لاحقة مثل: علاوات التأمينات المدفوعة مقدما، عقود الصيانة المسددة مسبقا.[2]

الجدول رقم (24): قيد تسوية الأعباء المعاينة مسبقا

486		**الأعباء المعاينة مسبقا**	**XXX**	
	6X	**الأعباء**		**XXX**

ملاحظة: حساب 486 الأعباء المعاينة مسبقا هو حساب وسيط ومؤقت يفتح في نهاية السنة ويرصد بمبلغ العبء السنوي بعكس القيد في بداية السنة الموالية.

[1] بوثلجة امينة، *التسيير المالي والمحاسبي اعمال نهاية السنة وفق scf*، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2016, ص: 162.
[2] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة* مرجع سبق ذكره، ص: 53.

الفرع الرابع: جرد وتسوية الإيرادات

- **المنتوجات التي ستكتسب:** هي منتجات متعلقة بالدورة الحالية ولكنها لم تسجل بسبب عدم استلام فواتريها أو الوثائق التي تثبت العملية في نهاية السنة المالية ولكن قيمتها معلومة.[1]

- **التخفيضات والمحسومات والتنزيلات:** حيث وعد بها موردوا الخدمات والمخزونات المؤسسة الا أنهم لم يسلموا فواتير التخفيض المتعلقة في هذه الدورة، لكن قيمة هذه المنتوجات معلومة وفق القيد التالي:

الجدول رقم (25): قيد تسوية المحسومات التي ستكتسب

409		الموردون المدينون	XXX	
	609	التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها		XXX

ملاحظة: عندما يتم استلام فواتير التخفيض من عند المورد خلال الدورة الموالية يتم ترصيد حساب 409 مع حساب الموردون مدينا.

- **الفواتير المستحقة غير المحصلة:** متمثلة في الفوائد التي من المفترض تحصيلها من طرف البنك والتي لم تحصل الى غاية الدورة تسجيلها المحاسبي كما يلي:[2]

الجدول رقم (26): قيد تسوية المنتوجات المالية غير المحصلة

2768		فوائد مستحقة غير محصلة	XXX	
	76	منتوجات مالية		XXX

ملاحظة: يتم ترصيد حساب الفوائد المستحقة غير المحصلة مع حساب البنك الحسابات الجارية مدينا.

- **الإيرادات المعاينة مسبقا:** هي عبارة عن منتجات مستلمة أو مسجلة قبل أن يكون تقديم الخدمات التي تبررها قد تمت، حيث تعالج محاسبيا كما يلي:[3]

الجدول رقم (27): قيد تسوية الإيرادات المعاينة مسبقا

7X		الإيرادات	XXX	
	487	الإيرادات المعاينة مسبقا		XXX

ملاحظة: حساب 487 الإيرادات المعاينة مسبقا هو حساب وسيط ومؤقت يفتح في نهاية السنة ويرصد بعكس القيد في بداية السنة الموالية.

[1] بوثلجة أمينة، *التسيير المالي والمحاسبي اعمال نهاية السنة وفق scf*، مرجع سبق ذكره، ص: 163.
[2] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة* مرجع سبق ذكره، ص: 56, 57.
[3] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة* المرجع السابق، ص: 54.

المطلب الرابع: اختتام الدورة المحاسبية

لا تقتصر أعمال نهاية الدورة على عمليات الجرد والتسويات التي تم تناولها سابقا، رغم أهميتها الكبيرة، بل تشمل أيضا إجراءات أخرى مثل كشف الأخطاء المحاسبية التي قد تقع خلال الدورة وتصحيحها لكيلا يكون هنالك خطأ في حساب النتيجة إلى جانب إعداد القوائم المالية، وهو ما سنناقشه في هذا المطلب.

الفرع الأول: دراسة الأخطاء وتصحيحها

وهنا يقوم المحاسب بتصحيح الأخطاء الواقعة في بعض العمليات المحاسبية التي قد تكون في عمليات الجرد أو التسويات حيث يمنع القانون استعمال الممحاة أو الكشط أو تصحيح الأرقام أو الكتابة عليها.

أولا: تعريف الأخطاء المحاسبية

حيث أن الأخطاء المحاسبية تعرف بأنها عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية أي من غير قصد، إن الأخطاء ومعرفة أسباب ارتكابها تساعد على اكتشافها ومن ثم تصحيحها.[1]

ومن أسباب وقوع الأخطاء نذكر:[2]

- كثرة الأعمال المحاسبية.
- الجهل بمبادئ المحاسبة والسهو والإهمال والتقصير في أداء المهام.
- التعمد في الوقوع في الأخطاء من أجل الاختلاس أو محاولة تغطية عجز ما أو التهرب الضريبي.

ويمكن تقسيم هذه الأخطاء الى قسمين:

- **الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:** مثل خطأ في اسم الحساب أو المبلغ.
- **الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة:** حيث جيب الرجوع الى القيود التي تمت في دفتر اليومية هل هي صحيحة، ثم هل تم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ بصورة صحيحة، مراجعة الرصيد، مراجعة مجاميع جانبي ميزان المراجعة والتأكد من إدراج جميع أرصدة الحسابات.

ثانيا: أنواع الأخطاء المحاسبية

- **أخطاء الحذف:** وهي الأخطاء الناتجة عن عدم تسجيل لإحدى العمليات إطلاقا بحيث لا تظهر في اليومية أو دفتر الأستاذ.
- **أخطاء فنية:** تحدث هذه الأخطاء عندما لا يكون المحاسب ملما إلماما دقيقا بتقنيات المحاسبة كأن يخلط مثلا بين التسديد بشيك وبين التسديد بأوراق الدفع.
- **أخطاء إرتكابية:** تحدث هذه الأخطاء في إحدى عناصر القيد عند إثباته في اليومية أوعند ترحيله إلى دفتر الأستاذ.
- **أخطاء معوضة:** وهي الأخطاء التي تعوض بعضها فلا يظهر الخطأ إلا عند المراجعة والجرد ومقارنة الفواتير بالموجود والصادر والوارد.

نذكر أنه يتم اكتشاف الأخطاء بعدة طرق أهمها استعمال ميزان المراجعة ومذكرات المقارنة بين الحسابين، الجرد المادي والمحاسبي وكذا المراجع (مراقب الحسابات، موظفي المؤسسة).

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود الصديقي، *المراجعة وتدقيق الحسابات*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص: 141.
[2] شبايكي سعدان، *تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني*، مرجع سبق ذكره، ص 233-234.

ثالثا: تصحيح الأخطاء المحاسبية

عند اكتشاف الخطأ في الدفاتر المحاسبية فإنه لا يجوز تصحيحه بالشطب أو الحشور نظرا إلى أن القانون عموما والقانون التجاري خصوصا يمنع ذلك، وعليه فإن تصحيح الأخطاء شأنه شأن التسويات يجب أن تتم بقيد محاسبي، وهناك عدة طرق لتصحيح الأخطاء وهي:[1]

- **طريقة القيد العكسي:** حسب هذه الطريقة يتم إلغاء القيد الخاطئ بالقيد العكسي، ثم إثبات القيد الصحيح غير أن هذه الطريقة رغم بساطتها وكذالك صحتها إلا أنها تؤدي إلى رفع مجاميع الحسابات في ميزان المراجعة وبالتالي فهي لا تعبر عن حجم العمليات التي قامت بها المؤسسة.
- **طريقة المتمم الصفري:** وهي الطريقة الأصح والافضل التصحيح الأخطاء ويتم بمقتضاه إلغاء مبلغ العملية الخاطئة بمبلغ يتممه إلى الصفر.

الفرع الثاني: ميزان المراجعة وإعداد القوائم المالية

أولا: ميزان المراجعة

تسجل أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة قبل إجراء عملية الجرد، التي تهدف إلى تعديل وتصحيح القيم المحاسبية وفقا للواقع الفعلي. وبعد استكمال الجرد، يتم إعداد ميزان مراجعة بعد الجرد ليعكس الأرصدة الحقيقية للحسابات مع نهاية السنة المالية، مما يضمن دقة التقارير المالية للمؤسسة.

أ. تعريف ميزان المراجعة:

يمكن تعريف ميزان المراجعة على أنه أداة قياس التوازن المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل والترحيل والترصيد بالدفاتر المحاسبية واكتشاف الأخطاء وتسهيل إعداد الحسابات الختامية والميزانية.

ميزان المراجعة ليس إلزاميا ويعتبر ضروري حيث أنه جدول تسجل فيه كل الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ، يستعمل كأداة مراقبة ومراجعة تطبيق اسلوب القيد المزدوج في كل مراحل العمل المحاسبي (التسجيل، الترحيل والترصيد).[2]

ب. أنواع ميزان المراجعة:

ينقسم ميزان المراجعة من حيث المحتوى الى:

- ✓ **ميزان مراجعة بالمبالغ:** يتضمن ميزان المراجعة بالمبالغ جميع الحسابات المستعملة خلال الدورة أو فترة معينة بمجموع المبالغ المدينة والدائنة فقط لكل حساب قبل استخراج الأرصدة.
- ✓ **ميزان مراجعة بالأرصدة:** يتضمن ميزان المراجعة بالأرصدة جميع الحسابات المستعملة خلال الدورة أو فترة معينة مع الرصيد المدين أو الدائن فقط لكل حساب.
- ✓ **ميزان مراجعة بالمبالغ والأرصدة:** ميزان المراجعة بالمبالغ والأرصدة تظهر فيه كل الحسابات المستعملة خلال الدورة أو فترة معينة بمجموع المبالغ المدينة والدائنة وكذلك الأرصدة المدينة والدائنة لكل حساب، وهو النوع المستخدم بشكل كبير في الممارسة العملية للمحاسبة المالية.

[1] شبايكي سعدان، *تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني*، المرجع السابق، ص 238.
[2] عمر ديلمي، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية*، جامعة فرحات عباس، سطيف, 2023, ص 48.

كما ينقسم ميزان المراجعة من حيث فترة الإعداد الى:[1]

- ✓ **ميزان المراجعة قبل الجرد:** يتم اعداد ميزان المراجعة قبل الجرد في نهاية فترات معينة أوفي نهاية الدورة المحاسبية وقبل القيام بعمليات الجرد والتسوية وهذا بهدف التحقق من صحة أعمال الدورة المحاسبية والمتمثلة في التسجيلات المحاسبية خلال الدورة وكذلك الترحيل الى دفتر الاستاذ واستخراج الأرصدة.
- ✓ **ميزان المراجعة بعد الجرد:** بعد التحقق من عدم وجود أخطاء في أعمال الدورة المحاسبية يتم القيام بأعمال نهاية الدورة المحاسبية والمتمثلة في قيود الجرد والتسوية ثم اعداد ميزان المراجعة بعد الجرد والذي يتضمن بالإضافة الى الحسابات الموجودة في ميزان المراجعة قبل الجرد كذلك الحسابات المستعملة في أعمال الجرد والتسوية.

ج. شكل ميزان المراجعة:

الجدول رقم (28): شكل ميزان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
01	حسابات رأس المال				
02	حسابات التثبيتات				
03	حسابات المخزونات				
04	حسابات المدينون				
05	حسابات المالية				
06	حسابات الأعباء				
07	حسابات النواتج				
المجموع					

المصدر: عمر ديلمي، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية*، جامعة فرحات عباس، سطيف, 2023, ص 48.

[1] عمر ديلمي، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية*، المرجع السابق، ص49 .

د. شروط صحة ميزان المراجعة:

بعد اعداد ميزان المراجعة يتم التأكد من المعادلات التالية:[1]

- **مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة:** استخدام اسلوب القيد المزدوج تم بشكل صحيح.
- **مجموع المبالغ المدينة والدائنة في ميزان المراجعة = مجموع المبالغ المدينة والدائنة في دفتر اليومية:** عملية الترحيل من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ تمت بشكل صحيح.
- **مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة:** عملية حساب الأرصدة والترحيل من دفتر الأستاذ تمت بشكل صحيح.

إن تحقق شروط صحة ميزان المراجعة السابقة يعني أن عملية التسجيل في دفتر اليومية تمت بشكل صحيح بالنسبة لكل العمليات حسب أسلوب القيد المزدوج، وأن عملية الترحيل من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة ثم الترحيل الى ميزان المراجعة تمت بشكل صحيح دون ارتكاب أي أخطاء، مما يمهد الى تحديد نتيجة الدورة وإعداد القوائم المالية.

ثانيا: إعداد القوائم المالية

تمثل القوائم المالية أداة أساسية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية، حيث تعد وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي لضمان الشفافية والمصداقية، وهي الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا جدول تدفقات الخزينة الذي سوف نتطرق له في المبحث الأخير المتعلق بدورة الخزينة.

أ. الميزانية:

هي عبارة عن كشف أو بيان حيث لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية الدولية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، وقد جرت العادة على إعداد الميزانية في شكل يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول المتمثلة لموارد المؤسسة ويتضمن الجانب الأيسر عناصر الالتزامات وحقوق الملكية والمتمثلة لمصادر التمويل والأصول، حيث ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة من الأقل سيولة إلى الأكثر السيولة، وترتب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق.[2]

حيث عند انطلاق المؤسسة في النشاط تسمى بالميزانية الافتتاحية وتسمى بالميزانية الختامية عند نهاية الدورة.

وفيما يلي شكل الميزانية:

[1] عمر ديلمي، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية*، المرجع السابق، ص 49-50.
[2] شعيب شنوف، *محاسبة المؤسسة*، الجزء الأول، مكتب الشركة الجزائرية بالواد، الجزائر، 2008، ص 78.

الجدول رقم (29): شكل الميزانية (جانب الأصول)[1]

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N – 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات توح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الثاني: الميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الثاني: الميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

الجدول رقم (30): شكل الميزانية (جانب الخصوم)[1]

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع عام للخصوم			

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الثاني: الميزانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 29.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق ص 29.

ب. جدول حساب النتائج:

هو بيان يوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود قرض الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.[1]

ويتكون حساب النتائج من:

- **النواتج:** وهي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
- **الأعباء:** وتعرف أنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخزونات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة. وتشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور، الاهتلاكات.

أما فيما يخص إعداد جدول حساب النتائج فهناك طريقتين لإعداده وهما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها وترتيب الأعباء بحسب الوظيفة، وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة.

وفيما يلي شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة ثم حسب الوظيفة:

الجدول رقم (31): شكل جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)[2]

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 -القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 -النتيجة العملياتي العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 -النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			

[1] مصطفى العقاري، *مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد الدقيق، جامعة سطيف، 2014، ص 243.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 30.

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية **8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية** العناصر غير العادية - المنتوجات العناصر غير العادية - الأعباء **9 - النتيجة غير العادية** **10 - النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية **11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج**			

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الثالث: حساب النتائج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009. ص 30.

الجدول رقم (32): شكل جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)[1]

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات **هامش الربح الإجمالي** منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية **النتيجة العملياتية** تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) المنتوجات المالية الأعباء المالية **النتيجة العادية قبل الضريبة** الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية **النتيجة الصافية للسنة المالية**			

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الثالث: حساب النتائج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009. ص 30.ص 31.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 31.

الفرع الثالث: تحديد نتيجة الدورة:

حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، فإن نتيجة الدورة تمثل الفرق بين المنتجات والأعباء، حيث تكون إيجابية (ربح أو فائض) إذا فاقت المنتجات الأعباء، وسلبية (خسارة أو عجز) إذا حدث العكس.

حيث يمكننا تمييز طريقتين لحساب نتيجة الدورة:

- **بالاعتماد على الميزانية:** حيث أن النتيجة تساوي مجموع الأصول ننقص منه مجموع الخصوم وهي ما تظهر في جانب الخصوم بحيث أنها تحقق التوازن في الميزانية.[1]
- **بالاعتماد على جدول حساب النتائج:** وتكون نتيجة الدورة تساوي مجموع المنتجات ننقص منه مجموع الأعباء.

وفي كلتا الحالتين تكون نفس النتيجة التي تظهر في اخر جدول حساب النتائج وفي حساب 12 من الميزانية.

مع نهاية السنة المالية، وبعدما تنجز القوائم المالية ويتم تحديد النتيجة، يتم إغلاق الحسابات وترحيل الأرصدة. ثم مع بداية السنة الجديدة، تفتح الحسابات مجددا لضمان استمرارية النشاط.

[1] عسلي نور الدين، *مطبوعة في المحاسبة المالية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017, ص:35،36.

المبحث الرابع: العمليات المحاسبية لأعمال نهاية السنة المتعلقة بدورة الخزينة

بعد التطرق إلى المؤسسة الاقتصادية ومحيطها العام، ثم التعرف على النظام المحاسبي المالي وأسس عمله، وصولا إلى أعمال نهاية السنة من حيث الإجراءات والتسويات المحاسبية، تبرز دورة الخزينة كعنصر جوهري في إعداد الحسابات المالية وضبط التوازن المالي للمؤسسة.

نظرا لأهمية الخزينة في النشاط المالي، خصص لها النظام المحاسبي المالي صنفا مستقلا هو الصنف 5، الذي يجمع الحسابات المتعلقة بالنقدية والبنوك، مما يعكس الدور المركزي الذي تلعبه في تتبع التدفقات النقدية والتحكم في السيولة. كما خصص لها جدول مستقل في القوائم المالية يهدف إلى تقديم صورة واضحة عن وضعية الخزينة في نهاية السنة المالية، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة.

وفي هذا المبحث، سنسلط الضوء على أعمال نهاية السنة المتعلقة بدورة الخزينة، من خلال دراسة الحسابات المحاسبية ذات الصلة، وتحليل الإجراءات المحاسبية المرتبطة بها وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، وذلك لضمان الدقة والشفافية في عرض الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقديم الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة على المدى القصير والخاص بدورة الاستغلال، فجميع العمليات المحققة من طرف المؤسسة خلال ممارسة نشاطها العادي تترجم بحركة أموال الخزينة، فهذه الأخيرة توضح مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في وقت استحقاقها، ومنه يجدر بنا التطرق لمفهوم الخزينة والإلمام بمحتواها، لذا سيتم التعرف في هذا المطلب على مفاهيم أساسية حول الخزينة والعناصر المكونة لها.

الفرع الأول: مفهوم الخزينة

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم عديدة منها:

- يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة من الأموال بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.[1]
- الخزينة هي الأموال الجاهزة التي تعبر عن الأصول التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في الصندوق، أو البنك أو في الصكوك البريدية، والتي تستطيع استخدامها فورا فهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال.[2]
- تعني خزينة المؤسسة قدرة الأصول المتداولة (مخزونات، قيم قابلة للتحقيق، متاحات) على مواجهة الاستحقاقية للديون القصيرة الأجل، من خلال هذا التعريف فالمؤسسة ملزمة بتوفير جزء من الأموال في شكل سيولة لتغطية الاحتياجات كالديون التي حان وقت سدادها أي مدى قدرة المؤسسة على الوفاء في المدى القصير، وهذا يهم بالدرجة الأولى البنك الذي يكون أمام قرار الإقراض أو الرفض.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم أكثر شمولا للخزينة، حيث تعتبر الخزينة مورد لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء الطويلة أو القصيرة المدى وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة دائما لمواجهة متطلبات المؤسسة، فهي إذن عبارة عن مجموعة من الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع أن تقوم به فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

---

[1] اسماعيل عرباجي، *اقتصاد المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 252.
[2] ناصر دادي عدون، *تقنيات مراقبة التسيير*، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1997، ص51.

الفرع الثاني: مكونات الخزينة

تتحد مكونات الخزينة انطلاقا من الميزانية المالية، وتتكون من عناصر أصول الخزينة وعناصر خصومها وهي كالتالي:[1]

أولا: عناصر الأصول

وتضم كل أصل سواء كان سائل أو متاح وهي:

- **الأوراق التجارية للتحصيل:** هي من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة لدعم الخزينة عن طريق اتصال المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها.
- **الخصم غير المباشر:** هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا، في هذا النوع من الخصم المدين هو الذي يقدم الورقة للخصم، ولإجراء هذه العملية يكفي أن كون صاحب الورقة قد حمل السفتجة باسم المدين وبالمقابل يتم الدفع النقدي لدينه، ويستطيع البنك إما تسديد الورقة مباشرة للمدين أو للمورد، ومصاريف الخصم يتحملها أحدهما، والعملية يقوم بها البنك العميل.
- **الودائع لأجل:** تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة في حاجة الى سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرضا.
- **الحسابات الجارية:** هي الأصول الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتتمثل في حسابات الصندوق، البنك والحساب البريدي الجاري.
- **سندات الخزينة:** تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، مدة استحقاقها لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول موعد الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافا إليه الفائدة.

ثانيا: عناصر الخصوم

هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك لتمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاجها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون وتتمثل في:

- **تسهيلات الخزينة:** وتكون موجهة للمساعدة الظرفية للمؤسسة، وهي عبارة عن سد مباشر لثغرة في خزينة المؤسسة، حيث يقوم البنك بتقدمي تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة، ويتم الاتفاق بينه وبين المؤسسة عن حجم التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه الفترة.
- **السحب على المكشوف:** هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية، وبالتالي فإن منح هذا الائتمان متوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة ومقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول حيث تمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية ومقابلها يمنحها البنك تسبيقات بنكية.
- **السلفات المصرفية:** من خلال اتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن هذا الأخير أن يسمح بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك.

[1] باديس بن حيي بوخلوة، *الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة*، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان, 2013, ص 30 – 31.

الفرع الثالث: أهمية الخزينة في النظام المحاسبي المالي

يولي النظام المحاسبي المالي أهمية خاصة للخزينة من خلال تصنيفها ضمن الصنف 5، مما يعكس دورها المحوري في تسيير العمليات المالية وضمان توازن المؤسسة، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ تعد الخزينة من العناصر الأساسية في النظام المحاسبي المالي، حيث تعكس السيولة المتاحة للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. وفقا لما ورد في القانون رقم 07-11، فإن حسن تسيير الخزينة يسمح للمؤسسة بالحفاظ على توازنها المالي وتجنب العجز النقدي، مما يسهم في استمراريتها وقدرتها على تمويل نشاطاتها دون اللجوء إلى الاقتراض غير الضروري.
- ✓ الى جانب دورها في التسيير المالي اليومي، تعتبر الخزينة أداة رئيسية في التخطيط المالي للمؤسسة. فمن خلال التحليل الدقيق لتدفقاتها النقدية، يمكن للإدارة توقع الاحتياجات التمويلية واتخاذ قرارات مناسبة فيما يخص الاستثمارات أو اللجوء إلى التمويل الخارجي.
- ✓ إن دور الخزينة يبرز بشكل خاص عند نهاية السنة المالية، حيث يتم تقييم وضعيتها عبر الميزانية الختامية، مما يسمح بضبط الحسابات المالية والتأكد من صحة البيانات المحاسبية المدونة خلال السنة.
- ✓ يعتبر جدول تدفقات الخزينة الذي سوف نتناوله في المطلب القادم من الأدوات المحاسبية المهمة التي توفر معلومات دقيقة حول التدفقات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة. ويحقق هذا الجدول عدة أهداف، منها:
  - تحليل السيولة المالية، مما يساعد المؤسسة على تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
  - تحسين عملية اتخاذ القرار، إذ يمكن الإدارة من التخطيط المالي بناءا على التدفقات النقدية الحقيقية.
  - تعزيز الشفافية المالية، حيث يسمح للمستثمرين والدائنين بتقييم الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

بالتالي يعكس جدول تدفقات الخزينة دور كبير في الإفصاح المحاسبي.[1]

المطلب الثاني: تدفقات الخزينة

في إطار أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، تكتسي تدفقات الخزينة أهمية خاصة في إعداد القوائم المالية، حيث تعكس قدرة المؤسسة على تدبير سيولتها المالية وضمان استمرارية نشاطها. وتعتبر هذه التدفقات جزءا أساسيا من المعلومات المالية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إغلاق الحسابات السنوية، لضمان صورة واضحة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم التدفقات النقدية

قبل التطرق الى تعريف التدفق النقدي نقوم بتعريف مصطلح التدفق أولا، والذي هو عبارة عن كمية السلع والنقود المحولة خلال مدة معينة بين عونين اقتصاديين.[2]

وبالتالي فإن التدفقات النقدية نقصد بها كل عملية تعبر عن دفع أو استلام الأموال، ومهما كانت التدفقات النقدية سواء كانت داخلة، والتي هي عبارة عن عمليات التحصيل أو القبض مثل تسديدات الزبائن، القروض البنكية، المساهمون، ومساهمات الدولة، أو تدفقات خارجة التي هي كل عملية تسديدات أو دفع مثل دفع أجور العمال، تسديدات القروض، فهنا تتعلق مباشرة بالخزينة أي أنها تنطلق منها وتعود إليها.

[1] بن منصور، نور الهدى، *أهمية جدول تدفقات الخزينة في الإفصاح المحاسبي*، جامعة ورقلة،2014، ص 8 –11 .
[2] باديس بن يحي بوخلوة، *الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة*، مرجع سبق ذكره ص 44.

الفرع الثاني: جدول تدفقات الخزينة

يتم اللجوء الى جدول تدفقات الخزينة باعتباره من القوائم المالية الذي يعتبر الأداة التي نحكم بها على كفاءة الموارد المالية والذي يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة حيث سنحاول تعريفه وتبيين أهدافه ومكوناته.

أولا: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في قمة الإستراتيجية، حيث الإدارة تتخذ على ضوئه مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.[1]

ونعرف أيضا أنها قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو خارجة.[2]

والهدف الرئيسي من جدول تدفقات الخزينة هو توفير معلومات لمستعملي القوائم المالية تساعدهم على تقييم الأداء وعلى توليد السيولة أثناء السنة المالية وتقديم معلومات استعمال هذه السيولة، وقد أجمع واضحي المعايير المحاسبة تسليط لضوء على جدول تدفقات الخزينة في المعيار المحاسبي رقم (5) على النحو التالي:[3]

- ✓ توفير قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة (شاملة السيولة والقدرة على السداد) والقدرة على التأثير على مقادير أوقات التدفقات حتى يتمكن من التكيف مع ظروف الفرص.
- ✓ توفر معلومات اضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنه يستبعد اثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث.
- ✓ تعمل كمؤشر للمبالغ والتوقيتات وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلة.

ثانيا: مكونات جدول تدفقات الخزينة

أ. هيكلة جدول التدفقات:

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: [4]

- **السيولة التي تولدها أنشطة الاستغلال:** هي الأنشطة التي تولدها المنتجات أي كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في إطار نشاطها وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل.
- **سيولة الخزينة المرتبطة بالاستثمار:** أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- **السيولة الناشئة عن أنشطة التمويل:** وهي الأنشطة التي تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة، أو القروض.

[1] يوسف قريشي والياس بن ساسي، *التسيير المالي وتطبيقاته*، الأردن، دار وائل للنشر، 2006، ص 204.
[2] أحمد محمد العداسي، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، الأردن، 2011، ص 50.
[3] أحمد محمد العداسي، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، المرجع السابق ص 51.
[4] أحمد محمد العداسي، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، المرجع السابق ص 50.

يمكننا الربط بين كل من أنشطة الاستغلال وأنشطة الاستثمار والتمويل كما يلي:[1]

تغيرات الخزينة = سيولة الخزينة المرتبطة بالاستغلال + سيولة الخزينة المرتبطة بالاستثمار + سيولة الخزينة المرتبطة بالتمويل.

والشكل التالي يوضح مكونات جدول سيولة الخزينة:[2]

الشكل رقم (03): مكونات جدول تدفقات الخزينة

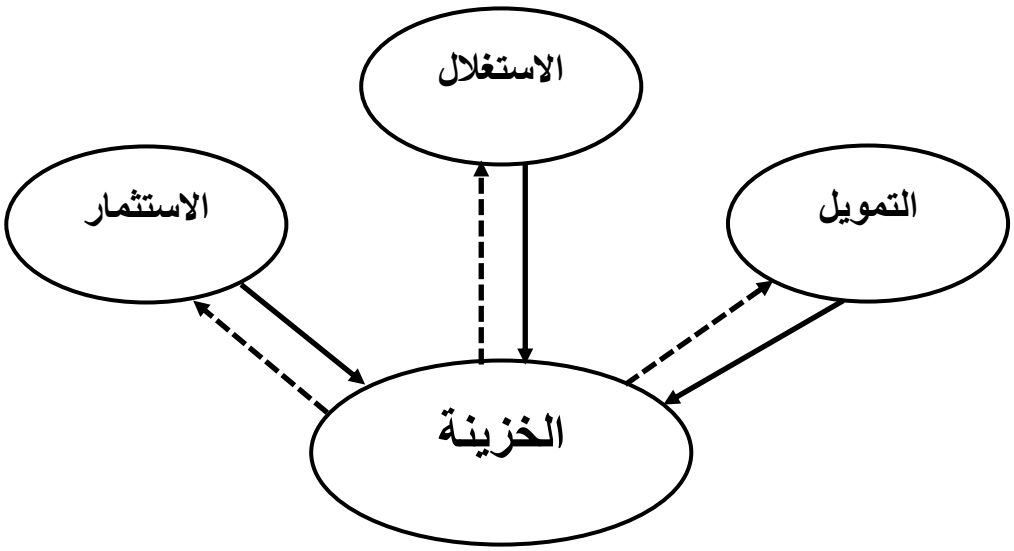

المصدر: أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأردن، 2011، ص 52.

ب. نموذج جدول التدفقات:

نقدم تدفقات الأموال إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة:[3]

- **الطريقة المباشرة:**

وفي هذه الطريقة نفصح قائمة التدفقات النقدية بشكل مباشر حيث تعرض العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها، مثل المبالغ المحصلة من الزبائن، المدفوعة للموردين، الضرائب.

[1] أحمد محمد العداسي، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، المرجع سابق ص 51.
[2] أحمد محمد العداسي، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، المرجع سابق ص 52.
[3] بن ساسي إلياس، *التسيير المالي*، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006, ص 201 – 202.

والجدول التالي يوضح تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:[1]

الجدول رقم (33): شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الرابع: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.ص 35.

- **الطريقة الغير مباشرة:**

تعتمد هذه الطريقة على البدء بصافي الربح المستخرج وفق مبدأ الاستحقاق، ثم تعديله للوصول إلى الدخل على أساس نقدي أو صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وتشمل عملية التعديل ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مصدر سابق، ص 35.

- آثار المعاملات التجارية دون التأثير على الخزينة مثل الاهتلاكات، التغيرات في حسابات الزبائن، المخزونات، والموردين.
- التغيرات والتسويات مثل الضرائب المؤجلة.
- التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمار أو التمويل، مثل الفروقات الناتجة عن بيع الأصول. بالإضافة إلى ذلك، تشمل التعديلات التغيرات في عناصر الأصول والخصوم المتداولة، حيث يُضاف إلى صافي الربح نقص الأصول المتداولة وزيادة الخصوم المتداولة، بينما تُطرح منه زيادة الأصول المتداولة ونقص الخصوم المتداولة.

يوضح الجدول التالي تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:[1]

الجدول رقم (34): شكل جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ +ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008، الملحق الأول، الفصل الرابع: جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009. ص 36.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مصدر سابق، ص 36.

ملاحظة: ننبه أنه من خلال الطريقة المباشرة أو غير المباشرة يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية والوصول الى نفس النتيجة، إلا أن النموذج الأكثر استخداما هو النموذج المعد وفق الطريقة المباشرة، وذلك لأنه يوفر معلومات أكثر إفادة وملائمة من النموذج المعد حسب الطريقة الغير المباشرة، وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح المناسب الذي أصبح ركنا هاما من أركان إعداد البيانات المالية المنشورة.[1]

المطلب الثالث: التسويات المحاسبية المتعلقة بالخزينة في نهاية الدورة

مع نهاية السنة المالية، تقوم المؤسسة بإجراء سلسلة من التسويات المحاسبية لضبط حساباتها والتأكد من أن القوائم المالية تعكس واقعها المالي بدقة. وتعد الخزينة من بين أهم العناصر التي تستوجب المراجعة، نظرا لدورها الحيوي في ضمان استقرار النشاط المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

خلال الدورة المالية، قد تتأثر الخزينة بعدة عوامل، سواء من خلال العمليات النقدية اليومية، التعاملات المصرفية، أو حتى المعاملات غير المسجلة التي قد تؤدي إلى فروقات بين الأرصدة المحاسبية والواقع الفعلي. فقد تظهر بعض الفوارق نتيجة تأخر تسجيل بعض العمليات، مثل الشيكات غير المصرفة أو التحويلات البنكية التي لم تثبت بعد، كما أن المصاريف البنكية والفوائد والعمولات المستحقة قد لا تكون مسجلة بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تحتاج إلى مراجعة دقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحصيلات المتأخرة أو الدفعات المؤجلة، مما يستوجب تسويات دقيقة لضمان صحة الأرصدة المالية المسجلة.

باعتبار أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على التوازن المالي للمؤسسة، سيتم في هذا المطلب تحليل مختلف التسويات المتعلقة بالخزينة، مع التركيز على أثرها على السيولة والتدفقات النقدية، وكيفية معالجتها لضمان دقة القوائم المالية في نهاية السنة.

الفرع الأول: جرد وتسوية ديون الزبائن

تمثل حسابات الزبائن عنصرا أساسيا في دورة الخزينة، حيث تعكس مستحقات المؤسسة من عمليات البيع الآجلة. لكن هذه المستحقات لا تكون دائما مضمونة التحصيل، فقد تواجه المؤسسة تأخيرات أو تعثرات في السداد، مما يستدعي القيام بتسويات لضبط الأرصدة وفقا للوضعية الفعلية.

مع نهاية السنة المالية، يتم تقييم الذمم المدينة، وتصنيف الديون وفقًا لاحتمالية تحصيلها، مع تكوين مخصصات لخسائر القيمة أو شطب الديون المعدومة عند الضرورة. هذه التسويات تؤثر على الخزينة والنتائج المالية للمؤسسة، مما يستوجب معالجتها بدقة لضمان صورة مالية واقعية.

في هذا الفرع، سيتم التطرق إلى أهم التسويات المحاسبية المتعلقة بالزبائن، وتأثيرها على دورة الخزينة.

يكون هذا الحساب مدينا بسعر البيع (أي سعر البيع + رسوم) للبضائع والمنتجات والخدمات التي باعتها المؤسسة إلى عملائها دون تحصيل لثمنها بجعل أحد الحسابات دائنة. [2]

في نهاية السنة يتم جرد حسابات الزبائن وتصنيفه حسب وضعيتهم المالية إلى ثلاث أصناف: [3]

- ✓ **الزبائن العاديون:** والتي تكون وضعيتهم المالية جيدة والتي تسمح لهم بتسديد ديونهم في موعدها المحدد ولا يتم أي تسجيل محاسبي لهم في نهاية الدورة.
- ✓ **الزبائن المشكوك فيهم:** لهم وضعية مالية صعبة أو في حالة كسر مالي ويحتمل عدم سداد جزء أو كل ديونهم في موعدها المحدد فتتوقع المؤسسة أن تخسر قيمة معينة من هذه الديون.

[1] محمد مطر، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن, 2002, ص 169.
[2] عطية عبد الرحمن، *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*، مرجع سبق ذكره، ص 146.
[3] فداوري أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، مرجع سابق ص 31.

- ✓ **الزبائن المفلسون:** هم الزبائن في وضعية افلاس نهائي ولا يمكنهم تسديد جزء أو كل ديونهم اتجاه المؤسسة وبالتالي تعتبر ديون غير قابلة للتحصيل أو ديون معدومة.

أ. إثبات خسارة القيمة لأول مرة:

يكون ذلك بجعل حساب 416 الزبائن المشكوك فيهم مدينا بالديون المحتمل عدم تحصيلها بجعل حساب 411 دائنا وهذا التسجيل بهدف إلى فصل ديون المؤكد تحصيلها والتي لا تحتاج إلى متابعة وتسيير خاص عن ديون المشكوك في تحصيلها والتي تتطلب المتابعة المستمرة وتكوين مؤونة خاص بها:

الجدول رقم (35): قيد تحويل زبون عادي الى مشكوك فيه

416		**الزبائن المشكوك فيهم**	**XXX**	
	411	**الزبائن**		**XXX**

ب. معاينة خسارة القيمة:

في نهاية السنة تقوم مؤسسة بدراسة الوضعية المالية للمدينين وتسجيل خسارة عن قيمة كل دين يحتمل ألا يحصل من خلال اثباته أول مرة أو رفعه في حالة ما كانت خسارة القيمة الحالية أكبر من السابقة وتسجيل خسارة القيمة لحسابات الزبائن بالحساب 491 خسائر القيمة عن حسابات الزبائن فيجعل دائنا يجعل حساب 685 مخصصات إهتلاك ومؤونات وخسائر قيمة الأصول الجارية مدينا.

الجدول رقم (36): قيد تكوين أو رفع خسارة القيمة عن الزبائن

685		**مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسائر قيمة أصول جارية**	**XXX**	
	491	**خسارة القيمة عن الزبائن**		**XXX**

أما في حالة ما تبين أن الخسارة السابقة أكبر من الخسارة الحالية فيتم إنقاص مبلغ خسارة القيمة، كما يتم إلغائها نهائيا إذا أصبحت غير مبررة بسبب تحسن الوضعية المالية للزبون بحيث سوف يسدد كل ما عليه من دين فنقوم بتسجيل نفس قيد حالة إنقاص خسارة القيمة بإلغاء كل خسارة القيمة المسجلة سابقا ثم إعادة تحويل الزبون المشكوك فيه إلى زبون عادي:[1]

الجدول رقم (37): قيد تخفيض أو إلغاء خسارة القيمة عن الزبائن

491		**خسارة القيمة عن الزبائن**	**XXX**	
	785	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيم والمؤونات أصول جارية**		**XXX**

[1] فداوى أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، مرجع سابق ص 32.

ج. الديون المعدومة:

إن الدين الذي ال يستطيع الزبون المشكوك فيه تسديده بسبب صعوبة وضعيته المالية، يعتبر دينا معدوما تسجله المؤسسة ضمن الأعباء ونلاحظ حالتين:[1]

- إذا كان المبلغ المسدد من طرف الزبون أقل من قيمة الفرق بين الدين والمخصص فإن هذه القيمة تعتبر دين معدوم ويسجل في الحساب 654 خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل:

الجدول رقم (38): قيد ترصيد زبون مشكوك فيه بخسارة حقيقية أكبر من المتوقعة

491		خسارة القيمة عن الزبائن	XXX	
654		خسائر عن الحسابات الدائنة غير قابلة للتحصيل	XXX	
	416	الزبائن المشكوك فيهم		XXX

- إذا كان المبلغ المسدد من طرف الزبون أكبر من قيمة الفرق بين الدين والمخصص فإن هذه القيمة الزائدة تعتبر إيراد ويسجل في حساب 785 إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول الجارية:

الجدول رقم (39): قيد ترصيد زبون مشكوك فيه بخسارة حقيقية أصغر من المتوقعة

491		خسارة القيمة عن الزبائن	XXX	
	785	إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيم والمؤونات أصول جارية		XXX
	416	الزبائن المشكوك فيهم		XXX

د. تسوية حسابات الزبائن التي لها رصيد دائن:

في نهاية السنة، تكون أرصدة حسابات العملاء مدينة، لكن إذا كان أحدها دائنا، فإنه يتحول إلى خصم ويدمج في الحساب 419 زبائن دائنون. لذلك، يتم جعله مديناً بجعل الحساب 419 دائنا. وفي بداية السنة الموالية، يعكس القيد لتسوية الحساب 419، الذي يفتح نهاية السنة ويرصد في بدايتها:[2]

الجدول رقم (40): قيد تسوية حسابات الزبائن ذات الرصيد الدائن

411		الزبائن	XXX	
	419	الزبائن الدائنون		XXX

[1] اسحاق يعقوب، مذكرة تخرج *شهادة ليسانس أكاديمي محاسبة وجباية*، أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة, 2016/2015 ص 10-20.

[2] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ه. تسوية حسابات – المنتجات التي لم تعد فواتيرها:

في نهاية السنة، يجعل حساب 418 مدينا بقيمة النواتج غير المفوترة، مما يجعل حساباتها دائنة. في السنة الموالية، وبعد إصدار الفواتير، يرصد حساب 418 بجعله دائنا، مع تقييد المبلغ في حساب الزبائن مدينا.[1]

الجدول رقم (41): قيد المنتجات التي لم تعد فواتيرها

418		**زبائن الفواتير قيد الإعداد**	**XXX**	
	70X	**المبيعات**		**XXX**

الفرع الثاني: جرد القيم المنقولة للتوظيف

تعد القيم المنقولة للتوظيف أحد الأصول المالية التي تلجأ إليها المؤسسة لاستثمار فائض سيولتها، مثل السندات والأسهم القابلة للتداول على المدى القصير. غير أن هذه القيم قد تتأثر بتغيرات السوق، مما يستدعي القيام بتسويات محاسبية لضمان تقييمها وفقا لمبدأ الحيطة والحذر.

مع نهاية السنة المالية، يتم فحص هذه الاستثمارات لتحديد أي انخفاض في قيمتها مقارنة بالقيمة المسجلة في الدفاتر، مما قد يتطلب تكوين مخصصات لخسائر القيمة. كما يتم مراجعة العوائد المرتبطة بها، مثل الفوائد أو التوزيعات، لضمان تسجيلها بشكل صحيح في الحسابات المالية.

بالتالي سنقوم بتحليل أهم التسويات المحاسبية المرتبطة بهذه القيم نظر لتأثيرها على الخزينة والقوائم المالية للمؤسسة.

أ. تسوية القيم المنقولة:

يتم تسوية قيم التوظيف المنقولة بتداول السندات داخل السوق المالية فتحصل على قيمة سوقية التي نقاربها نهاية السنة بالقيمة الإسمية (المحاسبية) وعليه يمكن أن نميز حالتين:[2]

- في حالة ما كانت القيمة السوقية في تاريخ الإقفال أكبر من القيمة المحاسبية للسندات تعالج محاسبيا كما يلي:

الجدول رقم (42): قيد معاينة القيم المنقولة في حالة الفوائض

50X		**القيم المنقولة للتوظيف**	**XXX**	
	765	**فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض قيمة**		**XXX**

[1] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، المرجع السابق، ص 51.
[2] عبد السميع الدسوقي، *أساسيات المحاسبة المالية*، الجزء الثاني، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان,2002,ص 213-214.

- في حالة ما كانت القيمة السوقية في تاريخ الإقفال أصغر من القيمة المحاسبية للسندات تعالج محاسبيا كما يلي:

الجدول رقم (43): قيد معاينة القيم المنقولة في حالة النواقص

665		فارق التقييم عن الأصول المالية – نواقص قيمة	XXX	
	50X	القيم المنقولة للتوظيف		XXX

ب. التنازل عن القيم المنقولة:

كذلك في حالة التنازل عن هذه القيم يمكننا تمييز حالتين:[1]

- في حالة ما كان سعر التنازل أكبر من القيمة المحاسبية للسندات تعالج محاسبيا كما يلي:

الجدول رقم (44): قيد التنازل عن القيم المنقولة في حالة الربح

512		البنك	XXX	
	50X	القيم المنقولة للتوظيف		XXX
	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية		XXX

- في حالة ما كان سعر التنازل أصغر من القيمة المحاسبية للسندات تعالج محاسبيا كما يلي:

الجدول رقم (45): قيد التنازل عن القيم المنقولة في حالة الخسارة

512		البنك	XXX	
667		الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	XXX	
	50X	القيم المنقولة للتوظيف		XXX

[1] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، مرجع سابق، ص 38-39.

الفرع الثالث: جرد ومقاربة البنك والصندوق

يعد كل من البنك والصندوق من العناصر الأساسية التي تعكس السيولة المتاحة للمؤسسة. ومع نهاية السنة المالية، قد تظهر فروقات بين الأرصدة المسجلة محاسبيا وتلك الفعلية نتيجة تأخر بعض العمليات، الأخطاء في التسجيل، أو المصاريف غير المحتسبة. لذا، تصبح المقاربة بين البنك والصندوق ضرورة محاسبية لضبط هذه الفروقات والتأكد من دقة البيانات المالية.

أ. التقارب البنكي:

في معظم الأحيان وعند تاريخ الجرد لا يتطابق رصيد حساب البنك لدى المؤسسة مع رصيد الكشف المرسل من طرف البنك وذلك لعدة أسباب منها:

- عمليات سجلتها المؤسسة بحساب البنك ولكن البنك لم يسجلها في حساب المؤسسة مثل: شيكات حررتها المؤسسة من الغير ولم تتقدم إلى البنك لتحصيلها.
- العمليات التي سجلها البنك في حساب المؤسسة لديه، ولكن لم تقم المؤسسة بتسجيلها بعد في حساب البنك لديها، مثل العمولات البنكية، الفوائد المخصومة، أو تسديدات الزبائن مباشرة عبر البنك، بالإضافة إلى التحويلات البنكية التي لم تدرج بعد في المحاسبة.
- اقطاع فوائد بنكية لصالح البنك من حساب المؤسسة لديه أو تسجيل فوائد بنكية لصالح المؤسسة.
- الأخطاء المرتكبة عند تسجيل العمليات والمبالغ المالية.

يتم اعداد حالة التقارب البنكي على شكل وثيقة داخلية ينجز من طرف المؤسسة تقوم بإعدادها في نهاية كل شهر بغرض تحديد الرصيد الحقيقي لحسابها البنكي من خلال تسوية رصيد حساب البنكي لدى المؤسسة وتظهر مختلف التعديلات والتصريحات التي أجريت على الحسابين للوصول إلى الرصيد الحقيقي للبنك ثم يتم تسجيل قيود التسوية اللازمة في حالة عدم تطابق الرصدين في يومية المؤسسة ويكون شكله كالتالي:[1]

الجدول رقم (46): شكل جدول التقارب البنكي

حساب البنك لدى المؤسسة				حساب المؤسسة لدى البنك			
التاريخ	البيان	مدين	دائن	التاريخ	البيان	مدين	دائن
N/12/31	الرصيد قبل الجرد			N/12/31	رصيد الكشف المرسل		
		-	-			-	-
		-	-			-	-
الرصيد بعد الجرد				الرصيد بعد الجرد			
المجموع العام				المجموع العام			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المصدر.

[1] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، مرجع سابق، ص 41.

ب. تسوية القيم المودعة في البنوك:[1]

تتمثل خسائر القيمة عن القيم المودعة لدى البنوك في المبالغ التي يحتمل أن يقتطعها البنك عن حساب المؤسسة لديه والتي منها لها سابقا شيكات الزبائن والكمبيالات المخصومة قبل تاريخ استحقاقها إذا تبين في نهاية الدورة أن هؤلاء الزبائن في وضعية مالية صعبة لا تمكن البنك من تحصيل هذه المبالغ منهم فيقوم باسترجاعها من حساب المؤسسة لديه وتسجيل الخسارة في القيمة المودعة لدى البنك في الطرف الدائن مع جعل حساب 686 مدينا وفق القيد التالي:

الجدول رقم (47): قيد تكوين خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك

686		**المخصصات للإهتلاك والتموينات وخسائر القيمة - العناصر المالية**	**XXX**	
	591	**خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية**		**XXX**

- في حالة زيادة الخسارة المحتملة في الدورة الحالية من تلك المسجلة سابقا فنقوم بتسجيل نفس القيد السابق في ظل زيادة خسارة القيمة.
- أما في حالة إلغاء أو تخفيض الخسارة لدى البنوك أي أن الخسارة المحتملة في الدورة الحالية أقل من تلك المسجلة سابقا أو أنها أصبحت غير مبررة فنقوم بتسجيل القيد التالي:

الجدول رقم (48): قيد إلغاء أو تخفيض خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك

591		**خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية**	**XXX**	
	786	**الاسترجاعات المالية عن خسائر القيم والمؤونات**		**XXX**

- أما في حالة تحقق الخسارة أي أن البنك اقتطع فعلا مبلغ الخسارة من حساب المؤسسة والذي يمثل المبلغ الذي لم يسدده الزبون للبنك مقابل الورقة التجارية نسجل القيد التالي:

الجدول رقم (49): قيد تحقق خسارة قيمة عن القيم المودعة في البنوك

591		**خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية**	**XXX**	
	512	**بنوك الحسابات الجارية**		**XXX**

[1] فداوي أمينة، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، المرجع سابق، ص 41-44.

ج. تقارب الصندوق

جرد الصندوق هو معرفة السيولة الموجودة بالخزينة ويتم ذلك في فترات زمنية معينة والقصد من وراء ذلك التحقق من أن الصندوق الفعلي بعد الجرد مطابقا لرصيد الصندوق فالدفاتر المحاسبية ويتم تسوية الصندوق كما يلي:[1]

- إذا كان هناك فائض في الصندوق يعالج على أنه نواتج استثنائية يجعل حساب 53 مدينا وحساب 757 دائنا وفق القيد التالي:

الجدول رقم (50): قيد تسوية حساب الصندوق في حالة الفائض

53		الصندوق	XXX	
	757	المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		XXX

- أما في حالة العجز فيجعل حساب 657 مدينا وحساب 53 دائنا وفق القيد التالي:

الجدول رقم (51): قيد تسوية حساب الصندوق في حالة العجز

657		الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري	XXX	
	53	الصندوق		XXX

الفرع الرابع: تسوية الموردين

تتمثل عملية جرد الموردون في القيام بمراجعة الوثائق الثبوتية التي تثبت الديون وتصحيح الأخطاء المحتملة في مبالغها، وإعادة تصنيفها إلى خصوم جارية أو غير جارية تبعا لتاريخ استحقاقها. حيث أنه في الحالة العادية تكون أرصدة حسابات الموردين دائنة في نهاية السنة المالية، فإذا كان أحد هذه الحسابات مدينة فهذا يعيني انه تحول من خصوم الى أصول، وعليه يجيب إظهاره ضمن حسابات الأصول وهذا بترصيده بدجمه بدمجه في حساب 4097 الموردون المدينون، ويرصد في بداية السنة الموالية، التسجيل المحاسبي لجرد حساب الموردين يكون كما يلي:[2]

الجدول رقم (52): قيد تسوية حساب الموردين المدينين

4097		الموردون المدينون	XXX	
	40X	الموردون		XXX

[1] فكري عبد الحميد عشماوي، *أساسيات المحاسبة المالية*، دار الشروق للنشر، السعودية، 1983، ص 383.
[2] عبد الرحمان عطية، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، مرجع سابق، ص 57.

الفرع الخامس: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية، مثل الكمبيالات والسندات لأمر، من الوسائل المهمة في المعاملات المالية للمؤسسة، حيث تستخدم لتحصيل المستحقات أو تسوية الديون. ومع نهاية السنة المالية، تستوجب هذه الأدوات معالجة محاسبية دقيقة لضمان تسجيلها الصحيح وفقا لوضعيتها، سواء كانت مستحقة التحصيل، مخصومة لدى البنك، أو غير مدفوعة في موعدها.

في هذا الفرع، سيتم التطرق إلى أهم العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية، وكيفية تسويتها محاسبيا بما يتوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي.

أ. الأوراق التجارية المستحقة القبض:

عندما تكون المؤسسة هي الطرف الدائن في المعاملة التجارية (موردا)، ويتم استخدام الورقة التجارية من قبل مدينيها كأداة لسداد الدين المستحق لصالحها (ساحبا أو مستفيدا)، فإن هذا الحساب يجعل مدينا في دفاترها إلى غاية التصرف في هذه الورقة، أين يصبح هذا الحساب دائنا.

- **إنشاء الورقة التجارية:**

حيث يتم تسجيل تسوية الديون من طرف الزبون باستخدام الورقة التجارية كما يلي:[1]

الجدول رقم (53): قيد إنشاء الورقة التجارية مستحقة القبض

4130		**أوراق القبض في المحفظة**	**XXX**	
	411	**الزبائن**		**XXX**

- **التصرف في الورقة التجارية:**

تستطيع المؤسسة المستفيدة من ورقة القبض التصرف بها على أنحاء عدة نذكر في دراستنا ما يلي:

- ✓ الاحتفاظ بها وتحصيلها من الزبائن مباشرة في ميعاد الاستحقاق.
- ✓ تظهيرها إلى الدائنين تسديدا لديونهم (إظهار الورقة التجارية).

حيث يكون التسجيل المحاسبي لتحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق كما يلي:[2]

الجدول رقم (54): قيد تحصيل الورقة التجارية

512		**البنك**	**XXX**	
	4130	**أوراق القبض في المحفظة**		**XXX**

[1] هشام دغموم، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، جامعة الجزائر 3, 2019, ص 36-37.
[2] هشام دغموم، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، المرجع السابق، ص 39.

كما يكون التسجيل المحاسبي لإظهار أوراق القبض من قبل المؤسسة إلى أحد مورديها تسديدا للدين المترتب على عاتقها اتجاه لقاء شرائها من عنده لبضاعة مثلا، على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (55): قيد إظهار الورقة التجارية مستحقة القبض

40X		الموردون	XXX	
	4130	أوراق القبض في المحفظة		XXX

- **الأوراق التجارية المشكوك في تحصيلها والتي لم تحصل:**

مع نهاية السنة المالية وفي بعض الحالات قد لا يلتزم الزبائن بتسديد الأوراق التجارية المستحقة في آجالها أو بشكل نهائي، مما يؤدي إلى تصنيفها كديون مشكوك في تحصيلها أو معدومة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (56): قيد الأوراق التجارية المشكوك في تحصيلها

416		الزبائن المشكوك فيهم	XXX	
	4130	أوراق القبض في المحفظة		XXX

ملاحظة: ننوه الى أنه في هذه الحالة نجد إمكانية تكوين مخصص لخسارة القيمة في حالة الأوراق المشكوكة أو الترصيد في حالة الأوراق التي لم تحصل، حيث تكون معالجتها كما ذكرنا مسبقا في الفرع الأول المتعلق بالزبائن في دراستنا.

ب. الأوراق التجارية المستحقة الدفع:

عندما تكون المؤسسة هي الطرف المدين في المعاملة التجارية (زبونا)، وتستخدم الورقة التجارية كأداة لسداد الدين المستحق على عاتقها (مسحوبا عليها أو متعهدا)، فإن هذا الحساب يجعل دائنا في دفاترها، ومدينا عندما تسدد قيمة هذه الورقة.

- **إنشاء الورقة التجارية:**

حيث يتم تسجيل تسوية حق المورد بالورقة التجارية كما يلي:[2]

الجدول رقم (57): قيد إنشاء الورقة التجارية مستحقة الدفع

40X		الموردون	XXX	
	403	أوراق الدفع		XXX

[1] هشام دغموم، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، المرجع السابق، ص 48.
[2] هشام دغموم، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، المرجع السابق، ص 37.

- **سداد الورقة التجارية مستحقة الدفع:**

إذا قامت المؤسسة بسداد الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها نسجل القيد التالي:[1]

الجدول رقم (58): قيد سداد الورقة التجارية مسحقة الدفع

403		**أوراق الدفع**	**XXX**	
	512	**البنك**		**XXX**

- **حالة عدم دفع الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها:**

عندما لا تقوم المؤسسة بتسديد ورقة الدفع المستحقة في تاريخها، فإن ذلك يؤثر على حساباتها المالية ويستوجب تسجيل تسويات محاسبية تعكس الوضعية الحقيقية لهذا الالتزام وذلك عن طريق جعل أوراق الدفع مدينا بحساب 519 المساهمات البنكية الجارية، كما في بعض الحالات، قد تتفاوض المؤسسة مع الدائن لإعادة جدولة الدين، مما قد يؤدي إلى تحويله إلى دين طويل الأجل في حساب 164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض.

[1] هشام دغموم، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، المرجع السابق، ص 40.

الفرع السادس: معالجة حالة السحب على المكشوف

السحب على المكشوف كما ذكرنا سابقا في بحثنا هو أحد أشكال التسهيلات الائتمانية وترخيص من البنك بسحب من الحساب ما يتجاوز قيمة الرصيد لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة وذلك ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، حيث ومع نهاية السنة يصبح من الضروري معالجة هذا لحساب لعكس الوضعية الفعلية للخزينة.[1]

- **تسجيل السحب على المكشوف:**

عندما تستخدم المؤسسة تسهيل السحب على المكشوف يتم تسجيل القيد التالي:

الجدول رقم (59): قيد تسجيل السحب على المكشوف

512		**البنك**	**XXX**	
	519	**المساهمات البنكية الجارية**		**XXX**

ملاحظة: تفرض البنوك فوائد على المبالغ المسحوبة، إضافة إلى عمولات التسيير، والتي يتم تسجيلها كتكاليف مالية مدينة بحساب 661 أعباء الفوائد وحساب 627 الخدمات المصرفية.

- **تسوية سداد السحب على المكشوف:**

عند قيام المؤسسة بتسوية المبلغ المسحوب، يتم تسجيل عملية السداد كما يلي:

الجدول رقم (60): قيد تسوية سداد السحب على المكشوف

519		**المساهمات البنكية الجارية**	**XXX**	
	512	**البنك**		**XXX**

ملاحظة: إذا استمر السحب على المكشوف لفترة طويلة، يمكن إعادة تصنيفه ضمن الديون المصرفية طويلة الأجل في حساب 164 كما نوهنا سابقا في الأوراق التجارية وذلك بناءا على اتفاق بين المؤسسة والبنك، مما يؤثر على هيكلة الميزانية.

[1] حريري عبد الغني، *محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات*، جامعة الشلف, 2021, ص 29.

خلاصة:

في دراستنا هذه، تناولنا الجوانب النظرية المتعلقة بأعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث سعينا إلى توضيح الأسس التي ترتكز عليها هذه العمليات ودورها في تقديم صورة دقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. من خلال بحثنا، تطرقنا إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهميتها، ثم استعرضنا النظام المحاسبي المالي كإطار مرجعي ينظم المعالجة المحاسبية للعمليات المالية. كما ناقشنا مفهوم أعمال نهاية السنة، أهدافها، والخطوات التي تتبعها المؤسسات لضبط حساباتها وإعداد قوائمها المالية.

وبما أن دورة الخزينة تعد جزءا مهما من هذه الأعمال، فقد تطرقنا إلى الحسابات المرتبطة بها، باعتبارها الوسيلة التي تعكس التدفقات المالية للمؤسسة، مما يستوجب معالجتها لضمان صحة النتائج المالية. فمتابعة هذه الدورة تساهم في تحسين السيولة وضبط التوازن المالي، وهو ما يجعلها عنصرا أساسيا في أعمال نهاية السنة.

يشكل هذا الإطار النظري قاعدة أساسية لفهم الجانب التطبيقي الذي سنعالجه في الفصل القادم، حيث سنحاول إسقاط هذه المفاهيم على الواقع العملي من خلال دراسة تطبيقية توضح كيفية تنفيذ أعمال نهاية السنة داخل المؤسسة وفق الإجراءات المحاسبية المعتمدة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز ـ البليدة

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الأسس النظرية لأعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، كان الهدف هو بناء قاعدة معرفية تساعد في فهم الإجراءات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسات لضبط حساباتها وضمان دقة المعلومات المالية. وقد تطرقنا من خلاله إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، الإطار العام للنظام المحاسبي المالي، ثم أعمال نهاية السنة من حيث أهدافها، خطواتها، والمعالجة المحاسبية للحسابات المرتبطة بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بدورة الخزينة.

وانطلاقا من هذا الأساس النظري، يأتي هذا الفصل التطبيقي ليسلط الضوء على كيفية تجسيد هذه العمليات من خلال تربصنا الميداني في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة حيث سنقوم بدراسة الحسابات التي تخضع لتعديلات نهاية السنة، وتحليل المعالجات المحاسبية التي تتم لضبط الأرصدة المالية قبل إغلاق الدورة المحاسبية. كما سنناقش الإجراءات المتبعة داخل المؤسسة لضمان توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى انعكاس هذه الأعمال على الوضعية المالية العامة، إلى جانب تحليل ومقارنة القوائم المالية لاستنتاج التغيرات الحاصلة عبر الفترات المالية.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز ـ البليدة.

المبحث الثاني: جرد وتسوية حسابات المؤسسة.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للحسابات المتعلقة بالخزينة.

المبحث الرابع: عرض وتحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز – البليدة

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على المؤسسة وكيفية نشأتها، ودورها الحيوي في توفير الخدمات الاساسية للمجتمع وضمان استدامتها، وسنسلط الضوء على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -البليدة- بالتعرف على هيكلها وما يحتويه من أقسام.

المطلب الأول: مجمع سونلغاز ونشأته

الفرع الأول: تعريف مجمع سونلغاز

تعتبر مؤسسة سونلغاز مؤسسة عمومية اقتصادية ذات طابع تجاري صناعي في شكل قانوني يحكمها القانون التجاري، وهي مكلفة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر.

الفرع الثاني: نبذة تاريخية

بعد الحرب العالمية كان إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز من مسؤولية مؤسسة ليون في سنة 1942, من ثم تأسست مؤسسة الكهرباء العامة في سنة 1946 من أجل تطوير الاقتصاد، حيث قامت الدولة الفرنسية بتطبيق قانون رقم 628/46 المؤرخ في 1946.04.08 والمتضمن تأميم المؤسسات الخاصة وتعويضها بالمؤسسات الكهربائية الفرنسية ومؤسسات الغاز الفرنسية.

ثم قامت الدولة الفرنسية في 1947 بتأميم هذا النشاط بالجزائر باعتبار هذه الأخيرة رقعة تابعة لها.[1]

وقد أنشأت مؤسسة الكهرباء والغاز الجزائرية في سنة 1962 وبعد الاستقلال وبالضبط في 01 أوت 1962 أنشأت الحكومة الجزائرية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.[2]

وقد تم إعادة الهيكلة الأولى في سنة 1983 وتمثلت في منح وحدات الإنتاج لأجهزة ذات طابع شركات وطنية وهي:[3]

- **كهريف:** المختصة في الكهرباء الريفية.
- **كهركيب:** المختصة في تركيب المنشآت والأجهزة الكهربائية.
- **كنغاز:** المختصة في إنجاز قنوات نقل الغاز وتوزيعه.
- **إينارقا:** المختصة في أشغال الهندسة المعمارية.
- **التركيب:** المختصة في التركيبات الصناعية.
- **AMC :** المختصة في عدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

وفي سنة 1991 أصبحت مؤسسة سونلغاز تسمى بالمؤسسة الوطنية ذات الطابع التجاري الصناعي التي تشرف على التسيير وتبقى السياسة الطاقوية حكرا على الدولة وتحت رقبتها.[4]

[1] القانون رقم 628/46 المؤرخ في 1946/04/08، المتضمن تأميم المؤسسات الخاصة وتعويضها بمؤسسة كهرباء فرنسا.
[2] المرسوم رقم 47 /1002 المؤرخ في 1947/06/05، المتضمن إنشاء كهرباء وغاز الجزائر.
[3] قانون رقم 628/47 المؤرخ في 1982/11/17، المتضمن إعادة التنظيم الداخلي.
[4] المرسوم التنفيذي رقم 475/91 المؤرخ في 1991/12/11، المتضمن تحويل الطبيعة القانونية ذات الطابع الصناعي والتجاري سونلغاز.

وفي عام 2002 تحولت إلى شركة ذات أسهم حيث:[1]

- ✓ **تسميتها:** الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز".
- ✓ **شكلها:** هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات طابع تجاري صناعي.
- ✓ **الشكل القانوني:** شركة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري.
- ✓ **رأس مالها:** يقدر ب 150 مليار دينار جزائري، موزع على 150 ألف سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري تكتبها وتحررها الدولة دون سواها.

المطلب الثاني: مؤسسة التوزيع

تنقسم مديرية التوزيع العامة إلى أربع شركات (شركة توزيع وسط، شرق، غرب، الجزائر)، حبث تغطي سونلغاز التوزيع الوسط مناطق: البليدة، البويرة، المدية، تيزي وزو، ورقلة، بسكرة، الوادي، الأغواط، غرداية، إليزي، تيبازة، بومرداس، وتمنراست وكل ولاية من هذه الولايات يتفرع منها مركز للتوزيع ويسهر على ذلك مجموعة من الإطارات وأعوان التسيير وأعوان التنفيذ وهم يكونون عمال المؤسسة.

أنشأت في يناير 2006، وتتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394 كلم في الجهد المنخفض والمتوسط وشبكة غاز طولها 7.102 كلم في الضغط المتوسط والمنخفض، تتولى تسيير 129.058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض) بالنسبة للكهرباء، و239.410 زبونا (الضغط المنخفض والضغط المتوسط) بالنسبة للغاز، تتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة وتستخدم سونلغاز التوزيع الوسط 3211 عونا.

المطلب الثالث: مديرية التوزيع - البليدة

الفرع الأول: تقديمها

مديرية التوزيع بالبليدة هي إحدى الهيئات التابعة لفرع مجمع سونلغاز الخاص بالتوزيع "شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط" وتتمثل مهمتها الرئيسية في توفير خدمات الطاقة لزبائنها بأقل تكلفة وضمان استمرارية الخدمة بأفضل جودة ممكنة، حيث تقع مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بوسط مدينة البليدة في شارع محمد بوضياف 16، وتنقسم منطقة التوزيع بالبليدة الى 07 أقسام ومصالح يعمل فيها حوالي 457 عامل تحت رئاسة مدير التوزيع.

الفرع الثاني: أهداف ومهام المؤسسة ووظائفها

تسعى مؤسسة سونلغاز للقيام بمجموعة من الأهداف كما تقوم بالعديد من المهام والوظائف:

أ. أهداف المؤسسة: تهدف المؤسسة الى تحقيق ما يلي:

- ✓ تخطيط واعداد برامج الإنتاج السنوي والسنوات الأخرى، والقيام بالتموينات الضرورية وتنفيذ هذه البرامج.
- ✓ تجديد سياسة البيع والتأميم وتزويد الكهرباء والغاز، وتوزيعها على المستوى الولائي.
- ✓ انجاز جميع الدراسات التقنية، والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المطابقة لهدفها بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- ✓ امتلاك أي رخصة أو نموذج طريقة صنع مطابقة لاستغلالها.
- ✓ التركيب الكهربائي طبقا لهدفها ولحسابها الخاص، او لحساب الغير.
- ✓ تلبية متطلبات الزبائن واستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.
- ✓ تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبن جدد بها.
- ✓ تسويق الكهرباء والغاز.
- ✓ ضمن ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 195/02 المؤرخ في 2002/06/01، والذي يحدد هياكل الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز كشركة ذات أسهم.

كما تنفذ سونلغاز التوزيع الوسط برنامج استثمار لتحقيق هدفين اثنين هما:

- ✓ تطوير شبكاتها وتلبية الطلب.
- ✓ تحديث نمط استغلالها وتسييرها وفي هذا الإطار، فإن مركز التحكم الوطني يشكل مشروعا مهيكلا من أجل إدارة الشبكات وتحسين نوعية الخدمة.

ب. مهام المؤسسة: مؤسسة سونلغاز -البليدة- مكلفة في حدود مهام توزيع الكهرباء والغاز وتلبية حاجات الزبائن، كما تسهر على متابعة كل الإعطاب التي قد تصيب شبكة التموين، ويمكن أن نلخص مهام المديرية لسونلغاز في:

- ✓ شراء الطاقة الكهربائية والغازية وإعادة بيعها للزبائن.
- ✓ المشاركة في تحضير سياسة تجارية للمجمع (تطوير المبيعات، خدمة الزبائن).
- ✓ توفير أحسن الظروف لتلبية حاجات الزبائن للكهرباء والغاز.
- ✓ ضمان التسيير وتطوير الموارد البشرية والإمكانيات المادية الضرورية للقيام بالتوزيع.
- ✓ التصديق على برامج الاستثمار.
- ✓ ضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم المتعلقة بنشاطات التوزيع للطاقة الكهربائية والغازية عبر القنوات.
- ✓ انجاز الدراسات التنظيمية الخاصة بالتوزيع والتي تتماشى مع قرارات المجمع.

ج. وظائف المؤسسة:

للمديرية عدة وظائف نحصرهم في وظيفتين مهمتين وهي كالتالي:

- **الوظائف التقنية:** القيام بإنجاز وتطوير بحوث في مجال الإنتاج ونقل توزيع الطاقة.
- **الوظائف التجارية:** وتتمثل في بيع الطاقة للمستهلكين تحقيق رغباتهم.

ومن الوظائف السابقة ظهرت عدة وظائف فرعية تنقسم الى فرعين:

- ✓ **وظائف ذات طابع إداري:** تسيير المال، تسيير الوسائل؛ معاجلة المعلومات.
- ✓ **وظائف ذات طابع دراسي:** القيام بدراسات اقتصادية وتسويقية؛ القيام بدراسة النظام العام وأنظمة مراقبة التسيير.

وفي الوظائف ذات الطابع الدراسي يكون هدف جميع الدراسات هو تحديد سياسة رشيدة للمؤسسة وإيجاد الإستراتيجية اللازمة لتحقيق هدف الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأقسامها

أ. **الهيكل التنظيمي:** سنقوم بعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز-البليدة

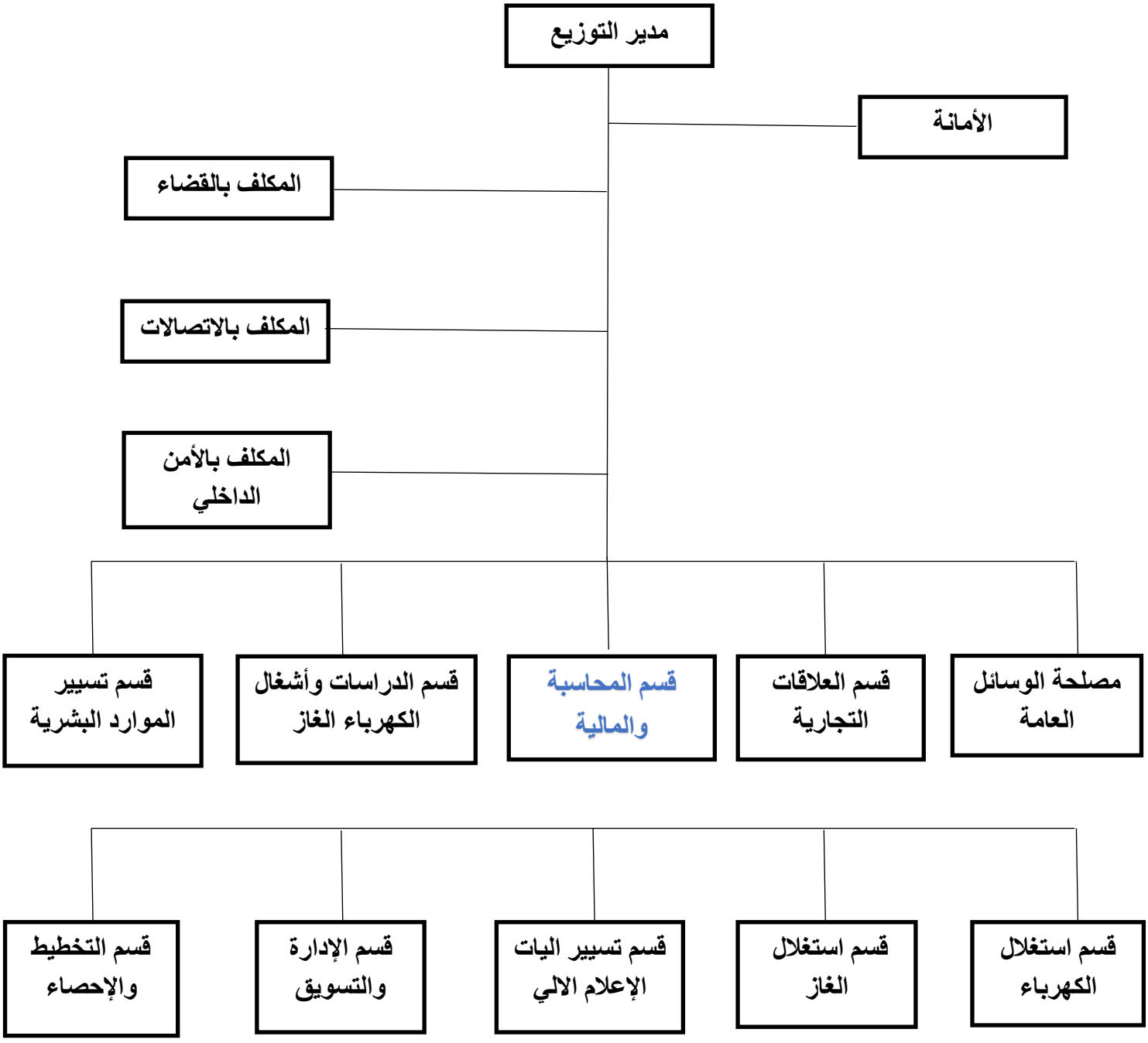

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية.

[1] القرار رقم 474 المديرية العامة، المؤرخ في 16 ماي 2005، المتعلق بالتنظيم الخاص بالمديرية العامة للتوزيع، وحدة الوسط.

ب. أقسام مؤسسة سونلغاز: تتكون إدارة شركة التوزيع بالبليدة كما وضحنا من خلال مخطط الهيكل التنظيمي من عدة أقسام تكمل بعضها البعض، وهي بشرحها المختصر كما يلي:

- **المدير:** هو المسؤول الأعلى للمؤسسة وله الحق في اصدار القرارات كما يقوم بالمراقبة الدائمة، ومن واجباته الاستماع الى اقتراحات مساعديه واخذها بعين الاعتبار والقبول بها إذا كانت تعود بالفائدة لصالح المؤسسة.
- **الأمانة (السكرتارية):** تعمل كوسيط بين المدير والموظفين وكذلك العملاء، كما تتولى استقبال شكاوى العملاء وتحويلها إلى المدير.
- **المكلف بأعمال القضاء:** هو المكلف بدراسة قضايا الوحدة سواء كانت مع المؤسسات الأخرى او مع المواطنين، ويجب عليه ان يجعل للمديرية اقتصادية جيدة لدى العالم الخارجي أي الزبائن.
- **المكلف بالاتصالات:** ومن بين مهامه الأساسية تزويد المؤسسة بوسائل الاتصال الضرورية من اجل تقديم الخدمات وانجاز تبادل المعلومات بين المواقع البعيدة عن المؤسسة وكذلك الحرص على التطوير الملائم لوسائل الاتصال داخل المؤسسة.
- **المكلف بالصحة والأمن:** مسؤول عن ضمان بيئة عمل آمنة من خلال دراسة المخاطر، متابعة تطبيق إجراءات السلامة، والتنسيق مع مختلف المصالح لضمان الامتثال لمعايير الصحة والأمن داخل المؤسسة، خاصة أثناء تنفيذ المشاريع.
- **مصالح التقنية للكهرباء:** يعمل هدا القسم على اعداد مخططات تطوير الشبكات في الأمد المتوسط والقصير، إدراك دراسات تطوير الشبكات، صيانة التجهيزات والآلات ووضع الاشغال والسهر على الاستغلال الجيد للشبكات في إطار القواعد والأهداف لنوعية الخدمة والاهتمام الاقتصادي.
- **مصالح التقنية للغاز:** يقوم كذلك هذا القسم بإنجاز مخططات تطوير للغاز في الأمد القصير او المتوسط بتقديم مساعدة فعالة للوحدات لتمكينهم من ضمان أحسن استغلال للشبكات وصيانة التجهيزات الضرورية كما تتكفل بالبحث عن نقاط التضييع.
- **قسم التخطيط والإحصاء :**يتولى هذا القسم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركة، وإعداد الدراسات والتقارير الإحصائية لدعم عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى وضع خطط تطويرية لتحسين الأداء العام.
- **قسم الإدارة والتسويق :**يهتم هذا القسم بوضع الاستراتيجيات التسويقية للترويج لخدمات الشركة، وتحليل السوق واحتياجات العملاء، بالإضافة إلى الإشراف على العمليات الإدارية لضمان حسن تسيير الأنشطة التجارية والخدمية.
- **قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي :**يعنى هذا القسم بتسيير وصيانة أنظمة المعلومات والبرمجيات المستخدمة داخل الشركة، وضمان تأمين البيانات، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني للموظفين لتحسين كفاءة العمل.
- **قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال:** يتولى دراسة طلبات العملاء وتنفيذ عمليات الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.
- **قسم العلاقات التجارية:** ان هذه المصلحة مكلفة بعلاقات التجارة للمراكز مع الخارج حيث انها تقوم بالتطلع والتفاوض مع المؤسسات الأخرى لإمدادهم بالكهرباء والغاز.
- **مصلحة الوسائل العامة:** تتكفل هذه المصلحة بتسيير وتوفير جميع الوسائل اللوجستية والمعدات الضرورية لضمان سير العمل داخل الشركة، بما في ذلك تجهيز المكاتب، صيانة المباني، وإدارة وسائل النقل والمستلزمات الإدارية.
- **قسم الموارد البشرية:** ان هذا القسم يهتم بالعمال والموظفين لدى المؤسسة، وكذلك تقوم بتقسيمهم الى أفواج وتنظيمهم وتحديد وظيفة كل واحد منهم، فكلما كان تقييم هذه الموارد البشرية جيد ومدروس وأعطيت له الوظائف حسب كفاءته، أصبح العمل المقدم من طرف العمال والموظفين أحسن، حيث ان الموارد البشري يقوم بتطوير نشاط المؤسسة سواء كان عضليا او فكريا، الى جانب ذلك يقوم بمتابعة ملفات العمال الخاصة بالعطل المرضية وحوادث العمل ...الخ.

الفرع الرابع: تقديم قسم المحاسبة والمالية

حيث تم إنجاز هذا البحث على مستوى هذه القسم وعليه لابد من تبيين ما يلي:

أ. **تعريف ومهام القسم:** يسير هذا القسم رئيس قسم المالية والمحاسبة والذي تتمثل مهمته الأساسية في التنسيق ما بين مختلف المصالح، وهو المسؤول الأول أمام مدير المنطقة ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ تجميع وتدوين المحاسبة لكل العمليات المالية المحققة من طرف المسيرين سواء على المنطقة أو مركز التوزيع والحرص على صحة الوثائق المحاسبية وإعدادها في الآجال المحددة.
- ✓ السهر على وضع جدول حسابات النتائج والميزانيات الدورية.
- ✓ اقتراح برنامج محاسبي ومالي سنوي لمدير المنطقة.
- ✓ الحرص على احترام وتطبيق القواعد المحاسبية المنصوص عليها في المخطط الوطني المحاسبي.
- ✓ التزويد بالوثائق والمعلومات المطلوبة أثناء المراقبة المالية سواء كانت داخلية أو خارجية.

ب. **مصالح القسم:** يتكون قسم المحاسبة والمالية من ثلاث مصالح وهي:

- **مصلحة المالية:**
  - ضمان تسديد المستحقات.
  - متابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية.
  - إجراء عملية المقاربة بين حسابات الشركة والحسابات البنكية.
- **مصلحة الاستغلال:**
  - ضمان ومراقبة العمليات الحسابية.
  - تقديم النواتج المحاسبية.
  - تحليل كل حسابات المؤسسة.
- **مصلحة الموازنة:**
  - تقديم الموازنات السنوية للمديرية الجهوية.
  - تقديم حصيلة نشاطات المديرية الشهرية والسنوية.
  - تأمين الارتباط ما بين الوحدات والمراكز المحاسبية ومختلف أعمال التقييم وأعمال نهاية السنة.

وفيما يلي رسم توضيحي يبين مختلف مصالح هذا القسم:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

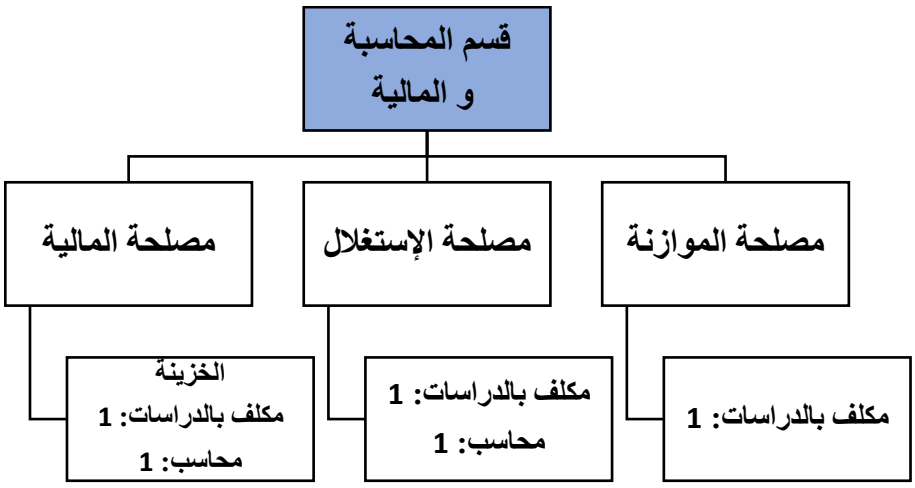

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية.

المبحث الثاني: جرد وتسوية حسابات مختلف الدورات

في نهاية السنة، تقوم المؤسسة بجرد حساباتها وتسويتها لضبط الأرصدة وتعديل الأخطاء إن وجدت، وتشمل هذه العمليات مختلف الحسابات حيث سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق الى أهم الأعمال المحاسبية التي تقوم بها مؤسسة سونلغاز.

حيث يجدر الإشارة الى أنه أثناء دراسة أعمال نهاية السنة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، لاحظنا اعتمادها على النظام المحاسبي المالي (SCF) في تنظيم عملياتها، كما يظهر في الوثائق المتاحة.

غير أن المؤسسة لم تمكننا من الاطلاع على إجراءات الإقفال المحاسبي الداخلية، التي تعد ترجمة عملية لهذا النظام، ويحتمل أن ذلك يعود لطابعها الداخلي أو السري.

رغم ذلك، تمكنا من متابعة وتحليل الأعمال المحاسبية المنجزة اعتمادا على المعطيات الرسمية المتوفرة.

المطلب الأول: ميزان المراجعة قبل الجرد

قبل القيام بعمليات الجرد، تقوم المؤسسة بإعداد قوائم مالية أولية تظهر الأرصدة كما هي مسجلة في المحاسبة، حيث يظهر ميزان المراجعة قبل الجرد لمديرية التوزيع سونلغاز البليدة بتاريخ 31-12-2023 ما يلي: **(الملحق رقم 1).**

الجدول رقم (61): ميزان المراجعة قبل الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

رقم الحساب	البيان	الرصيد	
		مدين	دائن
13	الإيرادات والمصاريف المؤجلة – خارج دورة الاستغلال		6501.76
15	مخصصات للنفقات		711, 95
16	قروض وديون مماثلة		438, 83
18	حسابات الربط		15 236, 08
20	أصول معنوية	1, 87	
21	أصول عينية	33 885, 61	
23	أصول قيد الإنجاز	5 892, 60	
28	إهتلاك الأصول		14 175, 54
30	مخزون البضائع	391, 82	
31	مواد ولوازم أخرى	18, 61	
37	مخزونات خارجية (في الطريق أو في الإيداع)	5, 78	
40	الموردون والحسابات المرتبطة		1 326, 54
41	الزبائن والحسابات المرتبطة بالزبائن	2 705, 65	
42	الموظفون والحسابات المرتبطة		335, 85
43	الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة		107, 85
44	الدولة، الجماعات العمومية، والمنظمات الدولية		2 352, 09
46	مدينون متنوعون ودائنون متنوعون	66, 42	
47	حسابات انتقالية أو مؤقتة		1 354, 73
48	مصاريف أو إيرادات محصلة مقدما		70, 03
49	خسائر في القيمة على حسابات الغير		941, 96
51	البنوك، المؤسسات المالية وما يماثلها	487, 75	
53	الصندوق	0,017	
58	تحويلات داخلية	1, 42	

59	خسائر في القيمة على الأصول المالية المتداولة		3, 68
60	مشتريات مستهلكة	66, 004	
61	خدمات خارجية	533, 343	
62	خدمات خارجية أخرى	75, 5	
63	أعباء المستخدمين	2 117, 06	
64	الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة	163, 51	
65	أعباء تشغيلية أخرى	59, 58	
66	أعباء مالية	0,387	
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	0,00	0,00
70	مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة		13 188, 84
75	إيرادات تشغيلية أخرى		18, 11
89	تحويلات بين الوحدات	10 290, 89	
	المجموع العام	**220 731,01**	**220 731,01**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 1.

المطلب الثاني: جرد وتسوية حسابات الأصول

الفرع الأول: التثبيتات

بعد قيام المؤسسة بعملية الجرد والتي تتم من طرف فرق يتم تحديد عددها من خلال قرارات اسمية تصدر عن مصلحة الموارد البشرية وتوقع من طرف مدير المؤسسة والتي تكون غالبا تمثل 3 مجموعات مقسمة A وB وC تعمل كل مجموعة على حدى، يأتي دور التسوية وذلك لغرض إعطاء صورة حقيقية وصادقة لوضعية التثبيتات التي بحوزتها.

حيث يمكن أن ينتج عن هذا الجرد 03 حالات:

- ✓ **الحالة الأولى:** الجرد المحاسبي = الجرد المادي، (في هذه الحالة لا يوجد تسوية).
- ✓ **الحالة الثانية:** الجرد الإيجابي أي الجرد المادي > الجرد المحاسبي، وبالتالي وجود استثمارات في المخازن ولكنها غير موجودة محاسبيا.
- ✓ **الحالة الثالثة:** الجرد المادي < الجرد المحاسبي؛ بمعنى الجرد سالب وهذا يعود إلى وجود تثبيتات مسجلة محاسبا لكنها غير موجودة على أرض الواقع وهذا يعود لعدة أسباب نذكر منها: سرقة، التلف، الضياع، أخطاء محاسبية.

ومن خلال دراستنا الميدانية تبين أن المؤسسة قد واجهت انحرافات متعلقة بسنوات سابقة ونظرا لأقدمية هذه الانحرافات وعدم توفر معلومات مالية عن قيمة شراءها تعذر القيام بتسوية لها، وهي كالتالي من خلال **(الملحق رقم 2):**

الجدول رقم (62): جدول فارق الجرد للتثبيتات لمؤسسة سونلغاز البليدة

الانحرافات	الانحرافات السلبية	الانحرافات الإيجابية
العدد	**378**	**19**
القيمة المحاسبية الصافية VNC	**4 903 214,00**	**0**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 2.

- **طريقة جرد التثبيتات في مؤسسة سونلغاز البليدة:**

تتبع مؤسسة سونلغاز البليدة طريقة الجرد النهائي أي في نهاية كل سنة مالية انطلاقا من أوائل شهر ديسمبر، كما تقوم المؤسسة باستعمال الإهتلاك الخطي (الثابت) على كافة التثبيتات العينة ويعود هذا الإهتلاك إلى عبئ ثابت على مدة النفعية للأصل ويتم حساب قسط الإهتلاك بداية من بدء استعمال التثبيت إلى تاريخ نهاية مدة حياته الإنتاجية.

وفما يلي معدل الاهتلاك المطبق من طرف المؤسسة وفقا للضرائب:

الجدول رقم (63): معدل الاهتلاك المطبق من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة وفقا للضرائب

التثبيت	المدة	المعدل
أثاث مكتب	10	10%
معدات مكتب	10	10%
معدات نقل	5	20%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية.

- **المعالجة المحاسبية للتثبيتات:**

بتاريخ الجرد كانت التثبيتات التي تملكها المؤسسة تمثل إجمالا 445,55 429 117 1 دج وبمجموع إهتلاك متراكم بقيمة 832,5 725 815 دج عن طريق طرح القيمة الأصلية من القيمة المحاسبية الصافية من خلال **(الملحق رقم 2).**

وعلى هذا الأساس سوف نبين طريقة تسجيل المؤسسة لأقساط الاهتلاك في نهاية السنة الخاصة بالتثبيتات والتي تكون بنفس الطريقة لكل تثبيت.

أولا: تسجيل الحيازة

اقتنت مؤسسة سونلغاز البليدة بتاريخ 2023/07/09 مكيفان هوائيان بقيمة إجمالية تقدر ب 166 800,00 دج خارج الرسم وبمدة نفعية 10 سنوات من خلال **(الملحق رقم 3).**

الجدول رقم (64): تسجيل قيد حيازة تثبيت من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

218201		**التثبيتات العينية الأخرى**	**166800,00**	
445085		**الرسم على القيمة المضافة**	**31692,00**	
	4040023	**موردوا التثبيتات**		**198492,00**

ثانيا: تسجيل قسط الاهتلاك السنوي

- فيما يلي جدول الاهتلاك للتثبيت:

الجدول رقم (65): مخطط إهتلاك تثبيت في حيازة مؤسسة سونلغاز البليدة

تاريخ الحيازة: 2023/07/09	الوحدة: دج	الإهتلاك: خطي 10%		
السنوات	القيمة الأصلية	قسط الإهتلاك	الإهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2023	166 800,00	8 340,00	8 340,00	158 460,00
2024	166 800,00	16 680,00	25 020,00	141 780,00
2025	166 800,00	16 680,00	41 700,00	125 100,00
2026	166 800,00	16 680,00	58 380,00	108 420,00
2027	166 800,00	16 680,00	75 060,00	91 740,00
2028	166 800,00	16 680,00	91 740,00	75 060,00
2029	166 800,00	16 680,00	108 420,00	58 380,00
2030	166 800,00	16 680,00	125 100,00	41 700,00
2031	166 800,00	16 680,00	141 780,00	25 020,00
2032	166 800,00	16 680,00	158 460,00	8 340,00
2033	166 800,00	8 340,00	166 800,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات المحلق رقم 3.

- وفيما يلي التسجيل المحاسبي لقسط الإهتلاك لسنة 2023:

الجدول رقم (66): تسجيل قسط إهتلاك تثبيت في حيازة مؤسسة سونلغاز البليدة

681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية	8 340,00	
	2818201	إهتلاك التثبيت		8 340,00

ثالثا: معالجة خسارة قيمة التثبيتات

بعد عملية التقييم والمقارنة بين القيم المحاسبية وقيمها القابلة للاسترداد في 2023/12/31، تبين أن كل الأصول لا تزال تحتفظ بقيمتها ولم يتم تسجيل أي تراجع يستدعي إثبات خسارة قيمة من خلال **(الملحق رقم 4)** وبالتالي، لم تسجل أي تسوية محاسبية بهذا الخصوص في نهاية السنة.

الفرع الثاني: المخزونات

بحكم طبيعة نشاط مؤسسة سونلغاز البليدة، والمتمثل أساسا في توزيع الكهرباء والغاز، فإن المخزونات المتوفرة لديها تبقى محدودة من حيث الحجم والأهمية المحاسبية، حيث تقتصر غالبا على بعض المواد واللوازم التقنية المخصصة لأعمال الصيانة والتدخلات الميدانية، ولكن هذا لا يعني عدم القيام بالجرد المحاسبي والمادي، فمن خلال **(الملحق رقم 4)** تبين أن المؤسسة في دورة 2023 لم تسجل أي فوارق أو خسائر في القيمة بالتالي لا توجد تسويات متعلقة بالمخزونات.

المطلب الثالث: جرد وتسوية حسابات الخصوم

الفرع الأول: المؤونات

المؤونة هي عبارة عن تقدير محاسبي او عبء محتمل ومحدد الهدف والطبيعة، غير ان مبلغها غير معروف بصفة نهائية وناتجة عن احداث نشأت اثناء الجرد حيث سنقوم في دراستنا هذه بالتعرف على أربعة أنواع من المؤونات المختلفة من خلال المعلومات والملاحق المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز -البليدة- وكيفية تسجيلها محاسبيا.

أولا: مؤونة الأخطار والأعباء

تكون المؤسسة مؤونة الأخطار في نهاية السنة المالية لمواجهة الأخطار التي تتلقاها خلال السنة وهي عبارة عن مبلغ خسارة محتملة تدفعها المؤسسة كتعويض للزبائن والموردين والتي تكون ناتجة عن النزاعات.

ومن خلال التحليل والاطلاع على وثائق المؤسسة تبين أن مديرية توزيع الكهرباء والغاز قامت بتكوين مؤونة مالية قدرها 57 552 715,43 دج من خلال **(الملحق رقم 5).**

حيث يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

الجدول رقم (67): تسجيل تسوية مؤونة الأخطار والأعباء من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

68380		المخصصات للمؤونات	57552715,43	
	15800	المؤونات الأخرى للأعباء		57552715,43

ثانيا: مؤونة العطل

تقوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز باحتساب العطل السنوية على أساس مؤونة عطل للسنة المقبلة وبالاعتماد على **(الملحق رقم 6)** تقوم بتسجيلها كما يلي:

الجدول رقم (68): تسجيل تسوية مؤونة العطل من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

63130		أجور المستخدمين	40350631,70	
	42800	المستخدمون -الأعباء الواجب دفعها		40350631,70
63500		الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية	18069542,50	
	43800	الهيئات الاجتماعية - الأعباء الواجب دفعها		18069542,50

ثالثا: مؤونة الميداليات

تقدم هذه الميداليات إلى شخص قد وصل إلى سن التقاعد لذلك يجب على المؤسسة تقديم مكافأة له على المشوار العملي عن طريق اعطائه هذا النوع من الميداليات والذي يكون برونزي أو فضي أو ذهبي على حسب الأقدمية ولذلك يجب على المؤسسة أن تكون قد شكلت لها مؤونة مسبقا والتي تم تحديدها على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز والتي تبعت في تسجيلها محاسبا كالتالي اعتمادا على **(الملحق رقم7):**

الجدول رقم (69): تسجيل تسوية مؤونة الميداليات من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

68302		مخصصات المؤونات	7945123,18	
	15310	مؤونة الميداليات		7945123,18

رابعا: مؤونة التقاعد

تعتبر منحة التقاعد من اهم المنافع التي تقدمها المؤسسة لعمالها لقاء المجهودات التي قاموا بها، وكذلك تعتبر أحد اهم الامتيازات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حبث تسجل محاسبيا كما يلي من خلال **(الملحق رقم 8):**

الجدول رقم (70): تسجيل تسوية مؤونة التقاعد من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

68301		مخصصات المؤونات والاهتلاكات للأعباء	76586026,91	
	15300	المؤونات والمعاشات والالتزامات المماثلة		76586026,91

الفرع الثاني: الأعباء

هي الأعباء المتعلقة بالسنة المالية ولم تسجل لعدم استلام الوثائق، حيث يتم تسجيل العبء الواجب الدفع إلى حساب 408 ويكون القيم كالتالي من خلال **(الملحق رقم 9)** والذي لم تستلم فيه المؤسسة فاتورة صيانة لمعداتها:

الجدول رقم (71): تسجيل تسوية الأعباء واجبة الدفع من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

6158606		الصيانة والتصليحات	820000	
	40828606	موردوا الفواتير التي لم تصل لأصحابها		820000

المطلب الرابع: معالجة الاستهلاكات غير المفوترة

الاستهلاكات غير المفوترة تمثل كميات الكهرباء أو الغاز التي استهلكها الزبائن خلال سنة معينة، لكنها لم تفوتر بعد عند نهاية السنة لأسباب تقنية أو تنظيمية، مثل تأخر قراءة العدادات أو تأجيل إصدار الفواتير.

رغم أن هذه الاستهلاكات لم تفوتر فعليا، إلا أنها تعتبر إيرادات تخص نفس السنة المالية ويجب تسجيلها لضمان مطابقة النتائج المحاسبية مع النشاط الفعلي.

في هذا الإطار، قامت مديرية توزيع الكهرباء والغاز، في نهاية سنة 2023، بإثبات الاستهلاكات غير المفوترة الخاصة بتلك السنة، حيث تم تسجيل مبلغ إجمالي قدره 1 140 690 083,83 دج يمثل استهلاكات لم تصدر بشأنها فواتير إلى غاية 31 ديسمبر 2023 وذلك من خلال الاطلاع على **(الملحق رقم 10).**

ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

الجدول رقم (72): تسجيل تسوية الاستهلاكات غير المفوترة من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

70115113		**المبيعات من المنتجات**	**56497,24**	
70115112		//	**198833707,56**	
70105113		//	**215005,38**	
70115111		//	**75429868,25**	
70105114		//	**47638,17**	
70105112		//	**522853506,83**	
70105111		//	**150915672,77**	
70115114		**الرسم على القيمة المضافة**	**18180,02**	
445571		**الرسم على القيمة المضافة**	**137127860,17**	
445572		**الضراب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة**	**20370997,44**	
44760		**الضراب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة**	**21578050,00**	
44762			**13243100,00**	
	41800	**المنتجات التي لم تعد فواتيرها**		**1140690083,83**

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للحسابات المتعلقة بدورة الخزينة

تعد حسابات الخزينة من العناصر التي تؤثر بشكل مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك يتم جردها وتسويتها في نهاية السنة لتحديد أرصدتها الحقيقية، ومن خلال دراستنا الميدانية على مستوى مؤسسة سونلغاز البليدة سوف نتطرق في هذا المبحث الى أهم هذه التسويات.

المطلب الأول: جرد ومقاربة حسابات الخزينة

الفرع الأول: مقاربة الصندوق

من خلال مقابلة مع مدير قسم المحاسبة والمالية تبين أن مديرية التوزيع البليدة تتعامل بشكل رئيسي بالشيكات والأوراق التجارية في نشاطها، أما بخصوص الصندوق فهو عبارة عن صندوق مصغر ليغطي المعاملات البسيطة كتعبئة وقود وسائل النقل على سبيل المثال، ومن خلال عملية الجرد لسنة 2023 تبين أنه لا توجد انحرافات فيما يخص الصندوق بالتالي فإنه لا تسجل عمليات تسوية لهذه الأخيرة.

الفرع الثاني: التقارب البنكي

تتعامل المؤسسة مع البنك الوطني الجزائري BNA، حيث وفي نهاية كل فترة يقوم البنك بإرسال كشف الحساب إلى المؤسسة يتضمن العمليات التي تمت خلال الفترة، بحيث تتولى المصلحة المحاسبية بالمؤسسة مهمة مقارنة رصيد وعمليات حساب البنك كما هو مسجل في اليومية العامة، مع كشف حساب المؤسسة لدى البنك.

وبالاعتماد على **(الملحق رقم 12)**، فقد أظهرت المطابقة بين العمليات المسجلة في الدفاتر تطابقا في الأرصدة، دون وجود فروقات، حيث يعكس ذلك وجود مستوى مقبول من المتابعة المحاسبية، مما ساهم في تسجيل العمليات البنكية بشكل منتظم ودوري، كما يساعد هذا التوافق متابعة دورة الخزينة بشكل أكثر سلاسة.

وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (73): جدول التقارب البنكي لمؤسسة سونلغاز البليدة

حساب البنك لدى مؤسسة سونلغاز				حساب المؤسسة لدى بنك BNA			
التاريخ	البيان	مدين	دائن	التاريخ	البيان	مدين	دائن
2023/05/31	الرصيد قبل الجرد	19787843,89		2023/05/31	رصيد الكشف المرسل		19787843,89
		-	-			-	-
		-	-			-	-
الرصيد بعد الجرد			19787843,89	الرصيد بعد الجرد		19787843,89	
المجموع العام		19787843,89	19787843,89	المجموع العام		19787843,89	19787843,89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 12.

الفرع الثالث: الحساب الجاري البريدي

بالنسبة للحساب الجاري البريدي فقد أظهرت عملية الجرد والمقارنة بالاعتماد على معلومات **(الملحق رقم 12)** وجود فارق مالي قدره 3 000,00 دج في رصيد المؤسسة مقارنة برصيد الكشف المرسل من مصالح البريد، هذا الفارق يعبر عن عملية لا تزال في طور المعالجة ما أدى الى اختلاف الأرصدة، وهو ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (74): جدول مقاربة الحساب الجاري البريدي لمؤسسة سونلغاز البليدة

حساب البريد لدى مؤسسة سونلغاز				حساب المؤسسة لدى مصالح البريد CCP			
التاريخ	البيان	مدين	دائن	التاريخ	البيان	مدين	دائن
2023/05/31	الرصيد قبل الجرد	29670955,33		2023/05/31	رصيد الكشف المرسل		29673955,33
2023/05/31	معالجة قيد الانجاز	3000					-
		-	-			-	-
الرصيد بعد الجرد			29673955,33	الرصيد بعد الجرد		29673955,33	
المجموع العام		29673955,33	29673955,33	المجموع العام		29673955,33	29673955,33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 12.

ملاحظة: تناولت دراسة هذا المطلب معطيات شهر ماي 2023 باعتباره اخر شهر تتوفر فيه معلومات رسمية من قسم المحاسبة والمالية بمديرية التوزيع عند اعداد هذه المذكرة الخاصة بدورة 2023، وبحكم أن عمليات الحسابات البنكية والبريدية لا تختلف جذريا في المؤسسة فالنتائج قابلة للتعميم على بقية الأشهر.

المطلب الثاني: جرد وتسوية الأوراق التجارية

في مؤسسة سونلغاز البليدة، تستعمل الأوراق التجارية كوسيلة للوفاء أو التحصيل ضمن دورة الخزينة، مما يستدعي تسجيلها ومتابعتها بدقة، ومع نهاية الفترة تتم تسوية هذه الأوراق عبر جرد ما تم تحصيله أو ما بقي قيد التحصيل، مع مطابقة الأرصدة لضمان صحة البيانات المالية.

الفرع الأول: جرد ومعالجة الشيكات

من خلال دراستنا الميدانية وبالاعتماد على **(الملحق رقم 13)** تبين أنه هنالك معاينة مبلغ في نهاية الجرد لسنة 2023 بمبلغ جديد بقيمة 939,72 144 دج للاسترجاع في إطار الشيكات غير مسددة حيث نعالجها كما يلي:

الجدول رقم (75): تسجيل تسوية الشيكات غير المسددة من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

59111		خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية	144939,72	
	78500	إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات		144939,72

الفرع الثاني: جرد ومعالجة الكمبيالات

أما بخصوص الكمبيالات ومن خلال عملية الجرد المنجزة في نهاية سنة 2023، تمت معاينة الوضعية الفعلية للكمبيالات، وتبين من خلال ذلك عدم وجود أي اختلافات أو انحرافات في القيمة الغير المسددة والمقدرة ب 845,47 192 1 دج، بالتالي ومن خلال **(الملحق رقم 14)** فإن حساب 41301 الخاص بالكمبيالات الغير المسددة لا يستدعي تسوية محاسبية متعلقة به.

المطلب الثالث: جرد وتسوية الزبائن

إن صنف الزبائن كغيره من حسابات الغير يمثل أهمية كبيرة على خزينة المؤسسة وسيولتها وبالحديث عن مؤسسة كسونلغاز فإنها تتعامل مع العديد من الزبائن عاديين أو مشكوك فيهم أو مفلسون، فمن دراستنا الميدانية ومن خلال **(الملحق رقم 11)** تبين أن ما قيمته 119,91 442 125 دج هي ديون أصبحت غير مبررة بالتالي نقوم بإلغاء مؤونة خسارة القيمة وفق القيد التالي:

الجدول رقم (76): تسجيل تسوية ديون الزبائن من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة

4911000		**خسارة القيمة عن الزبائن**	**75514236,25**	
4911010		//	**39462486,16**	
4911002		//	**10362812,25**	
4911003		//	**102585,25**	
	78500	**إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة أصول جارية**		**125442119,91**

المبحث الرابع: عرض وتحليل القوائم المالية

بعد الانتهاء من تسجيل مختلف العمليات المحاسبية لأعمال نهاية السنة، تنتقل مؤسسة سونلغاز البليدة إلى مرحلة إعداد القوائم المالية التي تعكس نتائج نشاطها ووضعيتها المالية.

المطلب الأول: ميزان المراجعة بعد الجرد

الفرع الأول: عرض ميزان المراجعة بعد الجرد

تعتمد المؤسسة على الميزان العام والذي يحتوي على جميع الحسابات وتكون مفصلة بوضع أرصدة الحسابات المتحصل عليها في نهاية الدورة، ومن خلال **(الملحق رقم 15)** نبين ميزان المراجعة بعد الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة بتاريخ 2023/12/31:

الجدول رقم (77): ميزان المراجعة بعد الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

رقم الحساب	البيان	الرصيد	
		مدين	دائن
11	الترحيل من جديد	0,00	0,00
12	نتيجة الدورة	0,00	0,00
13	الإيرادات والمصاريف المؤجلة – خارج دورة الاستغلال		6 154, 37
15	مخصصات للنفقات		902, 63
16	قروض وديون مماثلة		438, 83
18	حسابات الربط		16 097, 64
20	أصول معنوية	1, 87	
21	أصول عينية	36 070, 98	
23	أصول قيد الإنجاز	4 493, 94	
28	إهتلاك الأصول		15 194, 27
30	مخزون البضائع	17 655, 44	
31	مواد ولوازم أخرى	0,3988	
37	مخزونات خارجية (في الطريق أو في الإيداع)	4, 74	
40	الموردون والحسابات المرتبطة		1 668, 63
41	الزبائن والحسابات المرتبطة بالزبائن	2 491, 70	
42	الموظفون والحسابات المرتبطة		472, 59
43	الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة		151, 24
44	الدولة، الجماعات العمومية، والمنظمات الدولية		29, 30
46	مدينون متنوعون ودائنون متنوعون	1 471, 12	
47	حسابات انتقالية أو مؤقتة	0,00	0,00
48	مصاريف أو إيرادات محصلة مقدما		145, 13
49	خسائر في القيمة على حسابات الغير		898, 35
51	البنوك، المؤسسات المالية وما يماثلها	487, 75	
53	الصندوق	0,017196	
58	تحويلات داخلية	0,00	0,00
59	خسائر في القيمة على الأصول المالية المتداولة		3, 53
60	مشتريات مستهلكة	0,00	0,00
61	خدمات خارجية	0,00	0,00

62	خدمات خارجية أخرى	0,00	0,00
63	أعباء المستخدمين	0,00	0,00
64	الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة	0,00	0,00
65	أعباء تشغيلية أخرى	0,00	0,00
66	أعباء مالية	0,00	0,00
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	0,00	0,00
70	مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة	0,00	0,00
75	إيرادات تشغيلية أخرى	0,00	0,00
78	إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	0,00	0,00
89	تحويلات بين الوحدات	0,00	0,00
المجموع العام		210 363,19	210 363,19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 15.

الفرع الثاني: مقارنة ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد

تظهر مقارنة ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد التغيرات الناتجة عن عمليات التسوية، ما يسمح بعكس صورة أدق للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالتالي سوف نستعرض هذه المقارنة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء الغاز بالبليدة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (78): جدول مقارنة ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

رقم الحساب	الرصيد		الفرق	
	قبل الجرد	بعد الجرد	موجب (+)	سالب (-)
13	6 501, 76	6 154, 37		–347, 39
15	711, 95	902, 63	+190, 67	
16	438, 83	438, 83	/	/
18	15 236, 08	16 097, 64	+861, 56	
20	1, 87	1, 87	/	/
21	33 885, 61	36 070, 98	+2 185, 36	
23	5 892, 60	4 493, 94		–1 398, 66
28	14 175, 54	15 194, 27	+1 018, 72	
30	391, 82	17, 65		–374, 17
31	18, 61	0,3988		–18, 21
37	5, 77	4, 74		–1, 03
40	1 326, 54	1 668, 63	+342, 08	
41	2 705, 65	2 491, 70		–213, 95
42	335, 85	472, 59	+136, 74	
43	107, 85	151, 24	+43, 39	
44	2 352, 09	29, 302		–2 322, 79
46	66, 42	1 471, 12	+1 404, 70	
47	1 354, 73	0,00		–1 354, 73
48	70, 03	145, 13	+75, 10	
49	941, 96	898 ,35		–43, 60

51	487, 75	487, 75	/	/
53	0.017196	0.017196	/	/
58	1, 42	0,00		**–1, 42**
59	3, 68	3, 53		**–0.145**
	الفروقات الإجمالية		**+ 6 258, 35**	**–6 076, 13**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 1 والملحق رقم 15.

ملاحظات:

- اختفاء أرصدة الحسابات من 60 إلى 75 (صنف الأعباء والمنتوجات) بعد الجرد يشير إلى إجراء الإقفال النهائي للحسابات لاستخراج النتيجة المالية.
- ظهور اختلافات وفروقات كبيرة في بعض الأرصدة يدل على أهمية الجرد والتسويات في إطار أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك لتعديل القيم نحو الصورة الحقيقية والصادقة للمؤسسة وهو ما يمثل القيمة المضافة لدراستنا البحثية.

المطلب الثاني: تجميع الحسابات وتحديد نتيجة الدورة

الفرع الأول: تجميع حسابات الأعباء والمنتوجات

بعد الانتهاء من عمليات الجرد، تقوم مؤسسة سونلغاز البليدة بتجميع الحسابات لتحديد نتيجة الدورة، وهي خطوة أساسية تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة خلال السنة المحاسبية، حيث بالاعتماد على **(الملحق رقم 16)** نقوم بعرض هذا الجدول الذي يبين جميع أعباء ومنتوجات المؤسسة في نهاية الدورة:

الجدول رقم (79): جدول تجميع حسابات الأعباء والمنتوجات لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

رقم الحساب	البيان	الرصيد	
		(+)	(-)
70	رقم الأعمال	13 087, 37	
74	إعانات الاستغلال	0	
60	المشتريات المستهلكة		-67, 03
61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-712, 97
63	أعباء المستخدمين		-2 135, 86
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		-177, 56
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	365, 50	
65	الأعباء العملياتية الأخرى		-110, 38
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		-2 552, 09
78	الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات	1 118, 58	
66	الأعباء المالية		-0.388

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 16.

الفرع الثاني: تحديد نتيجة الدورة

تمثل نتيجة الدورة الصافية مجموع الإيرادات مخصوم منها مجموع الأعباء بالتالي بالنسبة لدراستنا فإن النتيجة الصافية لمؤسسة سونلغاز البليدة تمثل ما يلي بجمع حسابات الصنف 7 مخصوم منها مجموع حسابات الصنف 6:

النتيجة الصافية = 14 945 521 575,19 – 17 439 829 908,13 = -2 494 308 332,94

بالتالي ومن الواضح أنها خسارة صافية بالنسبة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ولكن ورغم تسجيل خسارة مالية معتبرة سنة 2023، إلا أن وضعيتها تعتبر خاصة بحكم أنها مؤسسة تابعة للدولة ذات طابع احتكاري في مجال توزيع الكهرباء والغاز، حيث أن هدفها الرئيسي لا يرتكز فقط على تحقيق الأرباح، بل أيضا على ضمان استمرارية الخدمة العمومية وتلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات بصفة دائمة، وكذلك بحكم أن الدولة الجزائرية مدعمة لخدماتها.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

تمثل القوائم المالية خلاصة أعمال نهاية السنة، ومن خلالها يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، حيث في هذا المطلب سنعرض ونحلل القوائم المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز.

الفرع الأول: جدول حساب النتائج

أ. عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

سوف نعرض فيما يلي اعتمادا على **(الملحق رقم 16)** جدول حساب النتائج لمؤسسة سونلغاز البليدة:

الجدول رقم (80): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

البيان	2023	2022
رقم الأعمال	13 087, 37	13 016, 49
إعانات الاستغلال	0	0
إنتاج السنة المالية	13 087, 37	13 016, 49
المشتريات المستهلكة	-67, 03	- 76, 27
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-712, 97	- 719, 64
استهلاك السنة المالية	-12 089, 46	- 11 948, 02
القيمة المضافة للاستغلال	997.91	1068.47
أعباء المستخدمين	-2 135, 86	- 1 529, 58
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-177, 56	- 177, 89
اجمالي فائض الاستغلال	-1 315, 52	- 639, 00
المنتوجات العملياتية الأخرى	365, 50	363, 38
الأعباء العملياتية الأخرى	-110, 38	- 146, 55
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-2 552, 09	- 1 212, 02
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	1 118, 58	90, 44
النتيجة العملياتية	-2 494, 30	- 1 543, 75
الأعباء المالية	-0,387	- 0,02
النتيجة المالية	-0,387	- 0,02
النتيجة العادية قبل الضرائب	-2 494, 30	- 1 543, 77
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	14 945, 52	14 509, 95
مجموع أعباء الأنشطة العادية	17 439,82	- 16 053, 72
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-2 494, 30	- 1 543, 77
النتيجة الصافية للسنة المالية	**-2 494, 30**	**- 1 543, 77**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 16.

ب. مقارنة وتحليل جدول حساب النتائج:

- يظهر جدول حساب النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز - البليدة، تسجيل تطور طفيف في رقم الأعمال حيث بلغ سنة 2023 مبلغ **13.087.376.187,83 دج** مقارنة بـ **13.016.495.257,5 دج** سنة 2022، أي بزيادة قدرها حوالي **0,54%**. غير أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتغطية ارتفاع التكاليف المسجلة خلال نفس الفترة.
- من جهة أخرى، عرفت أعباء الاستغلال ارتفاعا ملحوظا خاصة في مصاريف المستخدمين التي انتقلت من **1.529.531.850,25 دج** سنة 2022 إلى **2.135.867.390,06 دج** سنة 2023، أي بزيادة تقارب **39,7%**.
- نتيجة لذلك، تراجعت القيمة المضافة من **1.068.450.955,11 دج** سنة 2022 إلى **997.931.698,16 دج** سنة 2023، مما انعكس سلبا على الأداء العام للمؤسسة.
- وفيما يتعلق بالنتيجة الصافية، فقد سجلت المديرية خسارة قدرت بـ **2.494.308.332,94 دج** سنة 2023 مقابل خسارة قدرها **1.543.773.434,91** دج سنة 2022، أي بزيادة قدرها حوالي **61%** في حجم الخسائر.

يمكن تفسير هذه الوضعية بعدة عوامل منها:

- ضعف تطور رقم الأعمال مقارنة بنمو الأعباء.
- ارتفاع التكاليف الخاصة بالأجور والاستهلاكات.
- غياب مرونة كافية في تسعيرة الكهرباء والغاز، باعتبار أن الأسعار تخضع لرقابة الدولة.
- استمرار المؤسسة في أداء مهام الخدمة العمومية حتى على حساب الربحية كما أشرنا سابقا في تحديد النتيجة.

الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة

أ. عرض جدول سيولة الخزينة:

بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة من خلال **(الملحق رقم 17)** تحصلنا على الجدول التالي حيث أن المؤسسة تتبع الطريقة المباشرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (81): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سونلغاز البليدة (الوحدة: مليون دينار)

البيان	2023	2022
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	11 079, 05	13 037, 92
تحصيلات أخرى	1 479, 44	52, 96
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	721, 59	529, 68
مصاريف أخرى	820, 80	3 141, 22
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	2, 42	7, 58
الضرائب الأخرى المدفوعة	- 204, 25	- 83, 32
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	11 217, 91	9 495, 72
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	11 217, 91	9 495, 72
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	2 637, 55	3 478, 06
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0,00	0,00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	0,00	0,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	0,00	0,00
الإعانات الاستثمارية المحصلة	0,00	0,00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
منتجات مالية أخرى محصلة		

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	- 2 637, 55	- 3 478, 06
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض	0,00	0,00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0,00	0,00
اعانات الاستغلال المحصلة		
التحصيلات الناتجة عن خزينة المجمع		
تحويل الأموال الى خزينة المجمع	0,00	0,00
تحصيلات بين الوحدات	4 470, 63	4 923, 70
مدفوعات بين الوحدات	17 236, 21	19 048, 46
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	- 12 765, 57	- 14 124, 76
فروقات ناتجة عن أخطاء محاسبية	0,00	0,00
تغير أموال الخزينة في الفترة	- 4 185, 21	- 8 107, 10
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	359, 83	405, 09
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	487, 77	359, 83
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**127, 93**	**- 45, 26**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 17.

ب. مقارنة وتحليل جدول سيولة الخزينة:

❖ **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:**

بلغت التدفقات الداخلة من الزبائن سنة 2023 حوالي **11.08 مليار دج** مقارنة بـ **13.03 مليار دج** سنة 2022، أي بانخفاض معتبر قدره حوالي **1.95 مليار دج**، مما يعكس تراجع التحصيل من الزبائن، بالمقابل فالمبالغ المدفوعة للموردين والموظفين شهدت ارتفاعا إلى **721.5 مليون دج** سنة 2023 مقابل **529.6 مليون دج** سنة 2022، وهو أمر سلبي يدل على ضعف نسبي في التحكم في المصاريف، كما أن صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية عرف استقرارا نسبيا بين السنتين، رغم الضغوط المسجلة على التحصيل.

❖ **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:**

سجلت المؤسسة تدفقا نقديا سلبيا بلغ **2.64 مليار دج** سنة 2023 مقابل **3.48 مليار دج** سنة 2022، هذا التراجع في التدفق السلبي يعبر عن انخفاض في حجم الاستثمارات، قد يكون راجعا إلى إكمال مشاريع سابقة.

❖ **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:**

بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل لمؤسسة سونلغاز، فقد سجلت سنة 2022 عجزا قدره **14,12 مليار دج**، الذي تقلص إلى **12,76 مليار دج** سنة 2023، مما يعكس تحسنا نسبيا في التحكم بالأنشطة التمويلية.

بصفة عامة لقد عرف الرصيد الصافي للخزينة تحسنا، حيث انتقل من تراجع بـ **45,26 مليون دج** سنة 2022 إلى ارتفاع بـ **127,94 مليون دج** سنة 2023 وهذا يدل على فائض نقدي وهو مؤشر إيجابي فيما يخص تحسين إدارة الخزينة.

الفرع الثالث: الميزانية الختامية

أ. عرض الميزانية الختامية:

بالاعتماد على الوثائق المقدمة لنا من طرف مؤسسة سونلغاز البليدة **(الملحق رقم 18)** تمكنا من استعراض الميزانية الختامية في 2023/12/31 كما يلي:

الجدول رقم (82): الميزانية الختامية لمؤسسة سونلغاز البليدة -جانب الأصول- (الوحدة: مليون دينار)

الأصول	2023			2022
	المبالغ الإجمالية	المؤونات الاهتلاكات وخسائر القيمة	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء				
التثبيتات المعنوية				
تكاليف التطوير				
برامج الحاسوب وما يماثلها	1, 77	1, 77	0,00	0,00
أصول غير جارية أخرى	0,0992		0,0992	0,0992
التثبيتات العينية				
الأراضي	33, 10		33, 10	33, 10
تجهيزات وتعديلات الأراضي	81, 93	46, 36	35, 56	15, 13
مباني ومنشئات	1 174, 53	519, 79	654, 74	555, 34
منشئات فنية ومعدات وأدوات	30 406, 88	13 068, 54	17 338, 34	15 298, 08
أصول جارية أخرى	4 374, 51	1 557, 79	2 816, 72	2 497, 17
الأصول قيد الإنشاء	4 493, 94		4 493, 94	4 672, 34
التثبيتات المالية				
أسهم بتقييم حقوق الملكية - شركات مرتبطة				
حصص المساهمة وحقوق مرتبطة بها				
سندات استثمار أخرى				
قروض وأصول مالية غير جارية أخرى				
حسابات الربط				
إجمالي الأصول غير الجارية	40 566, 79	15 194, 27	25 372, 52	23 071, 28
الأصول الجارية				
المخزون والأعمال قيد التنفيذ	22, 80		22, 80	20, 23
حسابات القبض وما يماثلها				
الزبائن	9 644, 15	896, 42	8 747, 73	7 723, 92
حسابات القبض من شركات المجموعة والشركات المرتبطة	0,00		0,00	0,00

المدينون الآخرون	37, 32	1, 93	35, 38	45, 26
الضرائب وما يشابهها	482, 31		482, 31	317, 17
الأصول الجارية الأخرى	0,00		0,00	0,00
الموجودات وما يشابهها				
الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى				
خزينة الأصول	487, 77	3, 53	484, 23	356, 15
إجمالي الأصول الجارية	10 674, 36	901, 89	9 772, 47	8 462, 75
المجموع العام للأصول	**51 241, 16**	**16 096, 16**	**35 144, 99**	**31 534, 04**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 18.

الجدول رقم (83): الميزانية الختامية لمؤسسة سونلغاز البليدة -جانب الخصوم- (الوحدة: مليون دينار)

الخصوم	2023	2022
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال غير مطلوب		
العلاوات والاحتياطات		
فارق إعادة التقييم	0,00	0,00
النتيجة الصافية	0,00	0,00
رؤوس أموال أخرى	0,00	0,00
حساب الربط	16 097, 64	14 791, 96
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	16 097, 64	14 791, 96
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	438, 83	418, 26
ديون غير جارية أخرى		
المخصصات والإيرادات المؤجلة	7 057, 00	6 440, 68
مجموع الخصوم غير الجارية	7 495, 83	6 858, 95
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات المرتبطة	1 702, 60	873, 46
الضرائب	438, 99	386, 66
ديون على شركات المجمع والشركاء	0,00	0,00
ديون أخرى	9 409, 91	8 622, 99
خزينة الخصوم	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية	11 551, 51	9 883, 12
المجموع العام للخصوم	**35 144, 99**	**31 534, 04**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الملحق رقم 18.

ب. مقارنة وتحليل الميزانية الختامية:

أولا: جانب الأصول

❖ **الأصول غير الجارية:**

بقيت الأراضي ثابتة عند **33.1 مليون دج**، مما يعني أن المؤسسة لم تقم بأي استثمارات جديدة في هذا القطاع خلال السنة. بينما ارتفعت قيمة المباني والمنشآت من **555.3 مليون دج** إلى **654.7 مليون دج**، بزيادة **قدرها 99.4 مليون دج (حوالي 17.9%)**، هذه الزيادة تشير إلى استثمار ملحوظ في تطوير وتحسين البنية التحتية، ما يعكس خطة توسعية لتحسين المنشآت والمرافق.

كما أن المنشآت التقنية والمعدات فقد ارتفعت قيمتها من **15.3 مليار دج** إلى **17.3 مليار دج**، بزيادة تقدر بحوالي **2 مليار دج (13.1%)**، هذه الزيادة الكبيرة في المعدات والمنشآت التقنية تظهر توجه المؤسسة نحو تحديث وتعزيز قدراتها العامة.

❖ **الأصول الجارية:**

ارتفعت حسابات الزبائن من **7.72 مليار دج** إلى **8.75 مليار دج**، بزيادة تقدر بحوالي **1.03 مليار دج (13.3%)**، هذه الزيادة تعكس تحسنا في تحصيل المستحقات من الزبائن، ما يدل على قدرة المؤسسة على تحسين إيراداتها الجارية.

كما ارتفعت الخزينة من **356.2 مليون دج** إلى **484.2 مليون دج**، بزيادة قدرها **128 مليون دج (35.9%)**، هذا التحسن الكبير في السيولة يدل على تحسن كبير في قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

ثانيا: جانب الخصوم

❖ **رؤوس الأموال الخاصة:**

ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الخاصة من **14مليار دج** الى حوالي **16مليار دج** ما يدل على دعم بسيط في نشاط المؤسسة بشكل عام.

❖ **الخصوم غير الجارية:**

الخصوم غير الجارية شهدت زيادة طفيفة في القروض والديون المالية التي ارتفعت من **418 مليون دج** إلى **438 مليون دج**، بزيادة قدرها **4.8%**، هذا يدل على أن المؤسسة قد لجأت إلى تمويل إضافي طويل الأجل.

في المقابل فإن المخصصات والإيرادات المؤجلة ارتفعت من **6 مليار دج** إلى **7 مليار دج**، بزيادة قدرها **16.7%** مما يشير إلى أن مديرية التوزيع قد زادت من التزاماتها المستقبلية.

❖ **الخصوم الجارية:**

ارتفعت حقوق الموردين من **873 مليون دج** إلى **1.7 مليار دج**، بزيادة قدرها **827 مليون دج (94.8%)**، هذه الزيادة الكبيرة تشير إلى أن المؤسسة قد زادت من تعاملاتها التجارية أو التزاماتها مع الموردين، كما أن الديون الأخرى قد ارتفعت بنحو **800 مليون دج**، ما يعكس زيادة في التمويل الخارجي.

بشكل عام فإن مديرية التوزيع قد عرفت نمو معتبر في أصولها الثابتة والجارية، وكذلك في خصومها، مما يعكس توسع النشاط بشكل طفيف وهو ما قد لاحظناه في دراستنا.

خلاصة:

في هذا الفصل، تم تطبيق المفاهيم النظرية التي تم تناولها في الفصل الأول حول أعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، حيث أن الهدف من هذا الفصل كان دراسة كيفية تنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنهاية السنة، مع التعديلات وضبط الأرصدة المالية قبل إغلاق الدورة المحاسبية.

بدأنا بتقديم المؤسسة وفهم الإطار العام لها، حيث تم تسليط الضوء على هيكلها الإداري وتنظيمها المالي، مما ساعد على فهم العمليات المحاسبية المتبعة ثم تم التطرق إلى جرد وتسوية الحسابات، حيث تمت دراسة كيفية إجراء هذه العمليات وتطبيق المعالجات المحاسبية لضبط الحسابات وضمان دقة المعلومات المالية.

ركزنا أيضا على المعالجة المحاسبية للحسابات المتعلقة بالخزينة، حيث تم عرض مصادر التدفقات النقدية داخل المؤسسة وتأثير ذلك على استقرارها المالي، من خلال ضبط الحسابات التي تمثل حركة الأموال.

وفي الختام، تم عرض وتحليل القوائم المالية، مع مقارنة النتائج المالية لاستنتاج التغيرات الحاصلة في الوضعية المالية للمؤسسة، هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير أعمال نهاية السنة على الأداء المالي العام للمؤسسة، ويعكس درجة التوافق مع المبادئ المحاسبية المعتمدة.

من خلال هذا الفصل، يمكن القول إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسهم بشكل كبير في تحسين دقة التقارير المالية وضمان استدامة الوضع المالي للمؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في ختام هذا العمل المتواضع، الذي تناول دراسة أعمال نهاية السنة ودورة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي من خلال فصلين أساسيين، أحدهما نظري تم فيه التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية والنظام المحاسبي المالي وأعمال نهاية السنة، والآخر تطبيقي من خلال دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة، يمكننا القول إن هذا العمل أتاح لنا فهما أعمق لدور أعمال نهاية السنة في التأثير على الوضعية المالية للمؤسسة وضمان مصداقية بياناتها المالية.

لقد سمح لنا الجانب النظري ببناء قاعدة معرفية قوية حول أهمية النظام المحاسبي المالي، الذي جاء ليواكب التحولات الاقتصادية الوطنية والعالمية، من خلال فرض قواعد محاسبية دقيقة تقوم على مبادئ مثل الاستحقاق، الاستمرارية، الحيطة، والشفافية، كما أظهر الجانب النظري أن أعمال نهاية السنة ليست مجرد إجراءات شكلية، بل تمثل عملية جوهرية تهدف إلى ضبط الحسابات، تصحيح الأخطاء، والتأكد من أن القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

كما أن الدراسة التطبيقية فقد أبرزت أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة تبذل جهودا معتبرة لاحترام متطلبات النظام المحاسبي المالي، لا سيما من حيث عمليات الجرد المادي والمحاسبي، إعداد التسويات الضرورية، وضبط دورة الخزينة بما يضمن الحفاظ على توازن السيولة، وقد تبين أن المؤسسة تعتمد نظاما معلوماتيا محاسبيا مقبولا، إلا أن بعض العراقيل العملية، مثل صعوبة تسوية بعض التثبيتات القديمة، تفرض تحديات إضافية تتطلب معالجتها لضمان دقة وموثوقية النتائج المحاسبية النهائية.

بالتالي يتضح من خلال كل ما سبق أن نجاح أعمال نهاية السنة يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى التزام المؤسسة بالقواعد المحاسبية الحديثة، وبقدرتها على متابعة أصولها وخصومها بشكل دقيق ومتكامل، مما ينعكس إيجابا على مصداقية القوائم المالية، ويعزز ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها، وارتباطا بالإشكالية والفرضيات التي تم طرحها في بداية البحث، فإننا نعرض فيما يلي أهم خلاصات هذه الدراسة، مع تقديم بعض التوصيات الهادفة إلى تعزيز جودة الأداء المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- ❖ تم تبيين خطوات وكيفية تطبيق أعمال نهاية السنة في نهاية الدورة المحاسبية.
- ❖ أظهرت الدراسة أن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة تحترم بصفة عامة تعليمات النظام المحاسبي المالي، حيث تقوم بإعداد عمليات الجرد الدورية والتسويات اللازمة في نهاية كل دورة مالية.
- ❖ تبين أن أعمال نهاية السنة تسهم بفعالية في تحسين جودة القوائم المالية وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- ❖ أظهرت الدراسة أن دورة الخزينة تحتل مركزا حساسا ضمن أعمال نهاية السنة، حيث أن ضبط الأرصدة البنكية والمحاسبية بدقة يعكس مباشرة تفادي الاختلالات المالية في المؤسسة.
- ❖ رغم الجهود المبذولة، إلا أن المؤسسة تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بتسوية الفروقات القديمة المرتبطة بالتثبيتات، نظرا لغياب بعض المعطيات أو أقدمية الأحداث المتعلقة بها، بالإضافة الى بعض الصعوبات في تحديد الفوارق بين الكشوف المرسلة المتعلقة بالحسابات المالية، مما قد يؤثر على دقة بعض الأرصدة المسجلة.

تأكيد أو نفي الفرضيات:

من خلال دراستنا وبالعودة للأساس الذي تم وضعه في بداية العمل من فرضيات تم التوصل لما يلي:

- ❖ تم تأكيد أن النظام المحاسبي المالي يعد إطارا تنظيميا فعالا لأعمال نهاية السنة، إذ يساهم في تحسين دقة المعلومات المالية ويعزز شفافية القوائم المعدة.
- ❖ كما تم التحقق من أن الأعمال المرتبطة بدورة الخزينة تمثل فعلا نقطة حساسة في نهاية السنة، حيث أن معالجتها لها تأثير مباشر على التوازن المالي، مما يستوجب التعامل معها بدقة.
- ❖ واخيرا أكدت الدراسة أن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة وعلى الرغم من عدم تمكين دراستنا من الاطلاع على إجراءات الإقفال المحاسبي فهي تطبق مقتضيات النظام المحاسبي المالي بدرجة معتبرة، سواء من خلال التسويات الدورية أو إعداد الجداول الختامية، مع تسجيل بعض النقائص المحدودة على مستوى توثيق بعض العمليات، خاصة ما تعلق بالتثبيتات القديمة والفروقات البنكية الغير المبررة.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال خوضنا في هذه التجربة وهذا العمل المتواضع أردنا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

- ❖ تعزيز برامج التكوين والتدريب المستمر لفائدة العاملين في المجال المالي والمحاسبي، مع التركيز على أعمال الجرد والتسويات، وتحليل القوائم المالية.
- ❖ اعتماد أنظمة إعلام آلي متطورة لتدعيم عمليات الجرد المحاسبي والتقليل من نسبة الأخطاء البشرية، وضمان الدقة والسرعة في معالجة المعطيات المالية.
- ❖ إجراء عمليات جرد نصف سنوية للتثبيتات والمخزونات للحد من تراكم الفروقات مع نهاية السنة، وتسهيل عمليات التسوية الختامية.
- ❖ تقوية أنظمة الرقابة الداخلية، لاسيما على مستوى دورة الخزينة، من خلال إنشاء فرق مراجعة دورية لمراقبة العمليات المالية وحركة الحسابات البنكية.
- ❖ تعزيز التدقيق الداخلي بتنظيم عمليات مراجعة شاملة ومستمرة للحسابات لضمان الامتثال الكامل للنظام المحاسبي المالي ومتطلبات الشفافية المالية.
- ❖ تبني سياسات مالية وقائية للتحكم في الاختلالات المحتملة في الخزينة، وذلك من خلال ضبط آجال السداد.

في الأخير فإن دراسة أعمال نهاية السنة ودورة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لنا بإدراك أن المحاسبة لم تعد تقتصر على تسجيل العمليات، بل أصبحت أداة إستراتيجية لتقييم الأداء المالي ودعم اتخاذ القرار، كما أنه ومن خلال هذه الدراسة، تأكد أن النجاح المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرهون بمدى التزامها بتطبيق القواعد المحاسبية الحديثة بصرامة، مع ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الحديثة لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- العداسي أحمد محمد (2011)، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية*، الأردن.
- الأعرج محمد ساير، رشوان عبد الرحمن (2017)، *مبادئ المحاسبة المالية*، الجزء الثاني، الكمية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين.
- العرباجي إسماعيل (1996)، *اقتصاد المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- العرباجي إسماعيل (2013)، *اقتصاد وتسيير المؤسسة*، موفم للنشر، الجزائر.
- العطية عبد الرحمان (2009)، *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج.
- الدسوقي عبد السميع (2002)، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- بويعقوب عبد الكريم (2007)، *المحاسبة التحليلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوثلجة أمينة (2016)، *التسيير المالي والمحاسبي أعمال نهاية السنة وفق SCF*، الورقة الزرقاء، الجزائر.
- بوخلوة باديس بن حيي (2013)، *الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة*، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.
- بودهان موسى (2010)، *الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي*، دار الهدى، الجزائر.
- بن ربيع حنيفة (بدون سنة نشر)، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، الجزائر.
- بن بلغيث مدني (2002)، *إشكالية التوحيد المحاسبي*، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة.
- بن ساسي إلياس (2006)، *التسيير المالي*، دار وائل للنشر، عمان.
- تهامي طواهر محمد، الصديقي مسعود (2003)، *المراجعة وتدقيق الحسابات*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حنفي عبد القادر (1999)، *الإدارة المالية المعاصرة*، دار الجامعة، بيروت.
- حميدات جمعة (2014)، *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT*، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- حواص صالح (2008)، *المحاسبة المالية*، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- حريم حسين (2003)، *إدارة المنظمات: منظور كلي*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- ديلم عمر (2023)، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية*، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- زبشي منال (2023)، *اقتصاد المؤسسة*، مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم، الجزائر.
- سعدان شبايكي (2002)، *تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- شنوف شعيب (2008)، *محاسبة المؤسسة*، مكتب الشركة الجزائرية بالواد، الجزائر.
- شنوف شعيب (2009)، *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS*، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو.
- طرطار أحمد (1999)، *تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عدون ناصر دادي (1997)، *تقنيات مراقبة التسيير*، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- علاوي لخضر (2014)، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد*، الصفحات الزرقاء، الجزائر.
- عدون ناصر دادي (1998)، *اقتصاد المؤسسة*، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- عبود صمويل (1982)، *اقتصاد المؤسسة*، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- غول فرحات (2008)، *الوجيز في اقتصاد المؤسسة*، دار الخلدونية، الجزائر.
- قريشي يوسف، بن ساسي إلياس (2006)، *التسيير المالي وتطبيقاته*، دار وائل للنشر، الأردن.
- كنوش عاشور (2013)، *أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام الحاسبي المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- لعشيشي جمال (2010)، *محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد*، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر.
- مطر محمد (2002)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*، دار وائل للنشر، الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

- عشماوي فكري عبد الحميد (1983)، *أساسيات المحاسبة المالية*، دار الشروق للنشر، السعودية.
- هوام جمعة (2010)، *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- هادفي خالد (2014)، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، الجزء الأول، دار البدر للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر.

ثانيا: المقالات العلمية

- بن بلغيث مدني (2002)، *"إشكالية التوحيد المحاسبي"*، مجلة الباحث، جامعة ورقلة.
- عوادي مصطفى (2012)، *"المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي"*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة الوادي.
- كتوش عاشور (2009)، *"متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS في الجزائر"*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر.

ثالثا: التقارير

- القرار رقم 474 المديرية العامة، المؤرخ في 16 ماي 2005، المتعلق بالتنظيم الخاص بالمديرية العامة للتوزيع، وحدة الوسط.

رابعا: الرسائل والمذكرات الجامعية

- العقاري مصطفى (2014)، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، مذكرة ماستر، جامعة سطيف.
- بو علي عبد النور (2015)، *النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية*، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة.
- بن منصور نور الهدى (2014)، أهمية جدول تدفقات الخزينة في الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة.
- حسيني منال (2010)، *إعداد وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى مطابقته للمعايير الدولية المحاسبية*، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة.
- حيرش يونس، فحام علي (2013)، *أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي*، مذكرة ليسانس، جامعة بومرداس.
- منيعي رحيمة، عماري وردة، بحري سفيان (2015)، *أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي في المحاسبة والجباية*، مذكرة ليسانس، جامعة بسكرة.
- يعقوب إسحاق (2016)، *أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة*، مذكرة ليسانس، جامعة بسكرة.
- لعباني فيصل (2021)، *أعمال نهاية السنة في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة مؤسسة نفطال سعيدة*، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة.

خامسا: النصوص القانونية والتنظيمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009.
- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- القانون رقم 628/46 المؤرخ في 1946/04/08، تأميم المؤسسات الخاصة.
- القانون رقم 628/47 المؤرخ في 1982/11/17، إعادة التنظيم الداخلي.
- المرسوم رقم 1002/47 المؤرخ في 1947/06/05، إنشاء كهرباء وغاز الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 475/91 المؤرخ في 1991/12/11، تحويل الطبيعة القانونية لسونلغاز.
- المرسوم الرئاسي رقم 195/02 المؤرخ في 2002/06/01، تحديد هياكل الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- منتدى الموظف الجزائري، https://www.mouwazaf.dz.com، [تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025].
- موقع دفترة، "قيود التسوية: دليل شامل لفهم التسويات الجردية"، https://www.daftra.com/hub، [تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025].

سابعا: المصادر والمراجع المتنوعة

- فداوي أمينة (2016)، *مطبوعة محاضرات في المحاسبة المعمقة*، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.
- سمسوم صليحة (2018)، *محاضرات في المحاسبة المالية الحالات الخاصة لأعمال نهاية السنة وفقا للنظام المحاسبي المالي*، جامعة الجزائر 3.
- دغموم هشام (2019)، *مطبوعة أكاديمية في المحاسبة المالية المعمقة*، جامعة الجزائر 3.
- عسلي نور الدين (2018/2017)، *مطبوعة في المحاسبة المالية*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- حريري عبد الغني (2021)، *محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات*، جامعة الشلف.
- مجلس المحاسبة (2009)، *النظام المحاسبي المالي*، الجزائر، مطبعة رغاية.
- معلومات وتوصيات ومتابعة من طرف قسم المحاسبة والمالية - مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبليدة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 (عينة):

SOCIETE SONELGAZ-Distribution - SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023 **DATE** 29/04/2025 11.11.21

CENTRE DD BLIDA Pèriodes : « Janvier » au « Décembre »

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
132	AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		5 719 358 961,62	4 240 926 731,59	5 023 326 384,69		6 501 760 814,72
13	**PRODUITS ET CHARGES DIFFERES-HORS CYCLE D'EXPLOITATION**		5 719 358 961,62	4 240 926 731,59	5 023 326 384,69		6 501 760 814,72
153	PROVISIONS POUR PENSIONS ET OBLIGATIONS SIMILAIRES		684 488 256,28	0,00	0,00		684 488 256,28
158	AUTRES PROVISIONS POUR CHARGES-PASSIFS NON		36 842 195,76	25 447 840,63	16 074 215,43		27 468 570,56
15	**PROVISIONS POUR CHARGES**		721 330 452,04	25 447 840,63	16 074 215,43		711 956 826,84
165	DEPOTS ET CAUTIONNEMENTS RECUS		418 266 703,05	14 459 647,34	35 028 105,84		438 835 161,55
16	**EMPRUNTS ET DETTES ASSIMILES**		418 266 703,05	14 459 647,34	35 028 105,84		438 835 161,55
181	COMPTES DE LIAISON ENTRE ETABLISSEMENTS		14 791 961 953,73	19 868 321 159,13	20 112 443 153,28		15 236 083 947,88
18	**COMPTES DE LIAISON DES ETABLISSEMENTS ET SOCIETES**		14 791 961 953,73	19 868 321 159,13	20 112 443 153,28		15 236 083 947,88
204	LOGICIELS INFORMATIQUE ET ASSIMILES	1 773 233,20		0,00	0,00	1 773 233,20	
208	AUTRES IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	99 200,00		0,00	0,00	99 200,00	
20	**IMMOBILISATIONS INCORPORELLES**	1 872 433,20		0,00	0,00	1 872 433,20	
211	TERRAINS	33 106 212,00		0,00	0,00	33 106 212,00	
212	AGENCEMENTS ET AMENAGEMENTS DE TERRAIN	57 427 757,60		10 308 299,00	0,00	67 736 056,60	
213	CONSTRUCTIONS	1 031 023 024,43		63 699 966,22	9 889 200,00	1 084 833 790,65	
215	INSTALLATIONS TECHNIQUES, MATERIELS ET OUTILLAGE	27 525 422 006,31		1 783 773 560,60	581 311 395,80	28 727 884 191,01	
218	AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES	4 087 586 843,79		268 223 792,80	383 755 211,40	3 972 055 425,19	
21	**IMMOBILISATIONS CORPORELLES**	32 734 565 844,13		2 126 005 638,52	974 955 807,20	33 885 615 675,45	
232	IMMOBILISATIONS CORPORELLES EN COURS	4 652 881 694,54		4 086 255 615,24	2 868 456 009,73	5 870 681 300,05	
238	AVANCES ET ACOMPTES VERSES SUR COMMANDES	19 458 910,97		33 091 186,42	30 624 186,42	21 925 910,97	
23	**IMMOBILISATIONS EN COURS**	4 672 340 605,51		4 119 346 801,66	2 899 080 196,15	5 892 607 211,02	
280	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATIONS		1 773 233,20	0,00	0,00		1 773 233,20
281	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		14 335 718 478,29	235 253 029,97	73 308 052,63		14 173 773 500,95
28	**AMORTISSEMENTS DES IMMOBILISATIONS**		14 337 491 711,49	235 253 029,97	73 308 052,63		14 175 546 734,15
301	STOCKS D'APPAREILS ET MATERIELS			1 135 080,00	4 324 270,10		3 189 190,10
302	STOCKS DE MATERIELS DE DISTRIBUTION ENTREPRISE GAZ			395 584 875,64	567 565,29	395 017 310,35	
30	**STOCKS DE MARCHANDISES**			396 719 955,64	4 891 835,39	391 828 120,25	
313	AUTRES MATIERES FOURNITURES	18 618 731,01		0,00	0,00	18 618 731,01	
31	**MATIERES PREMIERES ET FOURNITURES**	18 618 731,01		0,00	0,00	18 618 731,01	
371	STOCKS A L EXTERIEUR DE MATIERES ET FOURNITURES	1 618 275,44		12 800 000,00	8 638 401,56	5 779 873,88	
37	**STOCKS A L EXTERIEUR (ENCOURS DE ROUTE, EN DEPOT**	1 618 275,44		12 800 000,00	8 638 401,56	5 779 873,88	
401	FOURNISSEURS DE STOCKS ET SERVICES,RETENUES DE		264 872 796,97	741 389 038,07	731 202 731,34		254 486 435,24

الملحق رقم 2:

(2)

Le fichier auxiliaire :

Situation arrêtée au 31/12/2022 :

Valeur d'origine	V N C 2022	Fichier comptable			Inventaire physique		
		nombre global	Ecart (-)	VNC	nombre global	Ecart (+)	VNC
1117.429445,55	301703613,05	8267	378	0,00	8848	19	4 903 214,00

L'écart négatif au total de 378 articles se décompose comme suit :

- 186 items pour une VNC de : 0,00 DA sont expliqués par les émeutes du 06/01/2011 dont ont été victimes les agences commerciales et services techniques de l'Arbâa et Meftah.
  Cet écart a fait l'objet d'une demande d'apurement n°2138 DU 25/10/2022

- 87 items pour une VNC de : 0,00 DA sont expliqués par l'incendie du 14/11/2018 survenu à l'agence commerciale d'Oued El Alleug.
  Cet écart fera l'objet d'une demande d'apurement n°2138 DU 25/10/2022

- Le reste (soit : 105 articles négatifs pour une VNC de 0,00 DA et 19 articles positifs pour une VNC de 4 903 214,00DA) a fait objet d'une relance par le Service Affaires Générales, il se décompose comme suit :

Articles négatifs

- 98 bureautiques
- 04 informatiques
- 03 outillages

Articles positifs

- 06 bureautiques
- 13 outillages

Les recherches sont en cours pour cet écart.

Société algérienne de l'électricité
DD BLIDA
DFC

الملحق رقم 3:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

3

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	**4736 00022 0723 ETB MOSTEFAOUI SAMAH**		
N° Pièce	**0004043**	Typepièce	**ACH - Achats**
Période	**Septembre**	Date validation	**02/10/2023**
Référence	**22**	Date référence	**09/07/2023**
Fournisseur	**MOSTEFAOUI Samah [MOSTEFAOUI Samah]**		

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
23201						166 800,00	,00
4040023						0,00	193 49 ,00
445085						31 692,00	,00
					TOTAL	198 492,00	193 49 ,00

Investissement

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
23201	05		CC0365	80	00000	166 800,00	,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
I.TEBBAL			

الملحق رقم 3 (تابع):

Médea le 09/07/2023

(3)

Doit : Société Algérienne de l'Electricité et de Gaz - Distribution
SONLGAZ - Distribution
Concession de Distribution de Blida

ORIGINALE

FACTURE N° 022/2023

Objet : Fourniture & Pose Climatiseurs Split Système (Villa SKMK)

Réf : Commande N° 23 0905 CD BL - SAG

N	Désignation des travaux	U	Qté	Prix Unitaire	Montant
1	Fourniture & Pose Climatiseur Split Système 12 000 BTU y compris dépose , raccordement . Mise en marche et toutes sujétion de bonne exécution	U	2	83 400,00	166 800,00
	MONTANT TOTAL TOTAL HT				166 800,00
	TVA 19%				31 692,00
	TOTAL TTC				198 492,00

\rreté la présente facture à la somme de :

CENT QUATRE-VINGT-DIX-HUIT MILLE QUATRE CENT QUATRE-VINGT-DOUZE DINARS

3C 50 191-912-23

الملحق رقم 4:

4

الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز – التوزيع
Société algérienne de l'électricité et du gaz - Distribution

DIVISION FINANCES ET COMPTABILITE

Tableau détaillé des pertes de valeurs constaté dans les comptes 29xx et 39xx exercices 2023

Compte	Libelle	Soldes au 31/12/2023
29xxx	pertes de valeurs sur immobilisation	0,00
39xxx	pertes de valeur sur stock et en cours	0,00

LE CHEF DIVISION FINANCES ET COMPTABILITÉ

الملحق رقم 5:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023** 5

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **PROVISION POUR LITIGE 2023**

N° Pièce **0000009** Typepièce **CLO - OPERATION DE CLOTURE**

Période **Mois 13** Date validation **18/01/2024**

Référence **2023** Date référence **18/01/2024**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
15800						0,00	57 552 715,43
68380						57 552 715,43	0,00
					TOTAL	57 552 715,43	57 552 715,43

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68380	70	9231CC01				57 552 715,43	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.BRAHIM			

الملحق رقم 6:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: 2023

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

6

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **PROVISION CONGE ANNUEL 2023 COMPL**

N° Pièce **0000032** Typepièce **CLO - OPERATION DE CLOTURE**

Période **Mois 13** Date validation **28/01/2024**

Référence 2023 Date référence 28/01/2024

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
63500						18 069 542,50	0,00
43800						0,00	18 069 542,50
42800						0,00	40 350 631,70
63130						40 350 631,70	0,00
					TOTAL	58 420 174,20	58 420 174,20

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
63130	31	973111				40 350 631,70	0,00
63500	31	973111				18 069 542,50	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.BRAHIM			

الملحق رقم 7:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

7

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **PROVISION MEDAILLES 2023 COMPTE 15310**

N° Pièce	**0000040**	Typepièce	**CLO - OPERATION DE CLOTURE**
Période	**Mois 13**	Date validation	**29/01/2024**
Référence	**2023**	Date référence	**29/01/2024**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68302						7 945 123,18	0,00
15310						0,00	7 945 123,18
					TOTAL	7 945 123,18	7 945 123,18

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68302	54	973111				7 945 123,18	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.BRAHIM			

الملحق رقم 8:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	**PROVISION RETRAITE 2023 COMPTE 15300**		
N° Pièce	**0000039**	Typepièce	**CLO - OPERATION DE CLOTURE**
Période	**Mois 13**	Date validation	**29/01/2024**
Référence	**2023**	Date référence	**29/01/2024**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
15300						0,00	76 586 026,91
68301						76 586 026,91	0,00
					TOTAL	76 586 026,91	76 586 026,91

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
68301	54	973111				76 586 026,91	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.BRAHIM			

الملحق رقم 9:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

9

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	**Provision fact SAIEG N° 519/ELE/23 (EX- AMC)**		
N° Pièce	**0000048**	Typepièce	**CLO - Opérations de cloture**
Période	**Mois 13**	Date validation	**30/01/2024**
Référence	**519**	Date référence	**31/10/2023**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

ɔMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
6158606						820 000,00	0,00
40828606						0,00	820 000,00
					TOTAL	820 000,00	820 000,00

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
6158606	22	9231CC0400				820 000,00	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
K.YKRELEF			

الملحق رقم 10:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

10

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce	**Piece groupe declaration des etats fiscaux: [Reference groupe: '41ECBT122023', unite => 'DD BLIDA']**		
N° Pièce	**0000410**	Typepièce	**OD - OPERATIONS DIVERSES**
Période	**Mois 13**	Date validation	**30/01/2024**
Référence	**ETATS-FISCAUX-41ECBT122023**	Date référence	**29/01/2024**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
70115113						0,00	56 497,24
70115112						0,00	198 833 707,56
44762						0,00	13 243 100,00
70105113						0,00	215 005,38
70115111						0,00	75 429 868,25
70105114						0,00	47 638,17
445571						0,00	137 127 860,17
445572						0,00	20 370 997,44
70105112						0,00	522 853 506,83
44760						0,00	21 578 050,00
41800						1 140 690 083,83	0,00
70105111						0,00	150 915 672,77
70115114						0,00	18 180,02
					TOTAL	1 140 690 083,83	1 140 690 083,83

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
70105114	92	9811CC00				0,00	47 638,17
70115113	95	9812CC00				0,00	56 497,24
70115112	95	9812CC00				0,00	198 833 707,56
70115111	95	9812CC00				0,00	75 429 868,25
70105113	92	9811CC00				0,00	215 005,38
70105112	92	9811CC00				0,00	522 853 506,83
70105111	92	9811CC00				0,00	150 915 672,77
70115114	95	9812CC00				0,00	18 180,02

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.NAMANE			

الملحق رقم 11:

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

11

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **diminution prov.clients par EA non identifiés**

N° Pièce	**0000443**	Typepièce	**OD - Opérations diverses**
Période	**Mois 13**	Date validation	**14/02/2024**
Référence	**jea**	Date référence	**31/12/2023**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
4911010						39 462 486,16	0,00
4911002						10 362 812,25	0,00
78500						0,00	125 442 119,91
4911000						75 514 236,25	0,00
4911003						102 585,25	0,00
					TOTAL	125 442 119,91	125 442 119,91

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
78500	99	9711110				0,00	125 442 119,91

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
K YKRELEF			

12

CD BLIDA

Rapprochement BNA ENCAISSEMENT DD BLIDA au 31/05/2023

ETAT DE RAPPROCHEMENT DU COMPTE: 5122102 (BNA ENCAISSEMENT DD Blida) arrêté au 31/05/2023

Compte N° 5122102 CHEZ la Societé					N° cpte BNA 0300305030 71 CHEZ LA BNA				
DATE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	OBS	REFERENCE COMPTE	DATE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
31/05/2023	SOLDE BALANCE	19 787 843,89			BNA DD Blida 0300305030 71		Solde Relevé BNA DD au 31/05/2023	-	19 787 843,89
									0,00
TOTAUX		19 787 843,89	-		TOTAUX			-	19 787 843,89
			-					-	
TOTAL GENERAL		19 787 843,89	-	-	TOTAL GENERAL			-	19 787 843,89

Rapprochement CCP DD BLIDA au 31/05/2023

ETAT DE RAPPROCHEMENT DU COMPTE: 5151102 CCP ENCAISSEMENT DD Blida) arrêté au 31/05/2023

Compte N° 5151102 CHEZ la Societé					N° cpte CCP 0000380607 CHEZ LA CCP				
DATE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	OBS	REFERENCE COMPTE	DATE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
31/05/2023	SOLDE BALANCE	29 670 955,33			CCP DD Blida 0000380853		Solde Relevé CCP DD Blida au 31/05/2023	-	29 673 955,33
	recherche en cours	3 000,00							
TOTAUX		29 670 955,33	-		TOTAUX			-	
			-						
TOTAL GENERAL		29 670 955,33	-	-	TOTAL GENERAL			-	29 673 955,33

LE CHEF SERVICE FINANCES

LE DFC

(13)

الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز - التوزيع
Société algérienne de l'électricité et du gaz - Distribution
ناحية البليدة

DIVISION FINANCES ET COMPTABILITE

PROVISION POUR CHEQUES IMPAYEES 31/12/2023

COMPTE	31 décembre 2022	Solde au 31/12/2023
51115/51116 (chèques impayés)	2.487.926 ,22	2.487.926 ,22

COMPTE 59111	Débit	Crédit
Solde au 31/12/2023 (avant prov)		2 632 865 ,94
Nouveau solde		2.487.926 ,22
Montant à Déduire		- 144 939 ,72

ECRITURE A PASSER.

COMPTE	Débit	Crédit	Libelle
78500		144 939 ,72	reprise sur provision traites impayées
59111	144 939 ,72		reprise sur provision traites impayées

LE CHEF DIVISION FINANCES ET COMPTABILITE

Adresse : Boulevard Mohamed Boudiaf – Blida – RC N° 0805455 B06
Tél : 213 025 41 74 64 Fax : 213 025 41 03 01

الملحق رقم 13 (تابع):

SOCIETE: **SONELGAZ-Distribution** EXERCICE: **2023**

CENTRE COMPTABLE: **DD BLIDA - CC**

13

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce **PROVISION POUR CHEQUE IMPAYEES 31/12/2023**

N° Pièce	**0000006**	Typepièce	**CLO - Opérations de cloture**
Période	**Mois 13**	Date validation	**16/01/2024**
Référence	**2023**	Date référence	**16/01/2024**

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

MPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
78500						0,00	144 939,72
59111						144 939,72	0,00
					TOTAL	144 939,72	144 939,72

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
78500	99	9711113				0,00	144 939,72

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
M.BRAHIM			

الشركه الجزائرية للكهرباء والغاز – التوزيع
Société algérienne de l'électricité et du gaz - Distribution

(14)

CONCESSION DE DISTRIBUTION DE BLIDA

DIVISION FINANCES ET COMPTABILITE

PROVISION POUR TRAITES IMPAYEES 31/12/2023

COMPTE	**31 décembre 2022**	**Solde au 31/12/2023**
41301 Traites Impayées	1 192 845.47	1 192 845.47

COMPTE	Débit	Crédit
Solde au 31/12/2023 (avant prov)		1 192 845.47
Nouveau solde		1 192 845.47
Montant		0.00

ECRITURE A PASSER.

COMPTE	**Débit**	**Crédit**	**Libelle**
78500		0.00	provision traites impayées
59120	0.00		provision traites impayées

LE CHEF DIVISION FINANCES ET COMPTABILITÉ

Adresse : Boulevard Mohamed Boudiaf – Blida – RC N° 0805455 B06
Tél : 213 025 41 74 64 Fax : 213 025 41 03 01

الملحق رقم 15 (عينة):

SOCIETE SONELGAZ-Distribution - SONELGAZ-Distribution EXERCICE 2023 DATE 29/04/2025 11.11.38

CENTRE DD BLIDA Pèriodes : « Janvier » au « Mois 13 »

15

BALANCE DES COMPTES

Compte	Libelle	Réouverture (Solde)		Total Mvts		Soldes	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
116	AJUSTEMENT RESULTANT DE CORRECTION D'ERREURS			241 672 588,06	241 672 588,06	0,00	0,00
11	REPORT A NOUVEAU			241 672 588,06	241 672 588,06	0,00	0,00
120	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-	2 494 308 332,94	2 494 308 332,94	0,00	0,00
12	**RESULTAT DE L'EXERCICE**			2 494 308 332,94	2 494 308 332,94	0,00	0,00
132	AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		5 719 358 961,62	4 868 831 350,39	5 303 842 402,56		6 154 370 013,79
13	**PRODUITS ET CHARGES DIFFERES-HORS CYCLE D'EXPLOITATION**		5 719 358 961,62	4 868 831 350,39	5 303 842 402,56		6 154 370 013,79
153	PROVISIONS POUR PENSIONS ET OBLIGATIONS SIMILAIRES		684 488 256,28	99 879 586,05	233 001 249,95		817 609 920,18
158	AUTRES PROVISIONS POUR CHARGES-PASSIFS NON		36 842 195,76	25 447 840,63	73 626 930,86		85 021 285,99
15	**PROVISIONS POUR CHARGES**		721 330 452,04	125 327 426,68	306 628 180,81		902 631 206,17
165	DEPOTS ET CAUTIONNEMENTS RECUS		418 266 703,05	14 459 647,34	35 028 105,84		438 835 161,55
16	**EMPRUNTS ET DETTES ASSIMILES**		418 266 703,05	14 459 647,34	35 028 105,84		438 835 161,55
181	COMPTES DE LIAISON ENTRE ETABLISSEMENTS		14 791 961 953,73	22 895 579 868,78	24 201 263 312,63		16 097 645 397,58
18	**COMPTES DE LIAISON DES ETABLISSEMENTS ET SOCIETES**		14 791 961 953,73	22 895 579 868,78	24 201 263 312,63		16 097 645 397,58
204	LOGICIELS INFORMATIQUE ET ASSIMILES	1 773 233,20		0,00	0,00	1 773 233,20	
208	AUTRES IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	99 200,00		0,00	0,00	99 200,00	
20	**IMMOBILISATIONS INCORPORELLES**	1 872 433,20		0,00	0,00	1 872 433,20	
211	TERRAINS	33 106 212,00		0,00	0,00	33 106 212,00	
212	AGENCEMENTS ET AMENAGEMENTS DE TERRAIN	57 427 757,60		38 698 617,54	14 195 159,27	81 931 215,87	
213	CONSTRUCTIONS	1 031 023 024,43		347 006 716,38	203 492 086,53	1 174 537 654,28	
215	INSTALLATIONS TECHNIQUES, MATERIELS ET OUTILLAGE	27 525 422 006,31		4 972 605 884,22	2 091 138 939,30	30 406 888 951,23	
218	AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES	4 087 586 843,79		695 613 019,85	408 681 968,63	4 374 517 894,81	
21	**IMMOBILISATIONS CORPORELLES**	32 734 565 844,13		6 053 924 237,99	2 717 508 153,93	36 070 981 928,19	
232	IMMOBILISATIONS CORPORELLES EN COURS	4 652 881 694,54		4 294 015 401,91	4 472 415 625,87	4 474 481 470,58	
238	AVANCES ET ACOMPTES VERSES SUR COMMANDES	19 458 910,97		33 091 186,42	33 091 186,42	19 458 910,97	
23	**IMMOBILISATIONS EN COURS**	4 672 340 605,51		4 327 106 588,33	4 505 506 812,29	4 493 940 381,55	
280	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATIONS		1 773 233,20	0,00	0,00		1 773 233,20
281	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATIONS CORPORELLES		14 335 718 478,29	666 590 850,07	1 523 369 782,67		15 192 497 410,89
28	AMORTISSEMENTS DES IMMOBILISATIONS		14 337 491 711,49	666 590 850,07	1 523 369 782,67		15 194 270 644,09
301	STOCKS D'APPAREILS ET MATERIELS			4 324 270,10	4 324 270,10	0,00	0,00
302	STOCKS DE MATERIELS DE DISTRIBUTION ENTREPRISE GAZ			415 813 647,86	398 156 206,21	17 655 441,65	
30	**STOCKS DE MARCHANDISES**			420 137 917,96	402 482 476,31	17 655 441,65	
313	AUTRES MATIERES FOURNITURES	18 618 731,01		0,00	18 219 931,01	398 800,00	

الملحق رقم 16:

16

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2023

CENTRE DD BLIDA — DATE 24/12/2024 09.40.20

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		13 087 376 187,83	13 016 495 257,92
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		13 087 376 187,83	13 016 495 257,92
Achats consommés		- 67 034 989,13	- 76 276 847,86
Services extérieures et autres consommations		- 712 973 558,03	- 719 640 455,70
II - Consommation de l'exercice		- 12 089 464 498,67	- 11 948 024 302,01
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		997 911 689,16	1 068 470 955,91
Charges de personnel		- 2 135 867 390,06	- 1 529 581 330,42
Impôts, taxes et versements assimilés		- 177 565 920,68	- 177 898 650,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 315 521 621,58	- 639 009 024,76
Autres produits opérationnels		365 500 451,21	363 383 122,18
Autres charges opérationnelles		- 110 386 076,57	- 146 551 213,31
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 2 552 099 018,99	- 1 212 021 764,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 118 585 765,98	90 446 263,62
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 493 920 499,95	- 1 543 752 616,98
Charges financières		- 387 832,99	- 20 817,93
VI - RESULTAT FINANCIER		- 387 832,99	- 20 817,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 494 308 332,94	- 1 543 773 434,91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		14 945 521 575,19	14 509 960 450,51
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 17 439 829 908,13	- 16 053 723 885,42
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 494 308 332,94	- 1 543 773 434,91
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 494 308 332,94	- 1 543 773 434,91

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD مديرية التوزيع البليدة
قسم المالية و المحاسبة

الملحق رقم 17:

17

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD BLIDA **DATE** 23/04/2025 14.57.30

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2023	2022
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		11 079 057 567,26	13 037 927 981,18
Autres encaissements		1 479 444 540,26	52 968 803,58
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		721 599 635,57	529 686 421,11
Autres décaissements		820 809 601,41	3 141 228 161,28
Intérêts et autres frais financiers payés		2 425 396,48	7 580 367,23
Autres impôts payés		- 204 251 666,00	- 83 320 784,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		11 217 919 140,06	9 495 722 619,14
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		11 217 919 140,06	9 495 722 619,14
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 637 557 785,35	3 478 061 148,61
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0,00	0,00
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 637 557 785,35	- 3 478 061 148,61
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0,00	0,00
inter-unité encaissements		4 470 632 597,95	4 923 703 199,35
inter-unité décaissements		17 236 210 760,77	19 048 467 128,90
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 12 765 578 162,82	- 14 124 763 929,55
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 4 185 216 808,11	- 8 107 102 459,02
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		359 839 172,74	405 099 670,55
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		487 775 015,83	359 839 172,74
Variation de trésorerie de la période		127 935 843,09	- 45 260 497,81

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD مديرية التوزيع البليدة
قسم المالية و المحاسبة

الملحق رقم 18:

18

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD BLIDA

EXERCICE 2023
DATE 24/12/2024 09.34.41

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 773 233,20	1 773 233,20	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		99 200,00		99 200,00	99 200,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		33 106 212,00		33 106 212,00	33 106 212,00
Agencements et aménagements de terrains		81 931 215,87	46 366 515,10	35 564 700,77	15 134 749,69
Constructions (Batiments et ouvrages		1 174 537 654,28	519 790 107,39	654 747 546,89	555 341 473,38
Installations techniques, matériel et outillage		30 406 888 951,23	13 068 546 315,89	17 338 342 635,34	15 298 087 141,86
Autres immobilisations corporelles		4 374 517 894,81	1 557 794 472,51	2 816 723 422,30	2 497 177 788,91
Immobilisations en cours		4 493 940 381,55		4 493 940 381,55	4 672 340 605,51
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		40 566 794 742,94	15 194 270 644,09	25 372 524 098,85	23 071 287 171,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		22 804 036,00		22 804 036,00	20 237 006,45
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 644 154 597,07	896 423 425,52	8 747 731 171,55	7 723 928 251,52
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		37 320 907,49	1 935 204,03	35 385 703,46	45 260 607,73
Impôts		482 312 762,80		482 312 762,80	317 170 475,76
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		487 775 015,83	3 535 831,97	484 239 183,86	356 158 401,05
TOTAL ACTIF COURANT		10 674 367 319,19	901 894 461,52	9 772 472 857,67	8 462 754 782,51
TOTAL GENERAL ACTIF		51 241 162 062,13	16 096 165 105,61	35 144 996 956,52	31 534 041 953,86

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD | مديرية التوزيع البليدة
قسم المالية و المحاسبة

mardi 24 décembre

الملحق رقم 18 (تابع):

18

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2023

CENTRE DD BLIDA — DATE 24/12/2024 09.34.38

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		16 097 645 397,58	14 791 961 953,73
TOTAL CAPITAUX PROPRES		16 097 645 397,58	14 791 961 953,73
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		438 835 161,55	418 266 703,05
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		7 057 001 219,96	6 440 689 413,66
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 495 836 381,51	6 858 956 116,71
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 702 601 089,11	873 463 539,99
Impôts		438 996 807,24	386 661 892,97
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		9 409 917 281,08	8 622 998 450,46
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		11 551 515 177,43	9 883 123 883,42
TOTAL GENERAL PASSIF		35 144 996 956,52	31 534 041 953,86

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD | مديرية التوزيع البليدة
قسم المالية و المحاسبة